

مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية

مارس سنة ١٩٥٣

العدد الأول — السنة الأولى

الفهرست

مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٩٥٣

مجلة الاقتصاد والتجارة

يصدرها أساتذة كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

جميع المكاتبات تكون باسم حضرة الأستاذ سكرتير تحرير مجلة الاقتصاد والتجارة
بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة

مقدمة

تقاس قيمة المعاهد بكفاية القائمين على أمرها من الناحية العلمية ، ومظهر هذه الكفاية هى ما ينشرونه من بحوث مبتكرة . فرسالة الجامعة لم تعد اليوم مقصورة على مسائل التعليم ومشاكله ، بل تتعدى هذا النطاق الضيق إلى نطاق آخر أوسع مدى وأبلغ أثراً ، وهو تشجيع البحث العلمى الصحيح وتمهيد السبيل أمام الراغبين فيه .

ولما كانت هيئة التدريس بكلية التجارة حريصة على أداء رسالتها على أكمل وجه ، لذلك أصدرت هذه الهيئة " مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلميـــة " حتى تتيح لأعضائها نشر بحوثهم فى مجلة علمية تصدرها كليتهم .

وهذا هو العدد الأول من هذه المجلة نضعه بين أيدى الراغبين فى العلم والاطلاع ، راجين من المولى القدير أن يعيننا على تحقيق ما نصبو ونهدف إليه ، والله ولى التوفيق ؟

رئيس التحرير

حسين كامل سليم

قسم الاقتصـاد

١ — صناعة السوبرفوسفات . . . للدكتور أحمد أبو اسماعيل

٢ — عوائد عوامل الإنتـاج كدخل }
وكنفقة إنتـاج . . . . . . } للدكتور عبد المنعم البنا

صناعة السوبر فوسفات

للدكتور أحمد أبو اسماعيل
أستاذ الاقتصاد الصناعى

١ — الأسمدة الكيماوية والكميات اللازمة منها للقطر المصرى :

يحتاج القطر المصرى إلى كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية ، ولم تكن مصر إلى عهد قريب تقوم بإنتاج أى نوع من هذه الأسمدة ومن ثم كان اعتمادها على الدول الأجنبية فى استيراد ما تحتاج اليه منها .

وقد بلغت قيمة الأسمدة المستوردة فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ١٢,٤٤٥,٠٠٠ جنيهاً و ١٢,٢٥٦,٠٠٠ جنيهاً على التوالى . ولا شك أن أرقام التجارة الخارجية عن السنين التى تلت سنة ١٩٣٩ متأثرة بظروف الحرب وبالحركات التضخمية التى صاحبت الحرب وأعقابها ، ولذا يحسن أيضاً أن نستعين بأرقام التجارة الخارجية فيما قبل الحرب .

وإذا نظرنا إلى الأرقام الخاصة بالأسمدة المستوردة فى سنوات ما قبل الحرب ، وجدنا تزايداً مستمراً فى القيمة المستوردة من هذه الأسمدة فكانت قيمة الأسمدة المستوردة فى ١٩٣٤ : ٢,١٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى وبلغت فى سنة ١٩٣٦ : ٢,٦٥٧,٠٠٠ جنيه ، أما فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ فقد كانت القيمة ٣,٣٧٥,٩٠٠ جنيه ، ٢,٩٢٨,١٠٠ جنيه على التوالى .

ولم تتغير الكميات المستوردة من الأسمدة فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ تغيراً كبيراً عن الكميات المستوردة فى سنة ١٩٣٧ ؛ فكانت الكميات المستوردة فى السنتين الأولتين ٦٨٤,٠٠٠ طن و ٦١١,٠٠٠ طن على التوالى ، بينما كانت الكميات المستوردة فى سنة ١٩٣٧ : ٦٤٢,٠٠٠ طن .

ولا يمكننا القول بأن كمية الأسمدة التى استوردناها فى السنين الأخيرة مضافاً اليها الكمية المنتجة محلياً تعبر لنا عن الكمية القصوى من الأسمدة التى يحتاج اليها القطر المصرى ، فإنه من المؤكد أن القطر المصرى سيحتاج فى مستقبل الأيام إلى كمية أكبر من الأسمدة ، وهذا نتيجة لما يبذل من مجهود لزيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة من ناحية وزيادة الأراضى التى يمكن زرعها أكثر من محصول واحد فى السنة من ناحية أخرى .

على أن المقدار الذى استوردته مصر من الأسمدة سواء فيما قبل الحرب أو فى السنين الأخيرة لا يعتبر صغيراً ، فلو أن مصر أنتجت كل هذا المقدار لكان حجم صناعة الأسمدة فى القطر المصرى متعادلا تقريباً مع حجم صناعة الأسمدة الانجليزية .

ولما كانت صناعة الأسمدة بوجه عام صناعة حيوية للقطر المصرى ، ولما كانت ظروف إنتاج كل نوع من الأسمدة تختلف عن ظروف الآخر ، فإنه يجدر بنا دراسة كل نوع من الأسمدة على حدة ، وقد قصرنا بحثنا هنا على صناعة السوبر فوسفات .

٢ — انتاج سوبر فوسفات الجير :

هذا السماد يحتاج إلى مادتين رئيسيتين ، حامض الكبريتيك والفوسفات .

أما حامض الكبريتيك فيتكلف لنقله كلفة أكبر من الفوسفات كما إن طبيعة حامض الكبريتيك تجعل عملية نقله صعبة ، فحامض الكبريتيك إذا نقل فى كميات محدودة لا بد من وضعه فى أوعية من الزجاج وتوضع هذه الأوعية فى عربة خاصة لا يوضع فيها أى بضاعة أخرى ، ذلك أنه إذا كسر أى وعاء من أوعية حامض الكبريتيك أتلف الحامض البضاعة الموجودة بجواره والملاحظ الآن فى كثير من السكك الحديدية هو وجود عربات خاصة معدة إعداداً خاصا لنقل كميات كبيرة من الحامض .

وإذا نظرنا إلى نقل الحامض على البواخر وجدنا أنه يحجز لنقله أمكنة خاصة .

ولقد أدى ارتفاع كلفة نقل الحامض وطبيعة الحامض نفسه التى تجعل عملية نقله عملية صعبة إلى وضع حد لكميات الحامض التى يمكن استيرادها من الخارج . وقد كان الوضع السائد إلى عهد قريب هو تصدير الفوسفات من القطر المصرى إلى أقطار عديدة بعيدة عن قطرنا — واستيراد الفوسفات ثانياً من تلك الأقطار بعد أن يأخذ شكل السوبر فوسفات ، ففى سنتى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ كانت مصر تصدر الفوسفات إلى هولاندا واليونان وبلجيكا ولوكسمبرج وتستورده منها فى شكل سوبر فوسفات .

وإذا نظرنا إلى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وجدنا أن أهم البلاد التى نستورد منها السوبر فوسفات هى الجزائر وألمانيا والبرتغال ، أى أن مصر سواء فى سنى ما قبل الحرب أو ما بعد الحرب هى سوق مفتوحة للسوبر فوسفات المنتج فى البلاد الأوربية أو الأفريقية الصغيرة .

٣ — انتاج حامض الكبريتيك :

مما تقدم اتضح لنا أنه لإنتاج السوبر فوسفات فى مصر فإن من الضرورى إنتاج حامض الكبريتيك فى نفس القطر .

ولنا أن نتساءل هنا عما إذا كان نقل المواد الخام اللازمة لإنتاج حامض الكبريتيك أسهل أم أصعب من نقل الحامض نفسه وهل هذه المواد أثقل أو أخف من الحامض ، وبذلك تعطينا خياراً واسعاً أو ضيقاً بالنسبة لمكان إنتاج الحامض فى داخل القطر .

لو نظرنا إلى إنتاج حامض الكبريتيك لوجدنا أن المادة الخام الرئيسية لإنتاج هذا الحامض تلك المادة الوحيدة التى نحتاج لشرائها وجلبها من الخارج هى الكبريت ، أما باقى المواد الخام التى نحتاجها فإننا نحصل عليها من الطبيعة مثل الأكسوجين والماء . . . الخ

والمصادر الرئيسية التى نحصل منها على الكبريت هى بيرتيز الحديد (iron Pyrites) والكبريت الطبيعى ، والكبريت بنوعيه يدخل فى التجارة الدولية والكميات المتداولة منه كبيرة جداً وهذه الحقيقة فى حد ذاتها توضح أن هذه المواد أسهل فى عملية النقل من الحامض نفسه .

أما العلاقة بين وزن المادة الخام — الكبريت — ووزن السلعة المنتجة ، أى حامض الكبريتيك فإنه يمكن معرفتها إذا تتبعنا الخطوات المختلفة التى تتبع فى إنتاج حامض الكبريتيك .

أولا — إنتاج حامض الكبريتيك من بيرتيز الحديد :

بمقتضى هذه الطريقة نجد أن هناك ثلاث خطوات أساسية . الخطوة الأولى ينتج عنها ثانى أكسيد الكبريت ، والثانية تعطينا ثالث أكسيد الكبريت والثالثة تعطينا حامض الكبريتيك .

ويمكن تمثيل الثلاث خطوات بالمعادلات التالية التى ترينا التفاعل الكيمائى فى كل حالة .

الخطوة الأولى :

بيرتيز الحديد + أكسوجين = أكسيد الحديد + ثانى أكسيد الكبريت .

٤ ح كب ٢ + ١١ ا ٢ = ٢ ح$_{٢}$ ا$_{٣}$ + ٨ كب ا$_{٢}$

٤٨٠ + ٣٥٢ = ٣٣٠ + ٥١٢

الخطوة الثانية :

ثانى أكسيد الكبريت + ثانى أكسيد الأزوت = ثالث أكسيد الكبريت + أكسيد الأزوت

٨ كب ا$_{٢}$ + ٨ ز ا$_{٢}$ = ٨ كب ا$_{٣}$ + ٨ ز ا

٥١٢ + ٣٦٨ = ٦٤٠ + ٢٤٠

الخطوة الثالثة :

ثالث أكسيد الكبريت + ماء = حامض كبريتيك

٨ كب ا$_{٣}$ + ٨ يد$_{٢}$ ا = ٨ يد$_{٢}$ كب ا$_{٤}$

٦٤٠ + ١٤٤ = ٧٨٤

بناء على استعمال الوزن الجزيئى فيما تقدم — السطر الثالث من كل معادلة — نجد أن ٤٨٠ وحدة من بيرتيز الحديد تعطى ٧٨٤ وحدة من حامض الكبريتيك وعلى ذلك فإن الطن الواحد من بيرتيز الحديد يعطى ١,٦٣٣ طن من حامض الكبريتيك .

وقد وجدنا أيضاً فى المعادلات المتقدّمة أن ٤٨٠ وحدة من بيرتيز الحديد أعطت ٣٣٠ وحدة من أكسيد الحديد أى أن كل طن من بيرتيز الحديد يعطى أيضاً ٠,٦٦ طن من أكسيد الحديد .

ولكن يجب ملاحظة أن النتائج المتقدّمة مبينة على الحصول على إنتاج كامل (Perfect yield.)

فإذا أخذنا فى الحسبان أن حدّ الخطأ (margin of error) فى استخلاص أكسيد الحديد هو حدّ صغير وأن فى مصنع وافى بالغرض فإن حدّ الخطأ فى استخلاص حامض الكبريتيك يكون أقلّ من ١٠ ٪ فإننا نجد أن كل طن من بيرتيز الحديد يعطى ١,٥ طن من حامض الكبريتيك تقريباً .

ثانياً — إنتاج حامض الكبريتيك من الكبريت الطبيعى :

هذه الطريقة تتطلب أيضاً ثلاث خطوات يمكن أيضاً تمثيلها بالمعادلات الآتية :

الخطوة الأولى :

كبريت + أكسوجين = ثانى أكسيد الكبريت

٢ كب + ٢ ا$_{٢}$ = ٢ كب ا$_{٢}$

٦٤ + ٦٤ = ١٢٨

الخطوة الثانية :

ثانى أكسيد الكبريت + أكسوجين = ثالث أكسيد الكبريت

٢ كب ا$_{٢}$ + ا$_{٢}$ = ٢ كب ا$_{٣}$

١٢٨ + ٣٢ = ١٦٠

الخطوة الثالثة :

ثالث أكسيد الكبريت + ماء = حامض الكبريتيك

٢ كب ا$_{٣}$ + ٢ يد$_{٢}$ ا = ٢ يد$_{٢}$ كب ا$_{٤}$

١٦٠ + ٣٦ = ١٩٦

من المعادلات المتقدمة نجد أن ٦٤ وحدة من الكبريت تعطى ١٩٦ وحدة من حامض الكبريتيك أى أن واحد طن من الكبريت يعطى أكثر بقليل من ثلاث أمثال وزنه من حامض الكبريتيك .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن كلا من بيرتيز الحديد والكبريت الطبيعى إذا استخدما فى إنتاج حامض الكبريتيك يعطيان أكثر من وزنهما من حامض الكبريتيك وإذا أضفنا إلى ذلك أنهما لا يقدمان لنا أى صعوبة فى نقلهما فان هذا مما يجعل من الأربح نقل المادة الخام إلى حيث يراد استهلاك حامض الكبريتيك و إنتاجه فى ذلك المكان .

و إذا كان من الملاحظ فى مصر أنه ليس هناك صناعة للحديد تتطلب أكسيد الحديد الذى يفصل من بيرتيز الحديد فإنه يبدو من المستحسن استيراد الكبريت الطبيعى واستعماله فى إنتاج حامض الكبريتيك والاقتصار على هذه العملية دون سواها .

والآن لنبحث عن موقع مناجم الفوسفات فى مصر فالمادة المنتجة منها — الفوسفات — هى المادة الخام الثانية المستعملة فى إنتاج السوبر فوسفات .

٤ — مناجم الفوسفات فى مصر :

يوجد الفوسفات فى مصر فى الأماكن الآتية :

أولا — سفاجا ، على ساحل البحر الأحمر .

ثانياً — القصير ، على ساحل البحر الأحمر .

ثالثاً — السباعية ، على النيل بين قنا وأسوان .

رابعاً — الواحة الخارجة .

خامساً — الواحة الداخلة .

والمنجمين الأولين هما المنجمان المستعملان فى الوقت الحاضر لوفرة إنتاجهما .

٥ — أين نختار موقع المصانع التى تنتج السوبر فوسفات :

حيث أن سفاجا والقصير ميناءين على البحر الأحمر فإنه يمكن فيهما الحصول على الكبريت الطبيعى الوارد من اليابان والولايات المتحدة [١] بسهولة وبتكاليف نقل يسيرة . وقد يبدو من الأوفر حينئذ إنتاج السوبر فوسفات فى سفاجا أو القصير بدلا من نقل المادة الخام إلى السوق وتحويلها هناك إلى السوبر فوسفات .

ومع ذلك فإنه من المستحسن النظر إلى معادلة تكوين السوبر فوسفات فقد تلقى لنا ضوءاً يساعدنا على تقرير الأمر المتقدم بكل دقة .

فوسفات الجير + حامض الكبريتيك = سوبر فوسفات الجير + سلفات الكالسيوم

كا$_{٣}$ (فو ا$_{٤}$)$_{٢}$ + ٢ يد$_{٢}$ كب ا$_{٤}$ = كا يد$_{٤}$ (فو ا$_{٤}$)$_{٢}$ + ٢ كا كب ا$_{٤}$

٣١٠ + ١٩٦ = ٢٣٤ + ٢٧٢

ترينا المعادلة أن تفاعل حامض الكبريتيك مع فوسفات الجير ينتج عنه سلفات الكالسيوم وهذه المادة هى فى الواقع الجبس ولها وظيفتان مهمتان أما وظيفتها الأولى فهى استخدامها كسماد والثانية استخدامها كمادة لازمة لأعمال البناء . والجبس كسماد نافع فى إعادة إملاح السلفات إلى التربة وإذا خلط بالأسمدة الطبيعية فإنه يحفظ فيها الأمونيا ويخلط الجبس بالسوبر فوسفات ليقلل نسبة السوبر فوسفات إلى ٢٠ ٪ والجبس كسماد نافع فى زراعة الخضروات ولكن أهم ما يستخدم فيه الجبس هو أعمال البناء .

(١) أهم مصادر الكبريت الطبيعى هى إيطاليا واليابان والولايات المتحدة .

مما تقدم نرى أن تفاعل فوسفات الجير وحامض الكبريتيك ينتج عنه مادتين لها قيمة تجارية وأن مجموع وزنهما هو ٥٠٦ وحدة بينما أن وزن المادة الخام — الفوسفات — هو ٣١٠ وحدة وقد يمكن لنا القول بناء على ذلك أنه من الأوفر إنتاج كلا من السوبر فوسفات والجبس فى أى ميناء أو مكان قريب من ميناء يتوفر فيه سهولة الحصول على الفحم والكبريت ويكون على مقربة من سوق السوبر فوسفات والجبس ، ولا شك أن هذا القول صحيح خصوصاً إذا كانت الأسواق المصرية هى الأسواق الوحيدة لتصريف الجبس المنتج .

ولكن يجب أن ندرك أن الجبس موجود فى جهات عديدة فى القطر المصرى وقد كانت المحاجر المستغلة فيما قبل الحرب الماضية كافية لسد حاجة السوق المحلى بل لقد قامت مصر ابتداء من سنة ١٩٣٧ بتصدير جزء من إنتاجها إلى الخارج ، وقد تناقص ما تصدره مصر فى السنوات الأولى للحرب الأخيرة ثم انعدم فى السنوات الأخيرة لتلك الحرب ، وكان المقدار المصدر فى أعقاب الحرب إلى سنة ١٩٤٩ مقداراً ضئيلا وذلك نتيجة لحاجة السوق المحلى ولتقييد الصادر .

ولكن ابتداء من سنة ١٩٥٠ نجد ازدياداً ملحوظاً فى صادرات الجبس اقترب بها مما كانت عليه فيما قبل الحرب الماضية .

وفيما يلى الإحصائيات التى توضح لنا صادرات الجبس فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ والجهات المصدرة إليها تلك الكميات :

صادرات جبس غير مكلس حجر

حسب البلاد فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠ كمية (ك . ق)	١٩٥٠ قيمة (ج . م)	١٩٥١ كمية (ك . ق)	١٩٥١ قيمة (ج . م)
سيلان	٢٠٣٢٠٠٠	٢٥٠٠	—	—
اليابان	٥٠٨٠٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٧٢٠٠٠	٥٤٥٠
اندونيسيا . . .	—	—	٢٠١٦٠٠٠	٢١٧٢
الجملة .	٧١١٢٠٠٠	٨٥٠٠	٨٠٨٨٠٠٠	٧٦٢٢

صادرات جبس غير مكلس مطحون

حسب البلاد فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠ كمية (ك.ق)	١٩٥٠ قيمة (ج.م)	١٩٥١ كمية (ك.ق)	١٩٥١ قيمة (ج.م)
فلسطين . . .	٣٥٠٠	٢٠	٢٠٠٠	١٥
أندونيسيا . .	١٠١٦٠٠٠	١١٠٠	—	—
الجملة .	١٠١٩٥٠٠	١١٢٠	٢٠٠٠	١٥

صادرات جبس مكلس مصيص ولو مطحونا

حسب البلاد فى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

البلاد	١٩٥٠ كمية (ك.ق)	١٩٥٠ قيمة (ج.م)	١٩٥١ كمية (ك.ق)	١٩٥١ قيمة (ج.م)
المملكة العربية السعودية	١٤٠٠٠٠	٦١٥	١٨١٩٦٦٠	٥٦٣
فلسطين	٥٣٠٠	٢٥	٦٢٥٠٠	٢٤
سيام	—	—	٣٠٤٨٠٠٠	٢٧٠٠
أندونيسيا	—	—	١٠١٦٠٠٠	١١٠٠
الجملة . .	١٤٥٣٠٠	٦٤٠	٤٢٠٥٢٢١٠	٤٣٨٧

وتبين الأرقام المتقدمة أن جميع صادرات الجبس تصدر إلى دول الشرق الأقصى وأن الكميات المصدرة أخذت فى التزايد .

والمنتظر أن تزداد صادرات مصر من الجبس إلى دول الشرق الأقصى نظراً لأن مصر هى مصدر من المصادر القريبة إلى تلك البلاد وأن نفقات نقل الجبس نفقات ذات أهمية ولها أثرها فى اختيار الدولة الموردة .

كما أنه من المنتظر أن تزداد صادرات الجبس زيادة كبيرة عند ما يتم استغلال جميع المحاجر الموجودة فى القطر المصرى .

ولا ينتظر أن تصدر مصر إلى أوربا كميات ذات بال نظراً لأن هناك مصادر قريبة إلى أوربا عن مصر كقبرص مثلا .

وأن وجود قناة السويس ذات الرسوم المرتفعة على كل البضائع المارة بها يجعل مصر أحسن مركزاً من أى دولة على البحر الأبيض المتوسط كموردة للجبس إلى دول الشرق الأقصى .

ويلاحظ فى مصر نفسها أن المحاجر الواقعة على البحر الأحمر فى مركز ممتاز من ناحية التصدير .

فإذا حدث أن تيسر لنا إنتاج الجبس فى سفاجا أو القصير نتيجة لقيامنا بإنتاج السوبرفوسفات فإن ذلك الجبس المنتج يكون قريبا من سوق متسعة وعظيمة هى سوق الشرق الأقصى — فسفاجا أو القصير فى هذه الحالة تكون أقرب مصدر للجبس فى الأراضى المصرية إلى سوق الشرق الأقصى العظيم .

ولو دققنا النظر فيما ينتظر من نمو لصادرات الجبس وجدنا أن هذا الأمر له أثره فى اختيار موقع مصانع السوبرفوسفات ، ذلك أنه يمكن لنا أن نقرر أنه سواء أقيمت المصانع التى تنتج السوبرفوسفات بالقرب من سوق داخلية كبيرة — كالدلتا — أو بالقرب من مناجم سفاجا أو القصير فإن الجبس الناتج أثناء عمل السوبرفوسفات يمكن تصريفه إما فى السوق الداخلية القريبة أو فى سوق التصدير على حسب الأحوال أى أن تصريف الجبس فى كلا الحالتين لا يجعلنا نفضل موقعاً على آخر فى إنتاج السوبرفوسفات .

إذا استبعدنا إذاً تصريف الجبس كعامل من العوامل التى تؤثر فى اختيار موقع مصانع السوبرفوسفات التى تستخدم الفوسفات المنتج من سفاجا أو القصير وحللنا موقع هاتين البلدتين من ناحية إمكان إنتاج السوبرفوسفات فيهما وجدنا :

(أولا) أن هاتين البلدتين هما ميناءين يسهل استيراد الكبريت فيهما خصوصاً الكبريت الوارد من اليابان أو أمريكا عن طريق البحر الأحمر .

(ثانياً) أننا إذا قمنا بإنتاج السوبرفوسفات فى سفاجا أو القصير فإن السوبرفوسفات ستكون هى المادة الوحيدة التى ستقوم بنقلها — فى هذه الحالة إلى السوق — بجميع المواد الأخرى اللازمة لعملية الصنع — كالفوسفات والكبريت المستورد — ستكون موجودة أو فى حكم الموجودة فى نفس المكان .

بناء على ما تقدم فإننا نجد أن الإنتاج إذا قمنا به فى سفاجا أو القصير يتكلف أقل تكاليف ممكنة للنقل فالسوبر فوسفات وهى المادة الوحيدة التى سننقلها أخف وزنا من المواد الداخلة فى صناعتها .

ومعادلة التفاعل الكيميائى التى سبق أن أوردناها توضح لنا أنه إذا أنتج لنا ٢٣٤ وحدة من السوبر فوسفات نكون قد استخدمنا فى إنتاجها ٣١٠ وحدة من الفوسفات ، ٦٤ وحدة من الكبريت؛ أى أنه لإنتاج طن من السوبر فوسفات لابد من استخدام ١,٣٢ طن من الفوسفات و ٠,٢٧ طن من الكبريت .

وإذا نظرنا إلى موقع سفاجا أو القصير من ناحية الوقود وجدنا أنه موقع لا بأس به فهما ميناءين يقعان فى طريق البواخر المحملة بالفحم .

وقد يقول قائل إن الفحم الوارد عن طريق البحر الأبيض إلى هذين الميناءين يكون أغلى ثمنا فيهما عن أى ميناء مصرى آخر فى حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً لطول المسافة ولأن البواخر المارة فى قناة السويس تدفع رسوماً عالية للمرور فى تلك القناة ولكن من الجائز أيضاً القول بأن هناك فرصة لاستيراد الفحم من جنوب إفريقيا أو من أى جهة أخرى قريبة من موانى البحر الأحمر ومن الجائز أيضاً أن هذه البواخر التى تأتى محملة بالفحم إلى مينائى سفاجا والقصير تحمل فى سفاجا أو القصير بالفوسفات أو السوبر فوسفات وبذلك تتوزع تكاليف النقل ويخص الفحم من تكاليف النقل قدر معقول . ويكون ثمنه فى النهاية فى سفاجا أو القصير متعادلا مع ثمنه فى الجهات الأخرى .

وقد يعترض أيضاً معترض فيقول إنه ليس من الضرورى أن تكون سفاجا والقصير أنسب موقعان لإنتاج السوبر فوسفات ذلك أنه إذا تبين لنا أن الكبريت المستورد من إيطاليا هو النوع الذى يتلاءم مع حاجيات الصناعة المصرية وعلى ذلك فلا بد لنا من استعماله فإن سفاجا والقصير لن يكونا المكانين الذى نحصل فيهما على أكبر وفر ، ذلك أن ثمن الكبريت الوارد من إيطاليا إلى تلك المدينتين سيكون مرتفعاً جداً نتيجة لبعد تلك البلدتين وما يتبع ذلك من تكاليف عالية للنقل .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى ظروف كل من سفاجا والقصير وجدنا أنه من المنتظر أن تكون أسعار الكبريت فى تلك المدينتين أسعار ملائمة ومعقولة .

فإيطاليا كما هو واضح فى الجدول التالى تستورد كميات كبيرة جداً من الفوسفات المنتج فى مصر وهى ثالث الدول المستوردة للفوسفات المصرى فى الأهمية ومن المعروف أن منطقة سفاجا والقصير غير ما هو له بعدد كبير من السكان وعلى ذلك فإن البواخر الصغيرة القادمة من إيطاليا لنقل الفوسفات لا تجلب معها إلا القليل من البضائع لتلك المنطقة فهناك فراغ كبير فى البواخر الذاهبة إلى منطقة سفاجا والقصير، ولا شك أن أصحاب هذه البواخر يرحبون بحمل أى كمية من البضائع من إيطاليا إلى تلك المنطقة بأسعار منخفضة جداً بدلا من أن تسير بواخرهم فارغة أو نصف محملة ، هذه الأسعار المخفضة تقلل من تأثير رسوم القنال ، والنتيجة النهائية أننا سنجد أن ثمن الكبريت فى سفاجا أو القصير هو ثمن معقول .

على أننا لا ندرى أى ميزة خاصة يمتاز بها الكبريت المستخرج من إيطاليا على غيره من الأنواع .

ومن الممكن كما سبق لنا الإشارة استيراد الكبريت من اليابان ، و فى هذه الحالة فإن سفاجا والقصير هما أول الموانى المصرية التى تقع فى طريق البواخر القادمة من اليابان وتكاليف النقل اليهما أرخص من تكاليف النقل إلى الجهات الأخرى .

واليابان كما هو واضح من الجدول التالى هى أولى الدول المستوردة للفوسفات المصرى فى الأهمية .

وليست هذه المرتبة حديثة على اليابان ، ففى سنى ما قبل الحرب كانت اليابان هى الدولة التى تستورد أكبر الكميات من الفوسفات المصرى .

ويترتب على استمرار اليابان فى استيراد كميات كبيرة من الفوسفات من مصر كما كان الحال عليه قبل الحرب أن البواخر القادمة من اليابان تستطيع أن تأتى محملة من سفاجا والقصير بالكبريت وترتد محملة بالفوسفات والتحميل الوافى لهذه البواخر فى الذهاب والإياب له أثره فى تخفيف كلفة النقل ويجعل سعر الكبريت فى سفاجا والقصير سعراً ملائماً .

وبناء على ما تقدم فإنه من الممكن القول بأن ثمن الكبريت المستورد إلى سفاجا والقصير سواء من اليابان أو من إيطاليا سيكون ثمناً ملائماً معقولا .

وينبغى علينا أيضاً أن نلاحظ أن إقامة صناعة السوبرفوسفات فى القصير وسفاجا له أيضاً ميزتين مهمتين .

قيمة ومقدار الصادر من فوسفات الجير الطبيعى

فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ حسب البلاد المصدر إليها

البلاد	١٩٥٠		١٩٥١	
	القيمة بالجنيه	المقدار (بالكيلو قائم)	القيمة (ج . م)	المقدار (ك . ق)
الهند	٩٧٣٤٥	٤٧٢٧٠٠٠٠	٢٤٩٤٦	١٢٣٩٥٠٠٠
نيوزيلندا . .	٧٨٧٣٥	١٥٤٧٢٦٨٠	—	—
سيلان . . .	١٥٠٧١٤	٢٨٣٤٦٩٦٠	١٨٩٩٧١	٣٤٤٨٣٠٤٠
اتحاد جنوب افريقيا	—	—	٣٨٤٧٢	١٦٦١٤٠٣٢
بلجيكا والكسمبرج	٢٨٧٩٣	٢٠٨١٦٠٠٠	—	—
فنلنده . . .	٣١٤٧٢	١٨٣٠٣٢٠٠	٨٢٩٢٤	٣٧٥٧٨٦٤٠
ألمانيا . . .	—	—	١٢٨٢٧	٩١٣٠٠٠٠
اليونان . . .	—	—	١٨١٩٤	٩٣٣٠٠٠٠
هولنده . . .	١١٣٥١	٩٧٠٢٠٠٠	—	—
إيطاليا . . .	١٤٥٨٤٩	١١٥٣٥٥٦٢٤	٩٨٦٩٨	٥٨٤٤٦٢٠٠
اليابان . . .	٤٥٩٨٨٧	٢١٧٧٦٦٦٤٠	٢٨٨١١٦	١٨٢٦٤٢٢٤٠
السويد . . .	٦٤٣٥	٥٥٠٠٠٠٠	٦٦٧	٣٤٢٠٠٠
يوغسلافيا . . .	١٩١٦٥	١٠٣٦٠٠٠٠	١٩٥٠٦	١٠٠٠٣٠٠٠
أندونيسيا . . .	٥٤٦٦	١٠٠٠٧٦٠	٢٤٣٧١	٤٢١٩٩٦٤
الجملة . .	١٠٣٥٢٠٢	٤٩٩٨٩٤٨٦٤	٨٩٨٦٩٢	٣٧٥١٨٥١١٦

أولا — أن أحجار الفوسفات لاتوجد خالية من الشوائب وتدل المعلومات الجيولوجية على أن درجة نقاوة الفوسفات تختلف من منجم الى آخر ، وتتراوح كمية الشوائب المختلطة بالفوسفات من ١٥ ٪ إلى ٩٥ ٪ ، والفوسفات المصرى من أحسن أنواع الفوسفات ، ولكن أحسن أحجار فوسفات مستخرجة لابد تختلط بها شوائب بما لايقل عن ١٥ ٪ من وزنها ، وعلى ذلك فإننا إذا أقمنا مصانعنا فى سفاجا أو القصير ، فإننا نكون بالقرب من المادة الأولية ، ونتجنب بذلك كلفة نقل هذه الشوائب التى لا فائدة منها لنا .

ثانياً — أنه في جنوب القصير يوجد منجم يسمى بجبل الكبريت ، ويوضح تقرير لجنة التجارة والصناعة المؤلفة فى سنة ١٩١٧ برئاسة السيد اسماعيل صدقى بأن هذا المصدر للكبريت لن يستغل لأن كمية الشوائب المختلطة بالكبريت كمية كبيرة . ولا جدال فى أن كمية الشوائب المختلطة بكبريت ذلك المنجم مع بعد أسواق الكبريت عنه جعلت استغلال ذلك المنجم أمراً غير تجارى بسبب التكاليف التى لاطائل من ورائها والتى تصرف فى نقل تلك الشوائب ولكن من المحتمل أننا إذا أنشأنا مصانع لصنع السوبرفوسفات فى القصير أو سفاجا أن يدخل ذلك المنجم فى نطاق الاستغلال التجارى ذلك أننا سنكون على مقربة من ذلك المنجم وستتخلص حينئذ من كلفة نقل الشوائب المختلطة بالكبريت لمسافات طويلة .

ظاهر مما تقدم أن هناك عدة ميزات تمتاز بها سفاجا والقصير على أى ناحية أخرى من حيث الموقع .

ولو أننا قارنا موقع سفاجا والقصير بموقع كفر الزيات الذى أنشئ فيها مصنعاً للسوبرفوسفات لوجدنا أننا لو أنشأنا مصانع للسوبرفوسفات فى سفاجا أو القصير وأرسلنا السوبرفوسفات المنتج منها بدلا من الفوسفات إلى كفر الزيات أن هناك وفر فى كافة النقل لا يقل عن ٥٠ ٪ من تكاليف النقل التى يتحملها مصنع كفر الزيات فى سبيل نقل مواده الأولية(١) .

(١) الوفر فى كلفة النقل المشار إليه ينشأ من الحقائق الآتية :

(ا) لكل طن من السوبر فوسفات نستعمل ١,٣٢ طن من الفوسفات .

(ب) الشوائب المتعلقة بالفوسفات والتى إذا قدرناها بأقل قدر ممكن فانها لا تقل عن ١٠ ٪ من وزن أحجار الفوسفات .

(ج) يلاحظ أن سفاجا والقصير مينائين وأن نقل الفحم والكبريت إلى مصانع السوبر فوسفات التى تنشأ فيهما يتكلف كلفة ضئيلة جداً بينما أنه فى حالة كفر الزيات لا بد من استيراد الفحم والكبريت عن طريق ميناء من الموانى المصرية المهمة أى الاسكندرية أو بورسعيد أو السويس وتبعد كل منهما على التوالى من كفر الزيات ١٠٨، ٢٣٠، ٢٣٩ كيلو مترا أى أن تكلفة نقل الفحم والكبريت إلى كفر الزيات كلفة كبيرة لا تقارن بكلفة النقل فى سفاجا أو القصير .

ومن التحليل السابق نجد أن منطقة سفاجا والقصير، أصلح من أي منطقة أخرى من ناحية التكاليف ذلك أن تكاليف الإنتاج فيها من المنتظر أن تكون أقل ما يمكن .

وقد يقال إن هناك بعض العقبات الطبيعية ، كقلة المياه فى هذه المنطقة ، وإذا كان هذا حقيقياً علماً بأن هناك حركة تعدين واسعة فى هذه المنطقة. ولم يعوقها قلة الماء ، فيمكننا القول بأن التحليل المتقدم يجعلنا نختار أقرب منطقة إلى سفاجا والقصير يتوافر فيها المياه كمركز لهذه الصناعة ، إذ أن هذه المنطقة ستيسر لنا إنتاجاً بأقل التكاليف .

(٦) توزيع منتجات مصانع السوبر فوسفات التى تنشأ فى القصير وسفاجا :

إذا كنا ننظر إلى منطقة القصير وسفاجا كمنطقة صالحة لقيام صناعة السوبر فوسفات فإنه يتعين علينا دراسة كيفية توزيع منتجات تلك الصناعة بأقل كلفة ممكنة . إنه من الممكن استخدام البحر الأحمر فى نقل منتجات السوبرفوسفات من القصير أو سفاجا إلى موانى الوجه البحري ومن ثم إلى كافة أنحاء الدلتا وإلى صعيد مصر .

ولكن هذا الطريق طويل جداً خاصة إذا كنا سنوزع بعض السوبرفوسفات المنتج فى سفاجا والقصير فى صعيد مصر ، وأفضل وضع فى هذا الصدد ، هو أن تقوم الحكومة بترسيع ورصف الطريق الممتد ما بين القصير وقنا ، وأن ينقل السوبر فوسفات عبر هذا الطريق إلى النيل ، حيث يمكن نقله وتوزيعه فى كافة أنحاء البلاد بكلفة زهيدة ، وإنشاء وتدعيم الطرق ما بين القصير وسفاجا وصعيد مصر لا ييسر لصناعة السوبر فوسفات نقل منتجاتها بكلفة يسيرة فحسب بل إنه سيساعد أيضاً على ازدهار النشاط التجارى فى الصعيد. وييسر له تصدير منتجاته إلى الأقطار المجاورة واستيراد ما يلزم له منها بأقل تكاليف ممكنة للنقل .

٧ — امكان استخدام المصادر الأخرى للفوسفات :

إن المناجم الأخرى للفوسفات أقل غنى من مناجم سفاجا والقصير كما أن منها ما هو بعيد عن حوض النيل أو صعب فى مواصلاته فالمنجم الكائن بالواحة الخارجية بعيد عن النيل بمقدار ١٩٥ كيلو مترا ولا يصله بالنيل إلا سكة حديد ضيقة ونقطة تلاق تلك السكة الحديد بحوض النيل تبعد ٥٤٠ كيلو مترا جنوب القاهرة والمنجم الذى بالواحة الداخلة أبعد من المنجم السابق ولا يصله بحوض النيل أى سكة حديد أو طريق صحراوى . يرى و بعد كلا من المنجمين السالفين وصعوبة مواصلاتهما كانتا عاملا قوياً فى عدم استغلال المنجمين إلى الآن ولا يعنى ما تقدم أن نهمل استغلال تلك المناجم فالواقع أن هناك بعض العوامل التى قد تساعد مصانع السوبر فوسفات التى تنشأ فى صعيد مصر مستخدمة الفوسفات المنتج فى السباعية وواحة الداخلة وواحة الخارجة تلك العوامل هى :

(أولا) القوة الكهربائية الرخيصة المنتجة من خزان أسوان عند إتمام ذلك المشروع .

(ثانياً) تدعيم الطرق الصحراوية فيما بين سفاجا والقصير وصعيد مصر — وهو الأمر السابق اقتراحه — يسهل لمصانع السوبر فوسفات المنشئة فى الصعيد فى استيراد الكبريت وتصدير الجبس عن طريق سفاجا والقصير .

(ثالثاً) تحويل الفوسفات فى القطر المصرى — وخاصة بجوار أماكن وجوده — إلى السوبر فوسفات أمر له أهميته فى تقليل كلفة الإنتاج إذ أنه يقلل من تكاليف النقل تلك التكاليف ذات التاثير البالغ على مادة رخيصة الثمن كالفوسفات .

وينبغى علينا أن نلاحظ أنه ليس من الملائم طبعا إنشاء مصانع السوبرفوسفات فى داخل الواحتين لبعد هذه الأماكن فى الصحراء واضطرار أى مصنع فى هذه الحالة إلى نقل جميع المواد اللازمة من فحم وكبريت إلى الواحة ونقل السوبر فوسفات من الواحة إلى الوادى فكلفة النقل فى هذه الحالة تكون كلفة كبيرة ، هذا خلافاً عن كميات المياه التى تحتاجها عملية الصنع والتى

قد لاتتوافر فى الواحات وعلى ذلك فإنه من الأوفر نقل الفوسفات من الواحات إلى الوادى حيث يصنع .

أما عن تحديد موقع معين فى الوادى يكون أكثر وفراً من غيره فإن هذا يتوقف على السوق الذى يصرف فيه الجبس المنتج فإذا كان الجبس سيصدّر إلى الخارج كما سبق فإن اختيار مكان فى الوادى قريب من مصدر المادة الخام ومن الطرق الصحراوية الموصلة إلى سفاجا أو القصير يكون أمراً ضرورياً .

وفى حالة ما إذا كان الجبس المنتج لن يصدّر إلى الخارج لأن السوق المحلى بالنسبة له أهم من سوق التصدير فإنه من الأوفر أن نختار موقع المصنع بالقرب من كل من سوق الجبس وسوق السوبرفوسفات .

عوائد عوامل الإنتاج كدخل وكنفقة إنتاج

للدكتور عبد المنعم البنا

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

هناك صعوبة تحليلية هامة تقابلنا كاقتصاديين عند قيامنا بتحليل المشاكل الاقتصادية ، وهي ذلك التعارض بين مظهرى عوائد عوامل الإنتاج : مظهرها كنفقة إنتاج ومظهرها كقوة شرائية . فمن وجهة نظر عامل الإنتاج يعتبر العائد الذى يحصل عليه دخلا ومصدراً للطلب الفعال ، إذا ما زاد ، زاد الطلب الفعال فتزيد كمية المبيعات ويتسع نطاق الإنتاج وتزيد العمالة ويشيع الرواج ويزيد النشاط الاقتصادى ، وإذا ما قل ، قل الطلب الفعال فتقل كمية المبيعات ويضيق نطاق الإنتاج وتقل العمالة ويشيع الكساد ويقل النشاط الاقتصادى . أما من وجهة نظر المنظم . فإن هذا العائد يعتبر نفقة من نفقات الإنتاج ، إذا ما زاد ارتفعت نفقة الإنتاج وارتفع مستوى الأسعار وقد يضيق نتيجة هذا نطاق الإنتاج وتزيد البطالة ويشيع الكساد . وإذا ما قل ، انخفضت نفقة الإنتاج فينخفض مستوى الأسعار ويتسع نطاق الإنتاج فتزيد العمالة ويشيع الرواج والنشاط الاقتصادى .

ولا شك أن هذا التعارض يقابلنا لا عند قيامنا بالتحليل النظرى فحسب ، ولكنه يواجهنا أيضاً عند قيامنا برسم سياسة اقتصادية عامة أو عند محاولتنا حل مشكلة اقتصادية خاصة . وحيث أن عوائد عوامل الإنتاج المختلفة تختلف من حيث أهميتها النسبية كدخل وكنفقة إنتاج ، فيحسن بنا أن نتحرى عن هذه الأهمية عن طريق مناقشة هذه العوائد عائداً عائداً ، ولنبدأ بالأجور .

تكوّن الأجور الجزء الهام من نفقات الإنتاج بالنسبة لأغلب الصناعات وهي في الوقت نفسه تكوّن الجزء الأكبر من القوة الشرائية في الدولة ، خاصة وأن الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للعمال كبير . وكثيراً ما تعتمد الحكومات على السياسة الأجرية لمقاومة الدورات الاقتصادية وما تتضمنه من رواج مصطنع لا تتطلبه حقيقة الطلب وتماً يعقبه من كساد ، كما تستخدمها الحكومات أيضاً كأداة للتوجيه الاقتصادي الطويل الأجل لمحاربة الكساد المزمن (chronic Depression) الذي يعتور النظام الرأسمالي والناشئ عن تناقص فرص الاستثمار كلما تقدم المجتمع . وفي حين أن الكلاسيكيين قد اهتموا بالأجور على أنها نفقة إنتاج ، فإن "كينز" اهتم بها على أنها قوة شرائية .
وعلى هذا الأساس نجد أنه في حين تصح "بيجو" بالعمل على تخفيض لمقاومة الكساد والبطالة ، فإن "كينز" قد نصح برفع الأجو ... التالي فتزيد الاستثمار والعمالة .

... مقاومة الدورات الاقتصادية ، فإنه حسب منطق الـ ...
... نعمل على رفع الأجور حتى ترفع من نفقة الإنتاج ونحد من ... في الإنتاج أثناء الرواج ، كما يجب أن نقاوم الكساد عن ... على تخفيض الأجور حتى تخفض نفقة الإنتاج فيقبل المتعجور بحيث نقاوم الكساد . أما حسب منطق الكينزيه ... فإنه ... على زيادة الأجور أثناء الكساد حتى تزيد الـ ... فعال من الرواج ، كما يجب أن نعمل على تخفيضها ... الفعال ونحد من التوسع في الإنتاج .

فهل يمكن الـ ... من الرأيين خاصة ... يختص بالسياسة ... الدو ... عن طريق التحليل ... الـ ... الكلا ... رفع الأجور حتى ترتفع نفقة الإنتاج ... هذا ... إلى الإ ... إنتاج . و ... الحقيقة ... أنه ... ولكن ... إنه قد ... عبارة ... شر ... تبرير رفع ... إذ أن الزيادة في الأجور ... تؤدي إلى امتصاص جميع الد ...

إذ لولا [illegible] الامتصاص [illegible] الطلب [illegible]
الرواج إلى كساد [illegible] السياسة الأجرية
في أوقات الرواج إذ كلاهما قد يرفع الأجور ولو أن الأسباب تختلف في
الحالتين ، إذ أن السبب حسب الرأي الكلاسيكي هو رفع نفقة الإنتاج
حتى توقف التوسع المضطرد عند حده ، والسبب حسب الرأي الكينزي هو رفع
قوة الشراء بنسبة تكفي لأن يباع جميع المنتج من السلع .

هذا عن الرواج ولنرى الآن إلى أي مدى يمكن أن يتفق الرأيان فيما يختص
باستخدام السياسة الأجرية لمقاومة الكساد . نلاحظ أن الكلاسيكيين يدعون
إلى تخفيض الأجور أثناء الكساد كما قدمنا إذ أنهم ينظرون إليها على أنها نفقة
إنتاج ، في حين أن المنطق الكينزي يؤدي بنا إلى رفعها إذ ينظر إليها على أنها
قوة شراء . قد يمكننا التوفيق أيضاً بين الرأيين في هذه الحالة وذلك إن كانت
مرونة الطلب على العمل كبيرة . إذ أن تخفيض الأجر ، وهو ما ينادي به
الكلاسيكيون لعلاج الكساد ، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال بنسبة أكبر
من نسبة الانخفاض في الأجر ، وتكون النتيجة زيادة نصيب العمال من الدخل
القومي وزيادة القوة الشرائية في أيدي طبقة العمال في مجموعهم على الرغم
من انخفاض مستوى الأجر بالنسبة للعامل الواحد . على أن هذا الشرط وهو
مرونة الطلب على العمال مرونة كبيرة من الصعب أن يتحقق أثناء الكساد ،
لأن أرباب الأعمال قد يتوقعون استمرار الانخفاض في الأجر ، ولذلك فهم
ينتظرون حتى تصل الأجور لمستوى منخفض جداً ، أي أن طلبهم على العمال
لا يزيد بمجرد انخفاض الأجر .

ومن هذا التحليل السابق يمكن أن نستنتج أن الرأي الكلاسيكي قد يكون
أقرب إلى الصحة من رأي "كينز" بشأن الوسيلة التي على الحكومة أن تتبعها لمحاربة
الدورات الاقتصادية عن طريق استخدام السياسة الأجرية . إذ أننا عند محاولتنا
للتوفيق بين الرأيين قد أخضعنا مظهر الأجور كقوة شرائية لمظهرها كنفقة
إنتاج ، هذا فضلا عن صعوبة توفر مرونة الطلب على العمال التي أشرنا إليها .

هذا فيما يختص بالسياسة الأجرية أثناء الدورة الاقتصادية . ولنناقش الآن
السياسة الأجرية الطويلة الأجل كأداة لعلاج الكساد المزمن الذي يعتور نظامنا

الإقتصادى الرأسمالى . والواقع أن هذه المشكلة اقتصادية اجتماعية وتحتل مكاناً هاماً فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة : إذ أن العمال يمثلون غالبية الشعب ، ويعتمد مستوى معيشتهم فى الغالب على مايكسبونه من أجر نظير عملهم .

وقد اختلفت الآراء فيما يختص بمستوى الأجور . فالبعض يرى أن العمل كأية سلعة أخرى يجب أن يخضع ثمنها لقانون العرض والطلب . فكلما زاد عرض العمال وكلما انخفض الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ، انخفض أجرهم . وعلى العكس من ذلك كلما قل عرض العمال وكلما زاد الطلب عليهم من جانب أرباب الأعمال ، ارتفع أجرهم . ويرى هذا الفريق من " الكلاسيكيين " أنه يجب ألا تتدخل الدولة لرفع مستوى الأجور ، كما يجب ألا تفرض نقابات العمال مستويات للأجور لاتتفق مع القوانين الاقتصادية السالفة الذكر .

وينفر " الحديثون " من هذا الرأى قائلين إنه يجب ألا نعامل العمال كأية سلعة أخرى ، إذ أنهم يمثلون العامل الإنسانى من عوامل الإنتاج ، كما أن منهم تستمد القوة الشرائية فى الدولة ، وعلى هذا الأساس يجب ألا نترك أجورهم تهبط عن مستوى معين وإلا انخفضت القوة الشرائية فى الدولة وزادت حدة مايعانيه المجتمع من أمراض اقتصادية . وينادى هذا الفريق بضرورة تدخل الحكومة لضمان مستوى أدنى لأجور العمال .

وهكذا نرى أنه بالنسبة للسياسة الأجرية الطويلة الأجل التى تهدف إلى محاربة الكساد المزمن والبطالة المزمنة ، يوجد أيضاً هذا التعارض التحليلى بين مظهرى الأجور كنفقة انتاج وكقوة شرائية . ولنرى مايحدث على أساس المظهر الأول : فلنفرض أن الحكومة أو نقابات العمال قد حددت أجراً للعمال أعلى مما تتطلبهم إنتاجيتهم الحدية فماذا تكون النتيجة ؟ هنالك أحد احتمالين : إما أن يكون الطلب على العمال مرناً ، أى يسهل الاستغناء عنهم وإحلال آلات محلهم ، كأن تستخدم الآلات الزراعية بدلا من العمال الزراعيين ، وتكون النتيجة أن يتعطل كثير من العمال ؛ وإما أن يكون الطلب على العمال غير مرن أى لايسهل الاستغناء عنهم ويصعب إحلال الآلات محلهم ، كأن تكون طبيعة الصناعة يدوية لاآلية أو كأن يصعب استيراد الآلات كما يصعب صنعها محلياً أو كأن

تكون أثمان الآلات مرتفعة جداً . . . الخ . وهنا نلاحظ أن ارتفاع الأجر يؤدى إلى ارتفاع نفقات الإنتاج فيضيق نطاق الانتاج وتزيد البطالة تبعاً لذلك . وهكذا نجد أنه سواء كان الطلب على العمال مرناً أم غير مرن فإن إهمال مظهر الأجر كنفقة انتاج يؤدى إلى بطالة العمال . إلا أننا لو تركنا الأجر الاسمى لفعل قانون العرض والطلب حسب ماتمليه الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، فإن مستوى الأجر قد لايمكّن العامل من أن يعيش فى المستوى اللائق به كانسان ، كما قد يؤدى إلى انخفاض فى القوة الشرائية مما يعرقل النشاط الاقتصادى . فهل يمكن التوفيق هنا أيضاً بين مظهرى الأجر ؟ أرى أنه يجب أن نفرق بين العمل والعامل : فالعمل سلعة يعرضها العامل وهى تباع وتشترى كأية سلعة أخرى ، ويجب أن يخضع ثمنها للقوانين الاقتصادية ، ولا يجب أن يرتفع هذا الثمن عما تمليه هذه القوانين وإلا ارتفعت نفقة الإنتاج وأحجم المنظمون عن استخدامها ، طالما أن دافعهم هو الربح فى نظامنا الرأسمالى . أما العامل فإنسان له حقوقه كمواطن قبل الدولة وعلى هذه الأخيرة ، لا على رب العمل ، أن تضمن له مستوى المعيشة الذى يليق به كإنسان ، وذلك بالعمل على إنشاء المشروعات العامة التى تفيد الطبقة العاملة كنشر التعليم المجانى والخدمات الصحية وإنشاء مساكن للعمال والتأمين ضد البطالة والمرض . . . إلى آخر ذلك مما يزيد من الدخل الحقيقى للعمال ومما يزيد من قوة شرائهم الفعلية . وهكذا يمكن التوفيق بين الرأيين فيما يختص بالسياسة الأجرية الطويلة الأجل وذلك بفصل العمل كسلعة عن العامل كإنسان . وأعتقد أن الخطأ الرئيسى الذى يعتور تحليل مشكلة الأجور هو إصرار الاقتصاديين على ربط العمل بالعامل وعدم فصلهما فى حين أن هذا الفصل لازم لعلاجنا لمشكلة البطالة المزمنة فى المجتمع الرأسمالى . ويلاحظ أيضاً فى هذا الأمر أننا أخضعنا الرأى القائل بأن الأجور قوة شرائية للرأى القائل بأنها نفقة إنتاج .

أما فيما يختص بسعر الفائدة فنلاحظ أننا نلمس نفس التعارض بين مظهريه كنفقة إنتاج وكدخل . فسعر الفائدة يعتبر نفقة من نفقات الاستثمار ويعطيه "كينز" أهميته عن هذا الطريق . وهولهذا يرى أن جمود سعر الفائدة عند مستوى أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال من أهم الأسباب التى تعرقل الاستثمار .

ومن المشاهد فعلاً بالولايات المتحدة أن هناك حداً أدنى لا يمكن أن يقل عنه سعر
الفائدة باعتباره ثمناً للتخلى عن تفضيل الاحتفاظ بمدخراته في شكل نقدى طليق
على التضحية ... إذ أنه قل سعر الفائدة عن حد معين . ومن جهة
أخرى فإن الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك للأفراد والمشاريع تستلزم
دفع نفقات لا تقل عن حد معين أيضاً لتغطية المصاريف اللازمة . وعلى هذا
الأساس اقترح "كينز" أنه لمقاومة الكساد علينا أن نتبع سياسة نقدية رخيصة
(Easy Money Policy) بحيث ينخفض سعر الفائدة ويشجع الاستثمار .
ولكن من وجهة أخرى نلاحظ أن سعر الفائدة يعتبر مصدراً للطلب الفعال
وللقوة الشرائية في أيدى المقرضين . وعلى هذا الأساس فإن انخفاضه قد يزيد
من حدة الكساد ، إذ أن هذا الانخفاض يضعف من القوة الشرائية . والآن
علينا أن نعرف مدى الأهمية النسبية لسعر الفائدة كنفقة من نفقات الاستثمار
وكمصدر للطلب الفعال .

أما عن أهمية سعر الفائدة كنفقة استثمار فنلاحظ أنه أقل أهمية مما يبدو .
والواقع أن الأهمية التي أعطيت لسعر الفائدة كأداة للتوجيه النقدى قد بولغ
فيها كل المبالغة . وتؤيد هذه الحقيقة وجهات نظر عديدة تتفق كلها على أن أهمية
سعر الفائدة قلت نسبياً من حيث تأثيره في حجم الإنتاج وبالتالى في النشاط
الاقتصادى .

فمن وجهة نظر السياسة المصرفية نلاحظ أنه لو كان سعر الفائدة أداة فعالة
لتوجيه النشاط الاقتصادى لما لجأ البنك المركزى إلى وسائل أخرى كسياسة
السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسب الاحتياطى . ونلاحظ في هذا الصدد
أنه أثناء الرواج يزيد الطلب على الائتمان زيادة كبيرة ويستمر تفاؤل أرباب
الأعمال ويصعب على السلطات النقدية إيقاف تيار هذا الطلب المتزايد بمجرد
رفع سعر الخصم وسعر الفائدة . وكذلك في أوقات الكساد نجد أن التشاؤم
الذى يسود دنيا الأعمال يفقد الثقة في الاستثمار وفي النشاط الاقتصادى .
وقد تشتد موجة التشاؤم وتستمر لمدة طويلة ويقل الطلب على الاقتراض
لدرجة كبيرة حتى بأحسن الشروط وبمختلف المغريات ، إذ تقل المبيعات
وتزيد نسبة البطالة وتقل الأرباح ويقل الاقبال على الإنتاج . ومهما انخفض

سعر الخصم وسعر الفائدة فإن الإقبال على الاقتراض لا يزيد لوجود هذا التشاؤم وتوقع خسارة المشاريع ، حتى لقد ذهب البعض إلى القول إنه حتى ولو كان سعر الفائدة سالباً لما شجع المقترضين على الاقتراض للاستثمار في مشروعات خاسرة . ولقد كان فشل البنوك المركزية في الاعتماد فقط على سعر الخصم مما أدى إلى زيادة الاعتماد على السياسات الأخرى خاصة تغير نسب الاحتياطي تدريجياً ، كما اقترح البعض إلزام البنوك بالاحتفاظ باحتياطي خاص (Special Reserve) بجانب الاحتياطي العادي في الأوقات التي تزيد فيها احتياطات البنوك زيادة كبيرة إلى غير ذلك من الوسائل . بل إن وجود السياسة المالية (Fiscal Policy) وزيادة أهميتها خاصة منذ الكساد الكبير لأكبر دليل على فشل السياسة المصرفية في علاج الأزمات الاقتصادية مما اضطر الحكومات إلى وسائل أخرى كالاهتمام بالمشروعات العامة والقروض العامة والسياسة الضرائبية كوسائل مالية لابد منها للتوجيه النقدي .

ومن وجهة نظر النظرية النقدية البحتة فإننا نجد أن هايك [1] الذي اعتبر أن مرونة الائتمان تؤدي إلى إحداث دورات اقتصادية وتفسد العلاقة بين إنتاج سلع الإستثمار وإنتاج سلع الاستهلاك عن طريق التغيرات في هيكل الإنتاج عن طريق الإدخار الإجباري ، والذي أعطى أهمية كبيرة لسعر الفائدة النقدي وعلاقته بسعر الفائدة الطبيعي حيث بين أن تشجيع الإقراض بخلق الائتمان وتخفيض سعر الفائدة النقدي يؤدي إلى اختلال التوازن الإقتصادي ، نجد أنه قد عدل من نظريته في بعد . إذ انتقد الكثيرون نظريته هذه وعابوا عليه تلك الأهمية الكبرى التي أعطاها لسعر الفائدة . وقد بنى نظريته الجديدة على أساس الجمود قائلا إن التغيرات في هيكل الإنتاج يمكن أن تحدث لا نتيجة تغير سعر الفائدة ولكن نتيجة تغير في مستوى الأرباح ، إذ أن زيادة دخول المستهلكين في أوقات الرواج — الناشئة عن زيادة الاستثمار وانتعاش الإقتصادي — تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك فينشط إنتاجها وتصبح الموارد المخصصة لإنتاجها أقل مرونة وبالتالي يرتفع مستوى أسعارها . وحيث إن الأجور

(1) F. A. Hayek, Prices and Production, London 1931.
وعدل نظريته في كتابه F. A. Hayek, Profit, interest and Investment, London, 1939.

جامدة عادة ، أى أنها لا ترتفع بنفس نسبة الارتفاع فى الأسعار ، فإن الأجور الحقيقية تنخفض ، وهذا الإنخفاض فى الأجور الحقيقية سوف يشجع أرباب الأعمال على زيادة ما يستخدمون من عمال ونقص ما يستخدمون من رؤوس الأموال ، أى يقل الطلب على سلع الإنتاج ويقل الاستثمار فى مراحل الإنتاج العليا المخصصة لهذه السلع ، ويزيد فى المراحل الدنيا المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك . وقلة الطلب على الإستثمار فى المراحل العليا تؤدى بدورها إلى نقص الدخول التى تدفع للمستهلكين فيقل طلبهم الفعال على سلع الاستهلاك فتنخفض الأسعار ولكن بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض فى الأجور ، نظراً لجمودها ، فتقل الأرباح تبعاً لذلك ويزهد أرباب الأعمال فى استخدام العمال لارتفاع أجورهم الحقيقية ويزيد الإقبال على استخدام سلع الإنتاج فيحدث الانتعاش الإقتصادى من جديد وهكذا . وتبعاً لنظرية "هايك" الأولى كان يحدث هذا التحول عن طريق انخفاض سعر الفائدة النقدى . أى أن "هايك" قد شرح النظرية النقدية للدورة التجارية على أساس جمود الأجور والتغير فى مستوى الأرباح ونبذ الاعتماد على التغيرات فى سعر الفائدة النقدى كأداة لشرح هذه النظرية .

ومن وجهة نظر محاسبة التكاليف فإننا نلاحظ أن سعر الفائدة فى الغالب لا يكون إلا نسبة أو جزءاً صغيراً من نفقات الإنتاج الكلية . ولا يمكن الرد على هذا بأن سعر الفائدة مهم إذا كانت تحركات سعر الفائدة فى حدود واسعة . فسعر الفائدة لا يزيد عادة عن ٩ أو ١٠٪ ، اللهم إلا إذا رفعنا سعر الفائدة حتى يصبح فى حكم الربا بل والربا الفاحش ! وهكذا نجد أن ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه لا يؤثر كثيراً على نفقة الإنتاج الكلية ولهذا فإنه غير مهم كنفقة من نفقات الاستثمار كما تدل على ذلك محاسبة التكاليف فى الإنتاج .

ومن وجهة نظر التحليل الإحصائى فإنه قد دلت الأبحاث الإحصائية التى قام بها بعض الاقتصاديين على أن سعر الفائدة قلما يؤثر فى سياسة أرباب الأعمال من حيث تغيير نطاق إنتاجهم . ومن هذه الأبحاث ما قامت به جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية [1] وكانت إجابات أرباب الأعمال

J. F. Ebersole, American Economic Review, March 1938. (1) Supplement, p. 71

متفقة على أن سعر الفائدة ليس عاملا رئيسياً فى تغيير السياسة الإنتاجية ونطاق الإنتاج .

ومن هذه الأبحاث أيضاً ما قام بعض اقتصاديى جامعة أكسفورد[1] بسؤال بعض رجال الأعمال عن سلوكهم حيال التغيير فى سعر الفائدة وقد اتفق أيضاً أرباب الأعمال على أن توقعات الربح هى العامل الرئيسى فى تغيير نطاق الإنتاج لا سعر الفائدة . وإن اتفاق النتائج التى توصلت إليها هاتين الجامعتين فى بلدين مختلفين لدليل على وجود عدم التحيز الإحصائى (Statistical bias) ولدليل على صحة هذه النتائج لاسيما وان هاتين الجامعتين اشتهرتا بعلم الإحصاء الاقتصادى . وإن قيل إن هناك احتمالاً للخطأ فى إجابات أرباب الأعمال فإنه يرد على ذلك بأنه حتى لو وجد هذا الاحتمال فإنه يقابله احتمال عدم الخطأ . وبعد هذا فحتى لو فرضنا أننا غلبنا احتمال الخطأ فهو لا يمكن أن يتعدى نسبة صغيرة . وعليه فحيث أن الإجابات كانت حوالى ١٠٠ ٪ لصالح عدم أهمية سعر الفائدة فإن النتيجة الإحصائية هى أن احتمال أن يكون سعر الفائدة أقل أهمية من العوامل الأخرى هو احتمال كبير جداً . أما العينة المأخوذة كأساس للبحث فقد كانت تكفى لطبيعة هذا البحث خاصة وقد طبقت نظرية العينات الطبقية (Stratified Samples) التى تصلح للبحوث الإحصائية الاقتصادية فى الصناعة .

وهكذا نرى أن ما حاوله البعض أن يأخذه على هذا البحث الإحصائى لا يقال من شأنه خاصة وأن الناقدين لم يقوموا ببحث احصائى مماثل بل لم يقوموا ببحث إحصائى أصلا فى هذا الصدد ولم تتوفر لهم إمكانيات هذا البحث ، وخاصة أن النتائج الإحصائية التى توصلت إليها الجامعتان السالفتى الذكر يؤيدها المنطق الاقتصادى والمحاسبى كما ألمحنا سابقاً . إذ المفروض أن أية نتيجة إحصائية يجب أن يؤيدها التحليل العلمى الاقتصادى وإلا كانت مشكوكاً فيها . والواقع أنه يندر أن تجمع مختلف وجهات النظر الاقتصادية والمحاسبية والاحصائية على نتيجة ما كما أجمعت عن قلة أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنشاط الإنتاجى .

[1] J. E. Meade and P. W. S. Andrews " Summary of Replies to (?) questions on Effects of Interest Rates " Oxford Economic papers No 1.

ويرى لندبرج (Lundberg) أنه يجب أن نفرق بين نوعين من أزمات الاستثمار ، واعتمد فى هذه التفرقة على نوع الاستثمار . فإن كان الاستثمار فى شكل صناعات تنتج سلع استهلاك ، فإن التوسع هنا يتوقف على الطلب الفعال على هذه السلع ، وتحدث الأزمة إذا زاد الادخار ، لأن هذا الأخير يقلل الإنفاق والطلب الفعال . وإن كان الاستثمار فى شكل مشروعات طويلة الأجل كالسكك الحديدية والطرق ، فإن التوسع هنا يتوقف على وجود المدخرات اللازمة ، أكثر مما يتوقف على الطلب الفعال ، وتحدث الأزمة لندرة رأس المال[1] . على أنى لا أجد أساساً قوياً لهذه التفرقة ، إذ أن النوع الأول ينتج عنه فى النهاية سلع استهلاك ، والنوع الآخر ينتج عنه فى النهاية خدمات استهلاك كخدمات النقل مثلا . وقد ينشأ مشروع عظيم للنقل ولكن لا يكون الإقبال عليه كافياً ، وهنا يمكن أن نسمى الأزمة ، أزمة إفراط فى الاستثمار (Over investment) ناشئ عن قلة فى الطلب الفعال على خدمات المشروع . ولا يغير من هذه النتيجة أن المشروع سوف لا يكون مهيئاً لخدمة المستهلكين إلا بعد مضى مدة طويلة تكون فى أثنائها كمية رأس المال هى العامل المهم فى التوسع . أى أنه حتى فى المشروعات الطويلة الأجل نجد أنه حتى لو كان لسعر الفائدة بعض الوزن ، إلا أن نجاح المشروع يعتمد على الطلب الفعال على خدماته أو السلع التى ينتجها .

مما سبق يتضح لنا أن سعر الفائدة كنفقة استثمار أقل أهمية من العوامل الأخرى فى مدى تأثيره على النشاط الإنتاجى ، وعلى رأس هذه العوامل توقعات الربح والطلب الفعال ، وقد أيدنا هذه النتيجة من وجهات نظر عديدة ولنبحث الآن فى مدى أهمية سعر الفائدة كمصدر للدخل وللطلب الفعال :

إذا نظرنا إلى سعر الفائدة على أنه نفقة استثمار يجب ألا ننسى وجهة نظر المقرض (lender) إذ أن هذا الأخير يعتبر أن الفائدة التى يحصل عليها دخل وقوة شراء . ويظهر أن السياسة التقليدية المصرفية وما تبعها من توجيه كل الاهتمام إلى سياسة البنك المركزى لخفض سعر الخصم والفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار ، قد قالت الاهتمام بسعر الفائدة كمصدر للدخل . وحين نادى "كينز"

(1) E. Lundberg "Studies in the theory of Economic Expansion", London [illegible] pp. 261-[illegible]

وتابعيه بالعمل على إيجاد سياسة نقدية سخية واتباع الوسائل المالية الحكومية التي من شأنها تخفيض سعر الفائدة وتسهيل شروط الاقتراض ، فإن هؤلاء قد غفلوا عن الحقيقة الهامة التالية وهي أن انخفاض سعر الفائدة خاصة إذا كان هذا الإنخفاض بدرجة كبيرة قد يزهد في الاقراض للاستثمار أي أنه يقلل الميل للاقراض. ويلاحظ أن كثيراً من الأفراد والمؤسسات قد تعتمد على استثمار بعض أموالها في شراء أسهم أو سندات تغل لها دخلا تعتمد عليه كل الاعتماد في القيام بالنشاط الانتاجي أو الاستهلاكي. وتلاحظ هذه الظاهرة بصفة خاصة إذا كان الدين الأهلي كبيراً ، إذ أن كثيراً من الناس والمؤسسات يعتبرون الدخل الذي تغله السندات الحكومية قوة شرائية . فإذا ما عرفنا أن أغلب الحكومات تتبع سياسة مالية من شأنها الاعتماد لحد كبير على عقد القروض الأهلية وعلى سياسة العجز في التمويل (Deficit Financing)[1] ، وإذا ما عرفنا أن الدين الأهلي خاصة بعد الحرب الأخيرة يكون جزءاً هاماً من الدخل القومي في أغلب الدول . لعرفنا مدى أهمية سعر الفائدة كقوة شراء وكمصدر للطلب الفعال .

ومثل آخر أضربه في هذا الصدد ، شركات التأمين ، إذ أنها تسعى لاستثمار جل أموالها في أسهم وسندات تغل لها دخلا يمكنها من القيام بنشاطها الإقتصادي في ميدان التأمين . فاذا ما انخفض سعر الفائدة انخفاضاً كبيراً فان حافزها على مثل هذا الاستثمار سوف يقل . وهكذا نرى أنه في الأزمنة الحديثة تتزايد أهمية سعر الفائدة كمصدر للقوة الشرائية ، ومن جهة أخرى يجب ألا نهمل الحقيقة الهامة الأخرى وهي أن سعر الفائدة لا يعتبر فقط نفقة للاستثمار (Cost of Investment) ولكنه يعتبر أيضاً حافزاً من حوافز الاستثمار (inducement to invest) من وجهة نظر المقرض ، وبعبارة أخرى يعتبر حافزاً من حوافز الاقراض للاستثمار . والخلاصة هي أن اتباع السياسة النقدية السخية التي تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ، قد تؤدي الى تشجيع الاستثمار على اعتبار أن سعر الفائدة نفقة إنتاج ولكنها قد تؤدي في الوقت ذاته الى انخفاض الدخل والقوة الشرائية والى انخفاض الميل الى الإقراض للاستثمار مما يعرقل الاستثمار ويزيد من حدة الكساد . ولذلك يجب معرفة

[1] J. H. Williams [illegible] Deficit Financing [illegible] Monetary [illegible] Plans [illegible] other Essays [illegible] New York [illegible] pp. [illegible]

مدى التأثير النسبي لسعر الفائدة في النشاط الاقتصادي كنفقة إنتاج وكقوة شرائية . والواقع أن تأثيره كقوة شرائية قد يكون أقوى من تأثيره كنفقة إنتاج كما قدمنا . ولكن ليس معنى هذا أن سعر الفائدة له وزن اقتصادي ثقيل فيما يختص بالنشاط الاقتصادي وكأداة لسياسة التوجيه الاقتصادي ، إذ أن أهميته تتضاءل بجانب أهمية الأجور كنفقة إنتاج وكدخل . وقد رأينا أن سعر الفائدة كنفقة استثمار قليل الأهمية فيما يختص بالسياسة المصرفية وهو أيضاً كمصدر للدخل أقل أهمية من المصادر الأخرى للقوة الشرائية . وهناك نقطة هامة أخرى واعتبار آخر يجب أن نأخذه في الحسبان وهو أن أسعار الفائدة تتعدد وقد ترتفع بعض الأسعار وينخفض البعض الآخر في وقت واحد مما يؤدي إلى تعقيد كبير إذا ما استخدمناه كأداة للسياسة النقدية في الدولة . إن تغيرات سعر الفائدة قد تساعد في توجيه النشاط الاقتصادي ولكن لا يتيسر هذا إلا مع الالتجاء إلى وسائل أخرى كثيرة لا داعي هنا لمناقشتها .

ثم أخذ هذه التحفظات في الحسبان هل يمكن التوفيق بين سعر الفائدة كنفقة استثمار وكمصدر للقوة الشرائية ؟ على الحكومة أن تراعي الأهمية النسبية لمظهري سعر الفائدة . فإن كانت أهميته كنفقة استثمار أقوى منها كمصدر للدخل فلا بأس من اتباع سياسة نقدية تخفية لمقاومة الكساد عن طريق تخفيض سعر الفائدة النقدي . وإن كانت أهميته كمصدر للقوة الشرائية وكحفز على الاقراض للاستثمار أقوى من أهميته كنفقة استثمار فقد يؤدي انخفاض سعر الفائدة النقدي إلى إضعاف هذا الحافز وإلى إضعاف القوة الشرائية . وأعود فأكرر ما سبق أن أوردته من أن سعر الفائدة سواء أكان نفقة استثمار أو مصدراً للدخل فإنه ضعيف التأثير في النشاط الاقتصادي بالنسبة لعوائد عوامل الإنتاج الأخرى ، خاصة الأجور .

أما عن الريع فنلاحظ أنه من وجهة نظر المجتمع يعتبر فائضاً ولا يدخل في نفقة الإنتاج ، أما من وجهة نظر المنتج الفردي فهو يدخل في نفقة الإنتاج بل قد يكون جزءاً كبيراً منها . وعلى هذا الأساس أي على اعتبار أنه نفقة إنتاج . فإن العمل على تخفيضه قد يشجع الإنتاج . أما مظهره الآخر كقوة شرائية . فإنه سواء كان فائضاً أم لا فإنه يعتبر دخلا لمالك الأرض . ولكن يلاحظ

أن الملاك عادة يكون ميلهم الحدى للاستهلاك منخفضاً ، نظراً لارتفاع مستوى دخلهم فى المتوسط . أى أن ارتفاع دخل متسلمى الريع يجعل هذا الأخير مصدراً غير فعال للقوة الشرائية إذ يزيد ميلهم الحدى للادخار و يقل ميلهم الحدى للاستهلاك . ونفس القول ينطبق على ريع القدرة أو الكفاية إذ يتمتع أصحابها بفائض يشبه الريع كل الشبه فيا يختص بالتحليل السالف الذكر .

أما عن الربح فقد اختلفت الآراء فى تعريفه . ولكن لو أخذنا بأكثر الآراء شيوعاً وهو أن أجر الإدارة العادى لا يعتبر ربحاً فى المعنى الإقتصادى بل عائداً عادياً يدخل ضمن نفقات الإنتاج لوجدنا أن هذا الأجر العادى قد تكون أهميته كنفقة إنتاج أكبر من أهميته كمصدر للقوة الشرائية ، إذ أن دخل المنظمين عادة مرتفع بحيث يكون ميلهم الحدى للاستهلاك ضعيفاً . أما الربح الإقتصادى فهو فائض لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج أما مظهره كدخل وكمصدر للقوة الشرائية فهو أيضاً غير مهم لنفس السبب السابق وهو أن من يعود عليه هذا الربح من المنظمين يكون ذا دخل عال عادة ، ولذلك فيكون ميله الحدى للاستهلاك ضعيفاً .

إلا أن هناك تحفظاً يجب ذكره فى هذا الصدد وهو أن الحكومة يجب أن تراعى مآل الأرباح المتجمعة لدى أرباب الأعمال الذين يكون ميلهم الحدى للاستهلاك ضعيفاً وبالتالى يكون ميلهم الحدى للادخار عالياً . هل مآل هذه الأرباح هو الاكتناز أم الاستثمار ؟ أى يجب على الحكومة أن تراعى مدى الميل الحدى للاستثمار (Marginal Propensity to Invest) . فإن كانت المدخرات المتجمعة ستثثمر وجب على الحكومة أن تتبع سياسة مالية ليس من شأنها عرقلة هذا الاستثمار . وإن وجدت الحكومة أن هذه المدخرات مآلها الاكتناز أو الاستهلاك الضار (Conspicuous Consumption) فلا ضير على الحكومة ولا تثريب من امتصاص جزء كبير من هذه المدخرات حتى تمول مشروعاتها العامة اللازمة لسد الثغرات التى تعتور الاستثمارات الفردية . وقد لوحظ فى هذا الصدد أن أغلب الأرباح الصناعية تستثمر من جديد فى الصناعة ، إما بتجديد الأصول القديمة أو توسيع نطاق الصناعات الموجودة وإما بإنشاء صناعات جديدة ، فى حين أن أغلب الأرباح الزراعية

غالباً ما تكتنز أو تستخدم فى شراء أراض جديدة إن تيسر ذلك ، أو تستخدم فى الاستهلاك الغير منتج أى الاستهلاك الترفى . وعليه ، خاصة فى بلد تنشد التصنيع كمصر ، يجب على الحكومة أن لا ترهق الأرباح الصناعية بالضرائب خاصة إذا كانت أرباحا مكتسبة (Earned) ، لأن استثمارها فى الصناعة يؤدى إلى زيادة العمالة و إلى خلق قوة شرائية جديدة مما يزيد من النشاط الاقتصادى .

وهناك اعتبار آخر يجب ألا تغفل الحكومة عنه عند محاولتها مقاومة الكساد عن طريق العمل على زيادة القوة الشرائية والدخل القومى . فقد يتراءى للحكومة أن تتبع سياسة مالية من شأنها القيام بالمشروعات العامة لكى تكمل النقص فى المشروعات الخاصة ولكى تشيع موجة من النشاط الاقتصادى . ومن المعلوم لنا أن استثماراً معيناً يؤدى بفعل مكرر الاستثمار إلى استثمارات متتابعة وزيادات متتابعة فى العمالة و فى الدخل وفى القوة الشرائية . فلنفرض أن الحكومة قامت بمشروع ما كبناء خزان مثلا فإنه تنتج عنه عمالة أولية مباشرة وتتمثل فى تشغيل عوامل الإنتاج فى المشروع ، وعمالة أولية غير مباشرة وتتمثل فى نشاط الصناعات التى تمد المشروع بما يلزمه من خامات ورأس مال . . الخ ، إذ تزيد فيها العمالة نتيجة لذلك . وبجانب العمالة الأولية تنشأ عمالات أخرى تتمثل فى النشاط المتتابع للصناعات الاستهلاكية الناتج عن زيادة القوة الشرائية فى أيدى العمال الذين يزيد الطلب عليهم نتيجة للتوسع الاقتصادى . أى أن الدخل يشيع و يزيد إذا كان مكرر الاستثمار كبيراً وهذا يحدث إن كان الميل الحدى للاستهلاك كبيراً كما فى البلاد ذات الدخل الأهلى المنخفض كمصر . و يقلل من مكرر الاستثمار ومن شيوع القوة الشرائية وزيادة الدخل ، الثغرات (Leakages) التى تصيب هذا الأخير ، وعلى رأسها الميل الحدى للادخار إذ أنه يقلل من نسبة الانفاق . إلا أن هذه السياسة المالية الحكومية التى تهدف أصلا إلى استخدام القوة الشرائية كأداة لمقاومة الكساد قد يقاوم أثرها الارتفاع فى نفقة الإنتاج ، المظهر الثانى لعوائد عوامل الإنتاج ، إذ أن هناك خطراً انكماشياً هاماً يجب أن تعمل الحكومة وسعها على تجنبه إن هى أرادت النجاح لسياستها المالية ، وهو منافسة الحكومة للاستثمار الفردى منافسة قد تؤدى إلى التقليل من المشروعات الخاصة . فكثيراً ما تتنافس المشروعات

العامة مع المشروعات الخاصة . ذلك لأن التوسع فى المشروعات العامة يؤدى إلى زيادة إقبال الحكومة على تأجير عوامل الإنتاج المختلفة . ومما لا شك فيه أن البطالة قد تمنع ارتفاع أسعار هذه العوامل ، ولكن نلاحظ من جهة أخرى أن أسعارها قد ترتفع عما يجب أن تكون عليه ، خاصة وأن الحكومة لاتراعى الربح عادة ولكن «المصلحة العامة» ، وقد يتراءى لها على هذا الأساس دفع أجور عالية للعمال حتى يزيد دخلهم . وعامل آخر يؤدى إلى نفس الاتجاه وهو شبه التضخم[1] أى ارتفاع النفقات والأسعار قبل أن نصل لحالة من العمالة الكاملة ، إذ أن عرض عوامل الإنتاج لا يصبح مرناً مرة واحدة وبفأة ، بل يميل لعدم المرونة كلما زاد تشغيل هذه العوامل . أى أن هذا الميل لعدم المرونة تدريجى ، كما أنه لا يظهر فى وقت واحد بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج . فقد تكون بعض عوامل الإنتاج وفيرة وبعضها نادرة أو قد يكون نفس العامل الإنتاجى متوفراً فى جهة ما ، غير متوفر فى جهة أخرى ، فى حين يصعب نقله من مكان لآخر . ولذلك قد تبدأ الأسعار فى الارتفاع قبل الوصول للعمالة الكاملة . ومما يساعد على ذلك جمود بعض عوائد عوامل الإنتاج كالأجور ، إذ أن نقابات العمال كثيراً ما تتمسك بالأجور العالية أثناء الكساد . وهكذا نرى أن منافسة الحكومة للمشروعات الخاصة من جهة ، ووجود ظاهرة شبه التضخم من جهة أخرى ، يؤديان إلى ارتفاع النفقات مما قد يعرقل الاستثمار الفردى فتحدث ثغرة فى الدخل القومى نتيجة لهذا . أى أن السياسة المالية التى تهدف إلى استخدام عوائد عوامل الإنتاج فى مظهرها كدخل ، كأداة لمقاومة الكساد ، قد تؤدى فى الوقت ذاته إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ، وهى المظهر الآخر لهذه العوائد ، مما يزيد من حدة الكساد . ولهذا يجب على الحكومة ألا تغالى فى منافسة المشروعات الخاصة وألا تتدخل إلا بالقدر الضرورى لتكملة النقص فى الاستثمار الفردى .

فالسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تأخذ هذا التعارض بين مظهرى عوائد الإنتاج فى الحسبان ، كما يجب أن توفق بين هذين المظهرين بما يتفق والنشاط الاقتصادى .

---

(١) قارن كينز فى « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » ص ٣٠١

قسم العلوم السياسية

١ – محنة الديمقراطية والاتجاهات العملية الحديثة لمواجهتها } للدكتور أحمد عبد القادر الجمال

محنة الديمقراطية والاتجاهات العملية الحديثة لمواجهتها

للدكتور أحمد عبد القادر الجمال

أستاذ القانون العام المساعد
بكلية التجارة ، جامعة فؤاد الأول

١ — مغزى الديمقراطية ، وتطورها التاريخي .

٢ — صراع الديمقراطية والدكتاتورية .

٣ — الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية .

٤ — الاتجاهات العملية لمجابهة محنة الديمقراطية .

١ — مغزى الديمقراطية وتطورها التاريخي

ليست الديمقراطية مجرد رمز تحلى به الدساتير و يتشدق به الحكام ، و إنما هي ظاهرة من ظواهر السياسة تتطلع إليها الشعوب وتضحى فى سبيلها بالأرواح ، والثمن الذى دفعته الجماعات فى عصر الثورة الفرنسية وفى عصر ثورات سنة ١٨٤٨ خير برهان على ما تكبده الإنسان المتمدين من تضحيات فى سبيل تحقيق أهداف الديمقراطية . ذلك الإنسان الذى شاء أن يعيش حراً أبياً ، ينعم بحياة جديرة به فى ظل نظام سياسى يختار بمقتضاه نوابه لا صائديه ومضطهديه ، ليشرعوا نيابة عنه ويسهروا على رعاية مصالحه ، فإذا ماحاد هؤلاء عن جادة الصواب ، خذلهم واستبدلهم بغيرهم .

مغزى الديمقراطية فيما تقدمه من خدمات مادية ومعنوية للشعب ، فالعبرة فيها بالجوهر ، لا بما تحويه الدساتير المدونة من عبارات منمقة تشيد

بالحريات وتسمو بها إلى سماء الخيال البعيد فإذا ما هبطنا بها إلى عالم الحقيقة والواقع تبخرت هذه الحريات وصارت سرابا خادعا .

مغزى الديمقراطية فيما كسبته الجماعات والطبقات العاملة من إعلان حقوق الإنسان وحرياته (Declaration des droits de l'homme) وحقه الطبيعى فى المساهمة فى التشريع وقيادته دفة البلاد ، وفيما حققته من مساواة سياسية وقانونية . فقد أضحى الفرد بحكم سيادة الشعب خلية من خلايا الدولة الدائمة الحركة والنشاط ، له حقوقه السياسية ، ويساهم بقسط مهما صغر فى الحياة العامة . كما صار الجميع سواء أمام التشريع والقضاء فلا تفرقة ولا امتياز .

لقد تساءل " ابراهام لنكولن " يوما ما لماذا لا نثق ثقة كاملة فى العدالة القصوى لحكم الشعوب ، هل هناك أمال أحسن وأبعد من هذه العدالة أو حتى مساوية لها فى حياتنا ... إن هذا التساؤل ينم عما يختلج به صدر الإنسان الحر من مشاعر ، ورغبته فى حياة حرة حيث تسود المساواة والعدالة . ولقد ترددت هذه المشاعر أكثر من مرة فى شكل عبارات فاه بها زعماء الديمقراطية وضحاياها[1] نذكر منها ما قاله " باتريك هنرى " فى ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ فى الجمعية الثورية الأمريكية برتشموند من أعمال فرجينيا حيث قال : « نحن المجتمعين فى سبيل الدفاع عن حريات البلاد واستقلالها ووضع أسس دستورها ، هل الحياة ثمينة لدينا والسلام عزيز وعذب عندنا إلى حد أن نعمل على شرائهما باسترقاقنا ووضع السلاسل فى أعناقنا ؟ أيها الرفاق : إمنعوا هذا بأية وسيلة ، ويارب القوى الجبار إنى لا أعرف الطريق الذى يريد سواى أن يسلكه ، ولكن فيما يختص بى امنحنى الحرية أو ازهق روحى » .

وقد ردد " دانتون " أحد زعماء الثورة الفرنسية فيما بعد ما يشبه عبارات سلفه فقال يدفع الشعب ويحضه على مواصلة الكفاح فى سبيل تحطيم سلاسل الاستعباد « الجرأة الجرأة أنشدوها دائماً وفى كل وقت » .

هذه هى طرفة من جهاد الإنسان فى سبيل الحصول على حقوقه وحريته[2]

---

(١) راجع السياسة والحكم ، للدكتور أحمد العمرى .

(٢) إذا كانت كفالة الحريات وحفظ حقوق المواطنين من أهم أهداف الحكومات الديموقراطية الحرة ، فلا يقصد بذلك إطلاق الحرية من عقالها بلا نظام أو تحديد فالنظام وسيلة لحماية الحقوق والحريات ولا حياة للجماعة بدونه إذ الحرية المطلقة تؤدى الى فوضى تصيب المجتمع بأكبر الأضرار .

ومنها يتضح أن الديمقراطية كنظام للحكم يتلخص هدفها فى أمرين : أولهما تركيز السيادة الفعلية بيد المواطنين ، وثانيهما تقرير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم . هذه هى الديمقراطية ، وهذا هو مغزاها الحق .

والديموقراطية ليست بدعة حديثة بل عرفها الاغريق والرومان [1] ، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة فى ظل سلطان الشعب وعملوا على تحقيق فكرة الديمقراطية بالكيفية التى رأوها وقتئذ . وما نراه اليوم من نظم الانتخاب وسائر أساليب الحكم الدستورى أساسه نظم روما القديمة وما ابتدعه من قواعد الانتخابات والتصويت والحكومة المنظمة الخ . . . غير أن ديمقراطية اليونان والرومان كانت أقل عمقاً وأضيق نطاقاً مما هو سائد فى عصرنا الحاضر [2] . فلم تكن الديمقراطية القديمة تعرف الحرية بمعناها الحديث إذ لم يكن للحكام وأولى الأمر حدّ لسلطانهم المطلق بل كل ما كانوا يعرفونه من الحرية ومعناها هو قيام الشعب بحكم نفسه واختيار حكامه ، أى أن حكوماتهم كانت شعبية . وهذا المعنى القديم للحرية هو ما نطلق عليه اليوم اسم الحرية السياسية . غير أن هذه الحرية السياسية التى عرفها الاغريق والرومان لم يكن من الضرورى أن تؤدى إلى ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم ، ولعل "دوجى" هو خير من أوضح الحاجة إلى وجود ضمانات تحمى الشعب من الحكومة الشعبية بقوله :

« إذا كانت هناك حكومة من الحكومات يجدر الاحتياط من استبدادها وأن تتخذ لذلك أقوى الضمانات ، فإن تلك الحكومة هى الحكومة الشعبية إذ أنها أكثر الحكومات ميلا إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقاً [3] .

---

(1) كلمة ديموقراطية اغريقية ومعناها حكومة الشعب والحكم الديموقراطى أو المبدأ الديموقراطى Le Principe Democratique يقوم على أساس مبدأ السيادة الشعبية Souverainété Populaire فالشعب يجب أن يباشر شئونه بنفسه فى الديموقراطية المباشرة أو بواسطة نوابه فى الديموقراطية النيابية .

(2) كانت ديموقراطية المدن اليونانية القديمة ديموقراطية مزعومة ولم تكن الحكومات هناك فى الواقع سوى حكومات ارستقراطية نظرا لان الرقيق وهو يمثل السواد الاعظم من سكان المدن اليونانية كان محروما من التمتع بالحكم والحقوق السياسية ولذلك تركزت السلطة فى يد نفر قليل نسبيا بالنسبة لمجموع سكان المدن اليونانية — راجع برتلمى صفحة ٥٤ ومابعدها.

(3) راجع دوجى — الجزء الأول ص ٧٥١ ، ومما هو جدير بالذكر ان الدول القديمة وان عرفت الديموقراطية كنظام سياسى فانها لم تعرفها كمذهب فلسفى إذ لم يعرف عن أحد مفكرى أو فلاسفة الاغريق أو روما القديمة أنه بحث عن أصل السلطة ومشروعيتها.

وقد أثبت لنا التاريخ ماعناه الاغريق والرومان من الديمقراطية ، فقد كان المواطن خاضعاً للدولة خضوعاً تاماً دون قيد ولا شرط ، فثروة المواطن تحت تصرف الدولة ، وعليه أن يعتنق دين الدولة ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد ، فقد أجازت أثينا نفى المواطن دون محاكمة ودون جريمة يرتكبها إذا رأت الدولة أنه ذو أطماع كبيرة يخشى خطرها . زد على ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل فى صغريات الأمور مثل تحديد ملبس المواطن طبقاً لنماذج معينة .

هذه هى الديمقراطية التى كانت معروفة قديماً ، والحرية فى ذلك العهد كانت فى نظر الأفراد معناها المساواة ، إذ كان الفرد يعتبر نفسه حراً إذا كان تصرف الدولة إزاءه مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامة وضعت لجميع الأفراد على السواء .

ولم تهمل الأديان أمر الديمقراطية فقد ورد فى القرآن الكريم قوله عز وجل « وأمرهم شورى بينهم » وكذلك قوله تعالى : « وشاورهم فى الأمر » كما أننا نجد نصوصاً تحبذ فكرة الديمقراطية فى كل من الإنجيل[1] والتوراة .

والديمقراطية وإن كانت فكرة قديمة إلا أن تطبيقها أمر حديث العهد ، فالنظام الديمقراطى الذى يرمى إلى إشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر لم يطبق عمليا إلا بعد الثورة الفرنسية . ويرجع الفضل فى تطبيق المبدأ الديمقراطى عملياً إلى كتابات الفلاسفة وبالأخص الفرنسيين الذين اتخذوا من المبدأ الديمقراطى وسيلة لمهاجمة النظم الملكية الاستبدادية ، فملوك فرنسا كانوا يعتمدون على ما أطلق عليه اسم النظريات الدينية لتدعيم سلطانهم المطلق ، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده وعلى الشعب واجب الطاعة والرضوخ مهما كان فى أعمالهم من شذوذ أو مجافاة لروح العدالة . فلم يكن بد والحالة هذه إلا أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون منها العون للحد من طغيان الملوك ، فالغرض من استخدامها لم يكن عزل الملوك والأباطرة وإنما تقييد سلطانهم .

وأول من اتخذ من المبدأ الديمقراطى عوناً له لتأييد سيادة الشعب هو "فيليب بو Philippe Pot " الفرنسى عام ١٤١٤ فقد قرر أمام جمعية الهيئات العمومية

(١) فقد ورد فى الانجيل (إن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها فيجب أن لا يوجد ذلك بينكم) ولا شك أن مدلول هذا القول هو الاخذ بفكرة الديمقراطية .

عند بحث موضوع الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن أن الشعب هو صاحب السلطان وهو الذى يهبه للملك . وعلى ذلك فطالما أن الملك قاصر فالشعب « أو الجمعية التى تمثله » هو صاحب الحق فى تنظيم الوصاية على شارل الثامن [1] كما تمسك بالمبدأ الديمقراطى البروتستانت والكاثوليك أثناء الحروب الدينية فى القرن السادس عشر لتقييد سلطان الملوك الذى تجاوز وقتئذ كل حد معقول. من ذلك يتضح أن المبدأ الديمقراطى كان فى ذلك الحين نظرية فلسفية لمحاربة الاستبداد ،وفى أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ الديمقراطى إلى فكرة التعاقد وهى أن الشعب وهو صاحب السيادة والسلطان قد تنازل عن هذا السلطان للحاكم (الملك) بشروط معينة ، أى أن هناك تعاقد أحد طرفيه مجموع الشعب والطرف الآخر الحاكم ، فإذا خرج الحاكم على هذه الشروط أو استباح حريات الشعب واعتدى على حقوقه ، فهو فى هذه الحالة غاصب ظالم تجب مقاومته ويصبح حكمه بلا أساس قانونى يستند إليه ويجوز استرداد السلطة منه . ومن ذلك يظهر أن الديمقراطية حتى القرن السابع عشر كان أساسها المبادئ الثلاثة الآتية :

١ — الشعب هو صاحب السيادة وحده .

٢ — قد عهد الشعب بالسلطة إلى الحاكم (الملك) .

٣ — إذا تجاوز الحاكم حدود سلطته واعتدى على حقوق الشعب جاز استرداد السلطة منه [2] .

وقد كان من نتائج طغيان لويس الرابع عشر وخلفائه من الملوك الفرنسيين أن تقوى المبدأ الديمقراطى ، وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر وصارت الديمقراطية مبدأ سياسياً تغنى به الساسة والفلاسفة كما ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السلطة أو السيادة (L'inalienabilité de la souveraineté) باعتبار أنها ملتصقة بالشعب وبذلك تجلت فكرة الديمقراطية فى وضع جديد وقد أيد " جان جاك روسو " هذا الاتجاه وصاغ نظرية العقد الاجتماعى التى أصبحت انجيل الثورة الفرنسية .

(١) كان الأمراء وقتئذ يرون أنهم أصحاب الحق فى تنظيم الوصاية على الملك القاصر دون الشعب .

(٢) راجع مبادىء القانون الدستورى — الدكتور السيد صبرى — الطبعة الثانية ، ص ٤٦

ونظرية العقد الاجتماعى أساسها أن كل فرد فى الجماعة يتنازل عن سلطته للمجموع وليس للملك كما كانت تشير فكرة التعاقد السابق الإشارة اليها .

وطبقاً لنظرية "روسو" يصبح الملك الموظف الأول فى الدولة ليس إلا وللشعب أن يسترد السلطة فى أى وقت شاء .

وقد ظلت الديمقراطية نظرية فلسفية (Doctorine) فلم تتقيد بها الدساتير أو تشير اليها إلى أن نشبت الثورة الفرنسية وأعلنت حقوق الإنسان فى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة ، فقررت أن السيادة كلها مركزة فى الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة .

وبإعلان حقوق الانسان صارت الديمقراطية مبدءً قانونياً جديداً تقوم عليه أسس الحكم فى الدول الديمقراطية ، وبذلك خرج المبدأ الديمقراطى من النطاق النظرى إلى النطاق العملى . وقد أخذ هذا المبدأ ينتشر بسرعة بعد ذلك فتقلص ظل الملكيات المطلقة ، وأخذت بمبدأ السيادة الشعبية معظم الدساتير الحديثة وبالأخص بعد الحرب العظمى الأولى ، فقلما نجد دستوراً حديثاً لم يشر اليه[1] . والديمقراطية بالكيفية التى دافع عنها "جان جاك روسو" ترمى إلى تحقيق سيادة الشعب لا لذاتها وإنما باعتبارها وسيلة تؤدى إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية . ويطلق على الديمقراطية التى بهذا الشكل اسم الديمقراطية السياسية .

ولا جدال أن هذا الثوب السياسى الذى لبسته الديمقراطية كان طبيعياً ، إذ أنها ظهرت فى وقت كانت فيه الحرية والمساواة هى أهم ما يشغل بال القوم ، يوم كانت الحقوق والحريات عبارة عن أحلام وأوهام ، ويوم كان الاستعباد والسلطان المطلق طابع الملكيات المستبدة ، ويوم كانت نظم الاقطاع والطوائف هى النظم المقررة السائدة .

---

(١) فتنص مثلا المادة ٢٣ من الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ على أن جميع السلطات مصدرها الامة واستعمالها يكون على الوجه المبين فى هذا الدستور .

كذلك وردت فى دساتير تشيكو-سلوفاكيا ١٩٢٠ وبولونيا سنة ١٩٢١ ولتوانيا سنة ١٩٢٢ واليونان سنة ١٩٢٨ ورومانيا سنة ١٩٢٣ وتركيا سنة ١٩٢٤ وغيرها مواد تشير الى سيادة الأمة وان جميع السلطات مصدرها الشعب .

أما الآن وقد تطورت الحياة الاجتماعية وجدّت أمور لم يكن المواطنون يعلقون عليها أهمية فيما مضى، فالأفكار تتجه سريعاً نحو تحقيق المساواة الاجتماعية ولذلك قيل إن أزمة الديمقراطية الحالية ترجع إلى طغيان الحرية وترجيحها على المساواة الاجتماعية .

٢ — صراع الديمقراطية والدكتاتورية

جرت عادة الشعوب على تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية الاهتداء إلى ما يرتاح له الأهلون ويعتقدون أن فيه سعادتهم . فمنذ انخرط الإنسان فى سلك الجماعة ونشأت الأمم ، والنظريات الاقتصادية والسياسية فى تغيير مستمر ، وطبقاً لهذا التغيير والتعديل انتقلت الثروات والنفوذ والجاه والسلطان من طبقة إلى أخرى فحل نظام انتخاب الرئيس محل توارث العرش كما سادت الديمقراطية وقضت على الأوتقراطية ، ورغم هذا التغيير المتواصل لم يصل العالم بعد إلى ذلك النظام المثالى الذى ينشده .

وإذا كانت الجماعة قد حققت فى ضوء النظام الديمقراطى بعض ما تصبو إليه من إصلاح نظم الحكم فإنها لم تدرك بعد كل ما كانت ترجوه ، ولذلك كثر بحث الفلاسفة والمفكرين عن أفضل النظم التى توافق الإنسان وأسمى القواعد التى تنهض بالأمم ، هل هى الديمقراطية أم هى الدكتاتورية التى تقضى بترك قيادة البلاد إلى شخص معين ؟ وهل هى الحرية ممزوجة بالنظام الفردى أم هى التدخل فى مختلف المرافق ؟

اتجه بحث المفكرين الغربيين إلى ما يقاسيه العالم بعد الحربين الأخيرتين ، ولاحظوا عدم استقرار أساليب الحكم ، وحاولوا تشخيص الداء على أنه نتيجة اعتماد فريق هام من قادة المدنية الغربية وساستها على المادة والسرعة دون أن يأبهوا لعوامل الإصلاح مما أدى إلى وقوع الحروب وتوالى الكوارث على الدول الأوربية . وقال المفكرون أيضاً إن هذه الحالة وما تفشى من مشكلات علاوة على مشكلات الحرب العالمية الأولى التى عجز القادة عن حلها أو اتخذوا لها الحلول المعوجة يرجع إلى تخبط الحكومات بعد هذه الحروب ، وسيرها على غير هدى وضعف سياستها ، وتحول تيار الرأى العام باستمرار وتتابع سقوط الوزارات

سريعاً دون تحقيق الخدمات لمن أولوها الثقة ، مما أدى إلى ضياع الثقة في الحكومات البرلمانية وضعف الأمل في تذليل الصعوبات التي تواجهها . وقالوا إن الديمقراطية هي المسئولة عن هذه الكوارث والأحداث الجسام[1] .

وقال كتاب وساسة آخرون إن ضعف الديمقراطية وفشلها في حل المشكلات الحديثة وبالأخص الأزمة الاقتصادية التي واجهت العالم منذ سنة ١٩٣٠ إلى قبيل الحرب العالمية الثانية زجت بالجماعات في حياة سياسية من نوع لم يألفه الفرد ، نوع يمتزج الفرد فيه بالدولة وتفنى شخصيته . وقد رأينا هذه الظاهرة في إلحاح الجماعات على الحكومات أن تنقذها من ورطتها الاقتصادية وأن تعالج أزمات البطالة وكساد التجارة وفوضى العملات .

وقد انتقد شراح وساسة محنكون سياسة التدخل والحد من حرية الفرد ، وقالوا إنه تخبط ويأس زج بالجماعات في حياة أشبه ما تكون بحياة المعسكرات يصبح المرء فيها كالآلة الصماء ويفقد كيانه الخاص ككائن آدمي له مشاربه الخاصة .

ولعل الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية تثبت لنا أن روح عدم الثقة في النظام الديمقراطي قد انتشرت إلى حد كبير ، فالتجأت عدة دول إلى حركات ثورية أو انقلابية أدت إلى قيام النظم الدكتاتورية في هذه الدول ، ومنها ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان ورومانيا . ولذلك كان من رأي بعض الشراح وقتئذ أن النظام الديمقراطي مآله الزوال القريب والانقراض النهائي من الوجود .

ورغم أن نتيجة الحرب العالمية الثانية وهزيمة الدول الدكتاتورية قد خيبت آمال القائلين بزوال النظام الديمقراطي ، غير أن عدداً ليس بالقليل من الدول قد هجر الديمقراطية الغربية إلى أنظمة ذات نزعة ماركسية وهي ما يطلق عليه اسم الديمقراطية الشعبية .

والواقع أن الشعوب وإن كانت في قرارة نفسها لا تجد نظم الديمقراطية التي ورثتها عن القرن التاسع عشر كما ينبغي ، غير أنها كذلك بريئة من النظم الدكتاتورية التي دفعت إليها بحكم الظروف والضرورة . فكل ما تنشده الجماعات

---

(١) راجع الدكتور أحمد العمري — السياسة والحكم .

وتتمناه من أعماق قلوبها هو تطبيق سليم للديمقراطية السياسية مع عدم إغفال الناحية الاجتماعية ، وذلك حتى يكمل النقص الذى نسب إلى الديمقراطية وهو أنها لم تحقق لسواد الشعب كل ما كان يتمناه و يصبو إليه .

٣ — الأسباب الحقيقية لمحنة الديمقراطية

من أسباب نجاح الديمقراطية أن ظهورها وانتشارها كان فى وقت نشاط ورواج اقتصادى ، ولقد كان من نتائج هذه الظروف الحسنة ارتفاع مستوى المعيشة . كما أن الأخذ بالمبدأ الديمقراطى أدّى إلى حل كثير من المسائل التى كانت موضع خلاف ومناقشة مثل مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ الاقتراع العام وخلافهما من المبادئ التى شغلت الأذهان فترة طويلة [١] .

وقد كانت النتيجة الحتمية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مسائل التعليم ، التوسع فى السياسة التعليمية ، وكان لهذا الأمر أثر كبير فى تطوّر الحياة الثقافية والفكرية بالنسبة للمواطنين ، فاتسعت دائرة آمال الشعوب التى أخذت بفكرة الديمقراطية ثم تطورت هذه الآمال وصارت مطالب تؤيدها الكتل الشعبية بحماسة . كذلك كان من أهم أسباب انتشار الديمقراطية السياسية الرغبة فى القضاء على الامتيازات التى كانت تمنح للأفراد والطبقات بغير حساب . فقد كان من دوافع انتشار الديمقراطية فى دول أوربا الغربية الرغبة فى تحرير الطبقة المتوسطة من نفوذ ملاك الأراضى الإقطاعيين ، وقدتم هذا التحرير فعلا عن طريق الأخذ بنظام الاقتراع العام . وقد كان الأخذ بهذا المبدأ من الأمور السليمة ، فالفرد فى ظل النظام الديمقراطى لايعتبر أكثر من فرد ، وما دام كل فرد أقدر على معرفة مصالحه من غيره ، لذلك كان مبدأ الاقتراع العام هو الذى يوضح رغبة الأغلبية عن طريق التشريع . فإذا وعينا هذه الأمور جميعها أدركنا أهمية التطوّر الذى اعترى المجتمع نتيجة الأخذ بالمذهب الديمقراطى .

وقد كان هذا التطور الجديد هو نفسه السبب فى محنة الديمقراطية . ففى ظل النظام الديمقراطى حصلت طبقة جديدة من الشعب على السلطة السياسية ، إذ ترمى الديمقراطية إلى التوسع فى منح الحقوق السياسية للأفراد ، غير أن هذا التوسع فى منح الحقوق السياسية قد قابله من الجهة الأخرى تركيز السلطة

(١) عبد المنجى رجب — الرسالة .

الإقتصادية فى يد نفر قليل ، إذ يقوم النظام الرأسمالى الذى صاحب الديمقراطية منذ نشأتها على هذا التركيز . ولما كانت هاتان النتيجتان ، ونعنى بذلك التوسع فى الحقوق السياسية وتركيز السلطة الإقتصادية لا تنسجمان ، لذلك كان من الطبيعى أن يفكر من بيدهم الحقوق السياسية والسلطة (وهم الفئة الكثيرة) استعمال هذه السلطة لتحقيق ما أطلق عليه المساواة الإقتصادية . وقد طالبت هذه الكثرة فعلا بتوزيع القوة الإقتصادية على أسس جديدة [1] وحاولت تحطيم العقبات والموانع التى تعترض الطريق إلى هذه الأهداف الجديدة المحببة إلى النفوس .

لذلك نرى أن الشعوب قد بدا منها الميل فى كثير من الدول إلى رفض مبادئ الديمقراطية الرأسمالية ، بل إن الأمر قد تجاوز هذا الحد ورفضت شعوب كثيرة حتى مجرد اعتبار هذه النتائج عادلة [2] . هذه حقيقة ثابتة لا مجال لإنكارها ، فالشعوب أصبحت تدين اليوم بما أطلق عليه العدالة الاجتماعية والديمقراطية الإقتصادية . ولم تفد المبادئ الديمقراطية الخلابة مثل التمثيل النسبى وحق الانتخاب وحق الاستفتاء فى الأخذ بناصر الديمقراطية وإنقاذها من عثرتها ، وهنا يكمن السر الحقيقى فى محنة الديمقراطية وأزمتها .

ونحن وان كنا نعتقد أن الديمقراطية هى النظام السياسى المثالى لحكم الشعوب (ولا نقول إنه قد بلغ حد الكمال المطلق ، فالكمال للخالق وحده) إلا أننا نعتقد بحق أنها تتعرض لمحنة أعظم لا يعلم إلا الله نتيجتها إذا ربطت مصيرها بالنظام الرأسمالى بشكله الحالى [3] . فالكثيرون يعتقدون أن هذا الارتباط يخالف طبيعة الأمور ، فبينما ترمى الديمقراطية إلى إزالة الفوارق السياسية بين الطبقات تهدف الرأسمالية إلى الاحتفاظ بهذه الفوارق [4] .

---

(١) يرى ماديسون (Madison) ان الملكية هى المصدر الدائم لكل انقسام .

(٢) الاستاذ عبد المنجى رجب — الرسالة .

(٣) اختلفت الآراء بخصوص العدالة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية ، فمن قائل (كلسن Kelsen) ان هذين المطلبين لا علاقة لهما بالديموقراطية بحجة ان هذه أمور لا تتحقق إلا فى ظل نظام دكتاتورى ، إلى قائل (هوبسون Hobson) إن الديموقراطية السياسية لا يمكن تحقيقها بدون المساواة الاقتصادية .

(٤) راجع لاسكى ازمة الديموقراطية Laski: Democracy in Crisis 1934

وإذا كان أنصار الرأسمالية لا يسلمون بحق المواطنين فى المطالبة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من حيث توزيع القوة الاقتصادية على أسس جديدة تكفل للمواطنين مستوى اقتصادياً متقارباً لأن مصالح هذه الطائفة تتنافى مع مثل هذا التغيير ، لذلك كان أخشى ما نخشاه هو حصول هذا التغيير قهراً . فقد أثبت التاريخ أن هناك ظروفاً قد يفضل الشعب فى ظلها أن يقامر بمستقبله مع ما فى ذلك من خطر الخراب والهزيمة على أن يخضع لظروف يرى أنه لا يمكنه احتمالها . لذلك يعتقد الكثيرون أن الديمقراطية الرأسمالية مصيرها الزوال .

أضف إلى ذلك أنه مما أضعف الثقة بالنظام الديمقراطى هو عدم تطبيق مبادئ الديمقراطية النيابية تطبيقاً صحيحاً . ففرنسا التى كان يجب أن تكون مثالا للديمقراطية الحقة لم تسلك الطريق السوى وفى ذلك يقول الأستاذ " بردو " الفرنسى ، أن النظام الديمقراطى البرلمانى الفرنسى منذ سنة ١٨٧٥ يعانى فى تطبيقه من الناحية العملية غير قليل من التشويهات التى أفسدت هذا النظام ، بل ان انجلترا مهد النظام الديمقراطى البرلمانى بدأت قواعد هذا النظام بها تختل وتضطرب بعد الحرب العظمى ، فالتضامن الوزارى انتهكت حرمته ، إذ نرى بعض الوزراء يصوتون ضد المشروعات الهامة للحكومة كما أن مبدأ المسئولية الوزارية البريطانية التى كان يضرب بها المثل قد تفككت عراها ، فالقاعدة البرلمانية التى تقضى بضرورة تقديم الوزارة استقالتها حين تقترع الأغلبية البرلمانية ضدها بعدم الثقة أو بصدد مسألة هامة لم تطبق دائماً إذ نجد أن الوزارة عام ١٩٢٩ ظلت باقية فى الحكم رغم اقتراع المجلس ضدها بخصوص مشروعين هامين .

٤ — الاتجاهات العملية لمجابهة محنة الديمقراطية

(ا) انجلترا وفرنسا

إذا اتخذنا الوقائع العملية مقياساً لوجدنا أنه منذ الحرب العظمى الأولى قد أعطت كل من انجلترا وفرنسا عناية لا بأس بها للديمقراطية الإقتصادية .

فلقد كان من نتائج الحركات الاشتراكية قبل الحرب ظهور النظام الديمقراطى الجديد فى هاتين الدولتين — ففكرة الديمقراطية الإقتصادية هناك

لم تكن وليدة المشكلات الاجتماعية والإقتصادية التى تولدت عن الحرب هناك ، مثل التعويضات وديون الحرب والبطالة وفوضى العملات ، بل ان رسوخ قدم الديمقراطية السياسية فى تلك الدول كان السبب المباشر لظهور الديمقراطية الإقتصادية . وإذا كانت هذه الفكرة قد ظلت وقتئذ غامضة فالسبب فى ذلك يرجع إلى ظهور الشيوعية فى روسيا القيصرية عقب ثورة سنة ١٩١٧ وعملها ضد الديمقراطية .

ولعل ظروف الثورة الروسية جعلت من الضرورى التضحية بالديمقراطية السياسية نظير الديمقراطية الإقتصادية المستقبلة ، والله أعلم متى ستتحقق هذه الديمقراطية المرجوة فى الدول التى أخذت بالنظام الشيوعى .

والواقع فى نظرنا أن المثل الإشتراكية ليست على الإطلاق متعارضة مع الديمقراطية ، بل قيل كذلك ، وإن كنا نشك كثيراً فى صحة هذا القول ، إن المثل الشيوعية المتطرفة فى وفاق مع الديمقراطية ، وأنه إذا كانت هناك حقيقة ثابتة فهى أن الفاشية هى العدو المشترك للديمقراطية والشيوعية على حد سواء .

وإذا رجعنا إلى التاريخ وتبينا الأحداث الماضية ، لوجدنا أن غرض الكومنترن المباشر والطريقة التى اتبعها البلشفيك لتحقيق المثل الشيوعية فى الفترة التى بين الحربين لا تتفق إطلاقا مع الديمقراطية وأساليبها ، فقد كان الشيوعيون فى ذلك الحين يعملون على صب جام غضبهم على الديمقراطية الإشتراكية المعتدلة ، وهم بذلك إنما كانوا يمهدون الطريق للفاشية ويعملون على إضعاف الديمقراطية . وقد نجحت هذه الخطة وقتئذ لأن الديمقراطيات الغربية كانت مضطربة داخليا من جراء المشكلات المعقدة كالبطالة وفوضى العملات ، ومأخوذة خارجياً بضرورة العمل على إيجاد أمن جماعى فى أوربا . ولذلك كان ميل الديمقراطيات فى أوربا الغربية ضعيفاً نحو إيجاد ديمقراطية اقتصادية ، وبالتالى كانت جميع الحكومات الاشتراكية التى جاءت بعد الحرب العالمية الأولى غير مستقرة وقصيرة العمر . ومنذ سنة ١٩٣٣ عملت روسيا على تغيير سياستها فكانت تشجع تكوين جبهات شعبية داخل الدول من الأحزاب اليسارية لمجابهة الفاشية ومقاومتها ، ولكن هيهات فإن الوقت المناسب قد فات إلى غير رجعة . واشتركت بعد ذلك روسيا فى عصبة الأمم ، غير أن حكومات الدول الأعضاء

فى العصبة وبالأخص فرنسا وانجلترا كانت فى حيرة بين عدم ثقتها فى روسيا البلشفية وخوفها من الدول الفاشية .

حقيقة قامت فرنسا بتجربة جريئة لتحقيق الديمقراطية الإقتصادية فى عهد وزارة "بلوم" غير أن هذه التجربة فشلت . ولم يكن سبب الفشل البرنامج الاجتماعى وما شمله من إصلاحات اعتبرها الشعب الفرنسى غير عادلة ، بل سببه أن الظروف وقتئذ كانت غير ملائمة فمثلا نظام العمل أربعين ساعة أسبوعياً كان يتعارض مع فكرة تقوية فرنسا حربياً ضدّ الدول الفاشية ، كما أن زيادة المعاشات كانت من شأنها إضعاف مالية الدولة وقت الاستعداد للحرب ضدّ النازية . لذلك كان من الصعب على فرنسا أن تعيد بناء أسس نظامها الإقتصادى وقت هبوب العاصفة . أما انجلترا فقد قامت وقتئذ بتحقيق بعض وجوه الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ولكن بحذر وحيطة .

هذه كانت الحال فى الفترة بين الحربين يوم بدأت انجلترا وفرنسا بمحاولات لتحقيق بعض أهداف الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الأمر مختلفاً ، إذ وضح أن للحياة الاقتصادية أثرهام فى الحياة الدستورية ، وأصبحت الجماعات تتطلب من الحكومات نوعا من الحياة يكون أقل عناء مما كان فى عهد الانقلاب الصناعى ، لذلك قامت الديمقراطيات فى أوربا الغربية وبالأخص انجلترا بجهود كبيرة فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية ، فتم الاستيلاء على الصناعات الكبرى وعين أصحابها مديرين لها يتناولون مرتبات ثابتة دون أن تكون لهم حصة فى الأرباح ، كذلك أنشأ فريق من الدول الغربية مساكن للعمال تدفع أثمانها على أقساط . كما تم تأميم الطب وأصبح تعيين طبيب لكل عدد من الأسر يسهر على علاجها أمراً مألوفاً . وصل سعر الضريبة التصاعدية فى بريطانيا إلى ٩٤٪ من الربح ، كما بلغت فئة ضريبة التركات هناك فى أحيان كثيرة ٩٥٪ من التركة . كذلك نجد أن فرنسا سارت فى هذه النواحى أشواطاً بعيدة إذ أصبحت الحكومة الفرنسية تمتلك ٨٠٪ تقريباً من الأراضى الزراعية ، كما وصلت فئة الضريبة التصاعدية هناك إلى ٧٥٪ من الأرباح .

(ب) السويد والنرويج والدانمرك :

فى بلاد السويد انعدمت الفروق الكبيرة بين المواطنين ، فالثراء الفاحش والفقر المدقع ، صارا أمرين نادرين ، كما اتبع الحزب الاشتراكى هناك سياسة اجتماعية واقتصادية ترمى إلى الاصلاح دون الاهتمام بالتأميم ونظرياته. وقد نجح هذا الحزب فى تكوين حكومة اشتراكية قوية عملت على تحسين حال الفقراء فى المدن والريف على حدّ سواء . كما عمدت الحكومات هناك إلى زيادة الضرائب المباشرة ، وكان معظم الزيادة على ذوى الدخول الكبيرة . أما الفقراء فقد كانت الزيادة بالنسبة إليهم خفيفة ومقبولة — ولم تهمل الدولة هناك أمر التعليم والصحة فزادت معاشات كبار السن وإعانة الفقراء والمتعطلين وقررت التأمين الاجتماعى . لذلك قيل بحق إن الخدمات الاجتماعية فى السويد قد أصبحت مشابهة لمثيلاتها فى انجلترا ، بل وتزيد عنها فى بعض النواحى وبالأخص فى الناحية الصحية .

ولم تقف جهود الحكومات فى السويد عند هذا الحد ، بل عملت على تشجيع نقابات العمل وعاونت هذه النقابات فى التوفيق بين العمال وأرباب الأعمال ، ولم تهمل الحكومة شأن الرأسمالية وإن كانت لم تحاربها بل عملت على إعطائها الفرص اللازمة لكى تزيد من كفايتها الإنتاجية وذلك حتى يمكنها فرض الضرائب عليها . وبذلك توفرت الأموال اللازمة للخدمات العامة السابق الإشارة اليها ، كذلك راقبت الحكومات هناك الرأسمالية مراقبة فعالة بغية تحقيق الصالح العام .

أما النرويج فقد اتبعت سياسة اجتماعية شبيهة بالسياسة التى اتبعت فى بلاد السويد ، فعملت على زيادة الضرائب زيادة كبيرة على الأغنياء كما عملت على تحسين الخدمات الصحية والعناية بأمور التعليم . وعندما تولت حكومة العمال شئون الحكم هناك قضت على البطالة والاستغلال وراقبت الرأسمالية ، كما قامت الحكومة هناك بجهود محسوسة فى سبيل تحسين الخدمات الاجتماعية .

ولم تقل الدانمرك عن السويد شأناً من حيث العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية . فالسياسة التعليمية تقوم هناك على أسس ديمقراطية حقة ، كما اتبعت هذه الدولة نظام الضرائب التصاعدية حتى يتم تحقيق المساواة بين الغنى والفقير .

كما طبق نظام التعاون هناك إلى أقصى الحدود . ومما هو جدير بالذكر أن نظرة رجال القانون هناك إلى المتهمين فى القضايا تختلف باختلاف الأشخاص ، فحادثة سيارة تقع من طبيب أو محام ثرى قد تكون عقوبتها غرامة مائة جنيه ، فى حين أن نفس هذه الحادثة إذا وقعت من سائق عادى لا يحكم عليه بأكثر من جنيهين . فالغرامة هناك يجب أن تتناسب مع ثروة الشخص ومركزه الاقتصادى ، أى أن مبدأ الغرامة التدريجية مطبق فى هذه البلاد .

(ج) دول شرق أوربا :

خطت دول شرق أوربا منذ عام ١٩١٨ خطوات مختلفة نحو التطور الاقتصادى والاجتماعى .

ففى بعض دول أوربا الشرقية قامت حكومات أرستقراطية على غرار الارستقراطية القديمة ، وفى بعض آخر كانت هناك حكومات من الطبقة الوسطى ، فى حين أن دول أخرى لم يكن بها حكومة من هذا النوع أو ذاك ، بل كانت طبقاتها الحاكمة فى دور التكوين .

وقد كانت الحكومات فى بولندا وهنغاريا قائمة على ارستقراطية الأراضى ، فكان الحكام من طبقة كبار الملاك . ولكن منذ سنة ١٩١٨ أخذت طبقة «برجوازية» فى الظهور وأخذ نفوذها يزداد لاسيما بعد أن تنبهت هذه الطبقة لأهمية الأمور الاقتصادية . وفى ذات الوقت أخذ نفوذ ملاك الأراضى فى الانكماش ، ولكن رجال الطبقة الوسطى الذين أخذوا فى الظهور وقتئذ كانوا يفكرون بعقلية الطبقة الأرستقراطية ، لذلك كانت معظم الضرائب هناك ضرائب غير مباشرة يقع عبؤها على الفقراء ، إذ كانت هذه الضرائب مفروضة على المواد الضرورية ، وقد أخذت هذه الضرائب فى بعض دول هذا الجزء من القارة شكل احتكارات حكومية لبعض السلع مثل الدخان والكبريت والملح .

ففى يوغسلافيا كانت الحكومة تحتكر بيع الدخان بثمن يساوى عشرين مرة الثمن الذى تحصل به الحكومة من المنتجين . حقيقة كان ربح الدولة عظيم ولكن على حساب إنكار العدالة الاجتماعية وظلم المواطنين .

وليت الأمر قد اقتصر على ذلك ، بل الأدهى والأمر أن حصيلة هذه الضرائب كانت تصرف لصالح الطبقة الحاكمة ولا يعود على المواطن الذى دفعها شئ منها فى صورة إصلاح اجتماعى أو اقتصادى . فالضرائب الثقيلة تكون مقبولة وعبؤها محتملا عندما تصرف حصيلتها لصالح الشعب ويشعر بذلك المواطن ، وهذه أمور لم تحقق فى دول شرق أوربا .

أما تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مسائل التعليم ، فظاهر فى دول البلقان ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا عنه فى بولندا وهنجاريا ، فقد صرفت حكومات هذه الدول مبالغ كبيرة على الجامعات وأمدتها بالمعدات العلمية وساعدتها على تحقيق أغراضها بعض المؤسسات الأمريكية مثل مؤسسة روكفلر . والواقع أنه بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا يمكننا أن نقرر أن التعليم قد بلغ شأواً كبيراً ودرجة تقارب ما وصلت إليه دول غرب أوربا .

كذلك أقامت تشيكسلوفاكيا نظمها الاقتصادية على أسس جديدة ، وذلك بإصدار القوانين المعروفة باسم قوانين الإصلاح الزراعى .

أما فى رومانيا فبالرغم من أن توزيع الأراضى قد حطم الملكيات الكبيرة ، وبالرغم من أن حالة الرومانيين المادية كانت أحسن من غيرهم إلا أن حالتهم الثقافية كانت أقل ، لذلك كان بؤس الفلاحين ، وقسوة الموظفين ، ووجود طبقة ممتازة ينقصها الشعور بالمسئولية الاجتماعية وعلى استعداد لتجاهل المبادئ القويمة فى مقابل المناصب أو عطف الحاكم حائلا يحول دون تقدم الديمقراطية المرجوة فى هذه البلاد .

وإذا كانت هذه هى الحال فى بلاد شرق أوربا ، فكيف يمكن للديمقراطية أن تزدهر فى مثل هذا الجو ؟ دول قادتها وحكامها مشغولون بتحقيق مصالحهم الخاصة ، وآمالهم الواسعة ، ولا وقت لديهم للتفكير فى إصلاح الحالة ، دول تنفق حصيلة الضرائب فيما يرضى الحاكم دون أى اعتبار لرغبات المواطنين وحاجاتهم .

ورغم ذلك فقد كان هؤلاء السادة يخشون البلشفية ، وإن كانوا قد مهدوا بأعمالهم لها ، ولذلك أخذوا بنظم الحكم الفاشى والأمبريالزم ، فساءت الأمور ولم يكن من الممكن إصلاح هذه الحالة إلا باختفاء هذه الطبقة من الحكام والسادة وظهور طبقة جديدة لم تتلوث بعد .

هذه هى وقائع الدول العملية إزاء الديمقراطية لإنقاذها من كبوتها . والواقع أنه إذا كان عطف بعض الدول على النظم المعادية للديمقراطية أمراً مشكوكا فيه بعد الحرب العظمى الأولى ، فمن المؤكد أن الشعور الثورى ازداد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد ظهر أن الجيل الجديد أصبح ينفر فى بعض الدول من الديمقراطية و يميل إلى النظم الفاشية ، وذلك بعد أن شعر الأفراد بعبء الحياة وأصبح كل ما يرجوه المواطن هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحمايته من الاستغلال والتلاعب ، وتخفيف عبء الضرائب أو رفعها من على كاهل الفقراء . ولعل ازدياد النفور من الديمقراطية عقب الحرب العالمية الثانية يرجع إلى اشتداد تيار المحسوبية والوساطة ، وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص ، وشدة وطأة النظام الرأسمالى ، وتكدس الأموال والثروات والأراضى الزراعية فى يد عدد قليل من الأفراد ، بينما ظل الباقون فى بؤس دائم ، لايجدون مأكلا أو ملبساً أو دواء ، بل من المواطنين من يبيت على الطوى ! ولذلك اعتقد فريق كبير من الشعوب أن حالة كهذه لن تسوء فى ظل أى نظام آخر أكثر مما هى عليه الآن . ومن ثم إذا كان هناك ما نخشاه فهو أن الأحداث الماضية قد أثبتت أنه إذا لم تشعر طبقة من الشعب براحة فى وجودها أو تحس بأنها لا تستحوذ على سلطتها ومركزها الذى يتفق مع العدالة ، فإنها تندفع بتهور وسرعة نحو أهداف خيالية تعتقد أن فيها خلاصها وسعادتها . وهنا يكمن الداء وقد يعز الدواء .

والواقع أن هذا القول ينطبق الآن على المواطنين ، سواء من كان منهم فى دول القارة الأوربية أو فى غيرها من الدول ، ولا سيما دول الشرق ، حيث الفقر ، والاستغلال ، وغير ذلك من المآسى التى لا تقف عند حد أو حصر .

و إذا كانت الدول الأوربية و بالأخص الغربية منها قد عملت على اتقاء هذه العاصفة بإدخال مشروعات اجتماعية مختلفة فى نظمها بغية وقف هذا التيار الجارف من التذمر المكبوت ، فان الدول الشرقية على العموم ما زالت متخلفة ، هذه الناحية .

هذه هى محنة الديمقراطية . وهذه هى اتجاهات الدول لإقالتها من عثرتها . ر أنه يجب ألا يفهم من قولنا هذا أن الديمقراطية نظام فاشل ، لأنها لم تحقق شعوب ما تصبو اليه من عدالة اجتماعية وديمقراطية اقتصادية . إذ الواقع

أن الديمقراطية السياسية هى أفضل نظام سياسى وجده الانسان . غير أننا نعتقد جادّين ألا قيام للديمقراطية من عثرتها إلا إذا تطورت هذه الديمقراطية السياسية وعملت على تقريب الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، حتى يشعر الفرد بكيانه الآدمى ، ويشعر المواطن أن النظام المثالى السياسى الذى ناضل وتحمل الأذى فى سبيله أعواماً طويلة ، يكفل له بجانب حقوقه السياسية حقوقاً اقتصادية وعدالة اجتماعية . أما القول بأن الديمقراطية السياسية لا دخل لها بهذه الشئون ، فهو قول وإن صح فى الماضى ، فإنه يجب أن يكون اليوم محل نظر .

قسم التاريخ الاقتصادى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر

للدكتور أحمد أحمد الحته

العلاقات الاقتصادية
بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
فى القرن التاسع عشر

للدكتور أحمد أحمد الحته

أستاذ التاريخ الاقتصادى المساعد بكلية التجارة

أعلنت الولايات المتحدة استقلالها عن بريطانيا فى اليوم الرابع من شهر يوليو سنة ١٧٧٦ ، ولكن ذلك الإعلان لم يضع حداً لحرب الاستقلال التى استمرت بعد ذلك حتى اضطر القائد الانجليزى "كورنوالس" إلى التسليم فى ١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١ وأمضيت معاهدة السلم التمهيدية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٧٨٢ والمعاهدة النهائية فى ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣ [١] .

هكذا ولدت الولايات المتحدة الأمريكية وصارت دولة مستقلة بين دول العالم فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . أما مصر فقد احتلت هى الأخرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر مكانة لا يستهان بها على الرغم من تبعيتها للدولة العثمانية ، إذ نالت استقلالها الداخلى وأصلحت شؤونها وازدادت مقدرتها الإنتاجية ، فارتبطت مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية أخذت فى النمو حتى وصلت إلى حالتها فى الوقت الحاضر . وهأنذا أبين فيما يلى تلك العلاقات فى القرن التاسع عشر :

١ — العلاقات الزراعية

تولى محمد على حكم مصر فى سنة ١٨٠٥ ، فاهتم بالإنتاج الزراعى مما أدى إلى إحضار عدد من الخبراء الزراعيين الأجانب لتعليم الفلاحين المصريين

---

(١) بنيه (ستيفن فنسنت) : أمريكا (ترجمة) . القاهرة ١٩٤٠ ص ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٧

الأساليب الزراعية الصحيحة [1] . ومن هؤلاء الخبراء أشخاص من سوريا وأمريكا لتعليم الفلاحين زراعة قطن محو والعناية به [2] . ويقرر "دروڤتى" القنصل العام الفرنسى فى مصر فى سنة ١٨٢٤ أن محمد على أرسل فى طلب مزارعين من أمريكا للعناية بزراعة قطن محو [3] . وقد حضر فعلا إلى مصر "جرجى هاوس" الأمريكى الخبير بزراعة القطن بناء على طلب محمدعلى ، وشاهد مزارع القطن فى مصر ، ووقف على طريقة المصريين فى زراعته ، ثم شرح لمحمد على رأيه فى زراعة القطن كالآتى : « إن الأطيان التى ستخصص لزراعة القطن يجب أولا تطهيرها جيداً ، ثم يجرى فتح مصارف فيها كمجارى المياه بعيدة عن بعض بستة أشبار ، وتزرع التقاوى فيها ببعد ستة أشبار عن بعضها ، ولما يبدأ فى التخضير والنمو يجرى فحص الأشتال بدقة إذا كانت الأغراس تزيد عدد فروعها عن ثلاثة تقطع الزيادة منها باليد وبدون مسها بسكين ، ويترك الفرع الأصلى وفرعين معه ، وبعد عمل ذلك على هذا الوجه وتطويقها بالتراب من جميع نواحيها الأربعة ، يجرى ريها حسب القاعدة يعنى حسب قابلية الأطيان ، ولما تكبر تلك الفروع ويبلغ طولها شبرين يبقى الفرع الأساسى فقط ، وتقطع سائر الفروع جميعاً باليد ، وإذا وجد فى أسفل الفرع فسائل صغيرة وأوراق فيجرى تنظيفها لغاية علو شبر عن سطح الأرض ، ولما يبلغ عمر هذه الفروع سنة يطلق عليها اسم عروس ؛ وفى حالة بلوغها ثلاث سنوات توصف باسم جدل ، وحينئذ يجب قلعها وتطهير أرضها جيداً كما هو مذكور أعلاه ؛ وإن الفروع التى عمرها سنة تبقى على حالها ، ولما يحل موسم التنظيف يجرى تنظيفها بالوجه المذكور أعلاه ، وتقطع الفسائل باليد والأوراق التى عليها لغاية علو شبر من سطح الأرض ، وأن تبقى ثلاثة فروع فقط على النوع الأصلى من الفروع التى تنبت ما فوق الشبر المذكور ، وتقطع الفروع الأخرى . وقبل حرث المزرعة يلزم ريها ثمانية أيام بالتتالى ، وعدم

---

(1) دكتور أحمد احمد الحته : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . القاهرة ١٩٥٠ ص ١٤٥

(2) قطن محو هو قطن چوميل أو القطن الهندى وقد زرعته مصر منذ سنة ١٨٢١
Charles-Roux : La Production du Coton en Egypte, p. 156.

(3) Driault : L'Expédition de Crète..., p. 28 (Drovetti au Ministre, Alexandrie, 24, 7, 1824).

الإهمال بخصوص ترتيبها ، وبعده يجرى قياس الفرع والفروع التى أبقيت عليه لغاية علو أربعة أشبار ونصف ، ويقطع الباقى باليد ، وأن يجرى الاهتمام برى الفروع مرة فى كل سبعة أو ثمانية أيام بدون إهمال » [1] .

هذه هى طريقة "جرجى هاوس" الأمريكى فى زراعة القطن ، شرحها لمحمد على فأمر بتجربتها فى قطعة أرض بالقليوبية تتراوح بين فدانين وثلاثة أفدنة بإشراف "جرجى هاوس" نفسه وإرشاده رغبة فى الحصول على محصول وفير من القطن [2] .

وقد قام "جرجى هاوس" بتعليم بعض الفلاحين من قرية بسوس بالقليوبية زراعة القطن على حسب طريقته ، فلما تعلموها أخذوا فى تعليم غيرهم [3] .

هكذا أفادت مصر من خبرة "جرجى هاوس" الأمريكى فى زراعة القطن الجديد فى أوائل عهده ، كما عملت فيما بعد على الإفادة من خبرة الولايات المتحدة فى زراعة القطن وصناعة السكر ، إذ انتهز الخديو إسماعيل فرصة اشتراك مصر فى معرض فيلادلفيا فى سنة ١٨٧٦ وكلف "هنرى برغش" رئيس القسم المصرى فى ذلك المعرض أن يدرس زراعة القطن وصناعة السكر فى الولايات المتحدة ، ويجمع المعلومات اللازمة عن ذلك الموضوع رغبة فى الانتفاع بها فى مصر [4] .

وفضلا عن الإفادة من خبرة الولايات المتحدة فى الزراعة ، جلبت مصر منها بعض البذور والنباتات لزراعتها . فاستحضر محمد على من أمريكا فى سنة ١٨٢٥ بذور قطن سى أيلند [5] ، وهو أعلى رتبة من قطن محو المعروف باسم قطن چوميل أو القطن الهندى الذى توسعت مصر فى زراعته إذ ذاك . وقد أنتج قطن سى أيلند فى مصر فى السنتين الأولى والثانية محصولا مساوياً

---

(١) بهذا النص أخطاء لغوية ولكنى أثبته هنا كما فى الاصل . دفتر ١٧ معية تركى رقم ٦٢٥ [أمر إلى أحمد أغا ناظر القليوبية فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠ (فبراير سنة ١٨٢٥)] .

(٢) المرجع السابق .

(٣) دفتر ١٩ معية تركى رقم ٤٤٤ (من المعية الى رشيد افندى ناظر القسم الاول من القليوبية فى ٩ شعبان سنة ١٢٤١) .

(٤) Les Archives Europeennes du Règne d'Ismail (Abdin). No. 36/5. H. Brugsch à Ismail, 20, 1, 1877.

(٥) دفتر ١٨ معية تركى رقم ٧٤٦ (مكاتبة الى بوغوص فى ٩ رجب سنة ١٢٤٠) .

لأحسن نوع له فى بلاده الأصلية ، إلا أنه فى السنة الثالثة أنتج قطنا أقل جودة من قطن محو ، ولذا كان من الضرورى تجديد بذوره كل سنتين للمحافظة على جودته ومميزاته ، وتبعا لذلك فضلت عليه زراعة قطن محو ، وعلى الرغم من هذا استمرت زراعته إلى عهد إسماعيل[1] .

وكذلك جلب محمد على فى سنة ١٨٢٨ الأرز من أمريكا ، ووزعه على بعض الفلاحين لزراعته ، رغبة فى الحصول على أرز من النوع الأمريكى[2] . كما جلب "لاركنج" وهو انجليزى سكن مصر منذ حوالى سنة ١٨٣٩ ، الأرز الأمريكى وزرعه فى مصر[3] .

وأيضاً جلب إبراهيم بن محمد على إلى حديقته بجزيرة الروضة أغلب النباتات الأوربية والأمريكية والهندية ، وبذلك أصبحت تلك الحديقة مكانا هاما لأقلمة النباتات الأجنبية وإجراء التجارب الزراعية[4] .

ومن الأشجار الأمريكية التى جلبتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وزرعتها فى أراضيها شجرة القشطة وشجرة البياز[5] وشجرة البكان[6] .

هكذا تأثرت الزراعة المصرية بالولايات المتحدة فأفادت من خبرتها ، وأقلمت بعض نباتاتها ، كما تأثرت بالحرب الأهلية فيها .

قامت تلك الحرب فى ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ وانتهت فى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥[7] . فاستمرت بذلك أربع سنوات نقص فيها إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً بعد أن كان محصولها منه فى سنة ١٨٥٨

---

(١) دكتور أحمد احمد الحته : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ص ١٩٨ — ١٩٩

(٢) الاوامر العلية بدار المحفوظات العمومية (أمر الى محافظ رشيد فى ١١ شوال سنة ١٢٤٣) .

(٣) لاركنج Larking :

American Archives (Abdin Copy). From the U.S. Consul General, Alexandria, 20, 5, 1851 and 15, 6, 1851.

(٤) دكتور أحمد احمد الحتة : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ص ١٥٧

(٥) كلوت : لمحة عامة إلى مصر (ترجمة) ج ١ ص ٢٧٤ — ٢٧٥

(٦) دلشيثالرى : حدائق القاهرة ومتنزهاتها ص (ترجمة) ص ٦٣

(٧) بنيه (ستيفن فنسنت) أمريكا (ترجمة) ص ص ١٢٢ — ١٢٣ ، ١٢٧

يعادل ¾ محصول العالم ، إذ بلغ ٥٨٨٠٠٠ طن صدّر منه إلى أوربا ١٦٨٨٧٢ طناً . ونتج عن ذلك النقص أن حرمت أوربا من القطن الأمريكى ، فاتجه أصحاب مصانع الغزل والنسج إلى البلاد الأخرى التى تنتج القطن [١] . فقررت جمعية مانشستر للقطن من أوّل الأمر إرسال سكرتيرها "هايوود" فى بعثة إلى مصر والهند رغبة فى توسيع زراعة القطن حتى يعوّض المحصول الجديد النقص المنتظر فى القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية [٢] . وفعلا حضر مبعوث تلك الجمعية إلى مصر ورغب إلى واليها سعيد الإكثار من زراعة القطن [٣]. فعملت مصر بالنصيحة وتوسعت فى زراعة القطن حتى زاد محصولها منه عما كان عليه من قبل [٤] . وقد أكد سعيد لصناع مانشستر فى أثناء زيارته لانجلترا فى سنة ١٨٦٢ أن محصول القطن المصرى فى السنة التالية سيكون أزيد من محصول السنة السابقة لها بمقدار النصف على الأقل . وتبعاً لذلك التأكيد نصح سعيد جميع كبار أصحاب الأراضى من المصريين بزراعة ربع أطيانهم قطناً ، فأخذ هؤلاء بالنصيحة وبدأوا يستعدون لذلك التوسع فى زراعة القطن باستيراد كميات كبيرة من البذور وآلات مختلفة للزراعة والرى [٥] .

وقد اشتدّ الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية وبخاصة انجلترا مما أدّى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيراً حتى وصل متوسط ثمن القنطار منه ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ¼ ٣٦ ريالا فى سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى السنة التالية ، بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ ، فتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأطيان وصغارهم فى بذل أقصى الجهود للاكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه [٦] . ونتج عن ذلك التسابق أن عمت زراعة

---

(١) Douin (G.) : Histoire du Règne du Khédive Ismail,(Roma, 1933) T. I. p. 257. Charles-Roux : Op. cit., p. 75.

(٢) هايوود Haywood

American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria. 20, 7, 1861.

(٣) Ibid, 13, 11, 1861.

(٤) Ibid, 5, 11, 1862.

(٥) Ibid.

(٦) Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, 1938, pp. 134-135. Charles-Roux : Op. cit., pp. 81-85.

القطن أنحاء القطر المصرى ، فأصبح القطن يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان من قبل يزرع فى مديريتى المنوفية والغربية بصفة أساسية وفى مديريتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية ، كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلى [١]، واشترك الجميع فى الإكثار من زراعة القطن سواء أكانوا من كبار أصحاب الأطيان أم من صغارهم ، فإسماعيل والى مصر وأكبر حائز للأطيان فيها زرع ١٠٠,٠٠٠ فدان قطناً فى سنة ١٨٦٤ أى ثلث أطيانه ، بينما زرع الفلاح الصغير فداناً أو فداناً ونصف فدان قطناً [٢] .

وتبعاً لذلك بلغ محصول مصر من القطن المحلوج ما يقرب من ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ ، فلو اعتبرنا متوسط محصول الفدان ٤ قناطير لكانت مساحة القطن فى تلك السنة نحو ٣٧٥٠٠٠ فدان . أما فى سنة ١٨٦٣ فقد زرعت مصر ٧٠٠,٠٠٠ فدان قطنا [٣] ، وفى السنتين التاليتين زادت مساحة القطن كثيراً وزاد المحصول تبعاً لذلك حتى أن صادرات مصر من القطن زادت من ٦٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ الى ٨٢٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ و ١,٢٨٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٣ و ١,٧٣٦,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ٢,٥٠٧,٠٠٠ من القناطير فى سنة ١٨٦٥ [٤] .

ولكن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ كان نهاية لذلك التوسع الكبير فى زراعة القطن فى مصر ، لأن الولايات المتحدة عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب فانخفض سعره حتى وصل متوسط ثمن القنطار فى مصر ٢١¼ ريالا فى سنة ١٨٦٦ ، مما أدى إلى إنقاص زراعة القطن فى مصر عما كانت عليه فى أثناء الحرب ، إلا أن ذلك النقص لم يؤد إلى إرجاع مساحة القطن المصرى إلى ما كانت عليه قبل الحرب بل استمرت أكبر من مساحته الأولى [٥] .

---

(١) Douin : Op. cit., T. I. p. 258.

(٢) Douin : Op. cit., T. I. pp. 259, 261-262.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 5, 9, 1863.

(٤) Ibid, 1, 4, 1866.

(٥) Charles-Roux : Op. cit.. pp. 99-100, Crouchley : Op. cit. pp. 134-135.

وتبعاً لاتساع زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب زاد عدد المحالج التى تدار آلاتها بالبخار فى مصر فبعد أن كانت ٢٤ محلجاً فى يونيه سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحلج ، أصبحت نحو ٥٠ محلجاً فى نوفمبر من السنة نفسها و١١٢ محلجاً فيما بعد ، وآلات تلك المحالج أسرع بكثير فى العمل من الدواليب التى كان الفلاحون يستعملونها إذ ذاك ، لأن الدولاب ينتج عشر ماتنتجه الآلة البخارية فى نفس الوقت ، ولذلك سايرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصرى من حيث زيادة المحصول الكلى والسرعة فى تصديره إلى الخارج ، غير أن مساحة القطن المصرى نقصت بعد الحرب فقلت صادراته عمـا كانت عليه ، ممـا أدى إلى وقف العمل فى بعض تلك المحالج (١) .

ونتج عن توسع مصر فى زراعة القطن فى أثناء الحرب أن ضعفت الأطيان نتيجة لإنهاكها بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين فقط ، بعد أن كان خمسة قناطير فى المعتاد (٢) ، كما أن زراعة القطن فى بعض الأراضى سنوات متتالية أدّت إلى انحطاط نوع القطن وتغيره عن أصله فضلا عن ضعف الأطيان « فبعد أن كان فى الابتداء محصول الفدان الواحد خمسة قناطير من القطن لم يتحصل منه بعد الزراعة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة إلا قنطار واحد من القطن فقط » (٣) .

وعلى الرغم من ذلك الضعف فقد ارتفع ثمن الأطيان فى أثناء الحرب نتيجة لارتفاع ثمن القطن وزيادة قيمة الإنتاج الزراعى تبعاً لذلك (٤) .

وقد أثرت سياسة التوسع فى زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب فى توزيع الغلات الزراعية فى مصر إذ زادت مساحة القطن على حساب مساحات بعض

---

(١) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 5, 11, 1872

دكتور أحمد احمد الحته : الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ص ١٤٤

الدولاب آلة خشبية تدار بالارجل Douin : Op .cit, T. I. p. 264. T. II. p. 121

(٢) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 1, 4, 1866.

(٣) فيجرى : حسن البراعة فى علم الزراعة ج ٢ ص ص ٢٨ — ٢٩

(٤) Donin : Op cit., T. I. p. 25?.

الغلات الأخرى ، لأن ارتفاع ثمنه أغرى أصحاب الأطيان على التوسع فى زراعته وإهمال زراعة الحبوب ، فزادت مساحته زيادة كبيرة وبخاصة فى أواخر الحرب على حساب مساحة الحبوب ، مما أدى إلى نقص محصولها فارتفعت أسعارها حتى أصبح ثمن الأردب من الشعير ١٨٠ قرشاً بعد أن كان ٤٥ قرشاً ، وأصبح ثمن الأردب من القمح يتراوح بين ٢٦٠ و ٢٧٠ قرشاً ، وقلت صادراتها حتى انعدمت تماما فى سنة ١٨٦٥[١] ، وأصبح إنتاج الحبوب غير كاف للاستهلاك المحلى ، فمنعت الحكومة تصديرها من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وأعفت وارداتها من الرسوم الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يوليه سنة ١٨٦٦ ، غير أن مساحة الحبوب زادت بعد الحرب نتيجة لنقص مساحة القطن وارتفاع ثمن الحبوب عما كان عليه قبل الحرب على الرغم من هبوطه فى يوليه سنة ١٨٦٦ إلى ١٥٠ قرشاً للأردب من القمح و ١٣٠ قرشاً للأردب من الفول و ٨٥ قرشاً للاردب من الشعير ، وبذلك عاد التوازن بين مساحة القطن ومساحة الحبوب[٢] .

هذا ما حدث لزراعة الحبوب فى مصر من جراء التوسع فى زراعة القطن فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، أما قصب السكر فقد أهملت زراعته كذلك ، وقلت مساحته لنفس السبب ، فنقصت صادرات السكر المصرى . غير أن انخفاض ثمن القطن بعد الحرب وجه الاهتمام إلى زراعة القصب وإنتاج السكر ، فأخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة منذ سنة ١٨٦٧[٣] .

وكذلك أدى التوسع فى زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب إلى إهمال زراعة الخضر ونباتات العلف فى مصر ، فقلت الخضر ، وارتفع ثمنها إلى ثلاثة أمثال ، كما قلت نباتات العلف ، وارتفع ثمنها فساءت تغذية الحيوانات

---

(١) American Archives. From the U. S. Consul General Alexandria. 24. 2, 1865 and 19, 8, 1869. Douin : Op. cit., T. I, pp. 260, 283, T. II, p.p. 119, 120.

(٢) Douin : Op. cit., T. I. p. 261, T. II. p.p. 119, 120. American Archives. From the U. S. Consul General, 19, 8, 1869.

(٣) American Aachives. From the U. S. Consul General, Cairo, 14, 11, 1876. Les Archives Europeennes du Règne D'Ismail. No 21/1. Rapport Prar Beardsley, p.p. 23 24. Douin : Op. cit., T. I. pp. 263-264.

وانتابها الهزال ، فلما انتهت الحرب ونقصت مساحة القطن ، عادت زراعة الخضر ونباتات العلف إلى سيرتها الأولى [1] .

هكذا أثرت الحرب الأهلية الأمريكية فى توزيع الغلات الزراعية فى مصر ، كما أثرت فى أصحاب الأطيان والفلاحين إذ تدفق المال إلى مصر نتيجة لارتفاع ثمن القطن ، وتكونت فيها ثروات كبيرة بسرعة ، وحصلت جميع الطبقات تقريبا فى القرى على نصيب من الانتعاش العام ، وكسب الفلاح فى ذلك العهد كثيراً إلا أنه أنفق أمواله بسرعة فى شراء العبيد والأوانى الفضية والحلى والأثاث والملابس الحريرية ومواد الترف وفى الأغذية ، فبدأ يتناول خبز القمح بدلا من خبز الذرة ، ونشأت فى القرى التى على شئ من الأهمية فى الوجهين البحرى والقبلى أفران يملكها أشخاص من الإيطاليين أو المالطيين أو اليونانيين . وفضلا عن هذا الإسراف فى وقت ارتفعت فيه أسعار الأشياء ، كان على أصحاب الأراضى مواجهة تكاليف زراعة القطن إذ وردت كمية كبيرة من المحاريث البخارية وطلمبات الرى البخارية التى تستلزم عمالا فنيين لإدارتها بمرتبات كبيرة . كل ذلك جعل كبار أصحاب الأطيان وصغارهم يلجأون إلى الإقتراض من المرابين بفوائد فاحشة وصلت إلى ٦٠ ٪ سنوياً معتمدين فى سداد ديونهم هذه على أقطانهم ، ولكن ثمن القطن المصرى انخفض تبعاً لانتهاء الحرب ، مما أضاع آمال الزارعين ، وجعلهم عاجزين عن دفع ديونهم ، وأوقعهم فى أزمة شديدة فى سنة ١٨٦٥ لم ينقذهم منها إلا الحكومة التى أخذت على عاتقها تسديد ديونهم للدائنين على أن تتقاضاها منهم على سبعة أقساط سنوية [2] .

هكذا تأثرت الزراعة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية فأفادت من خبرتها وجابت بعض نباتاتها ، وتأثرت بحربها الأهلية . أما الولايات المتحدة فقد اهتمت بالحاصلات الأساسية فى مصر لأهميتها فى البلدين .

(١) Ninet (J.): La culture de coton en Egypte et aux Indes. (Revue de deux Mondes, 15 juillet, 1866), pp. 253. 356. Douin : Op. cit., T. I. pp. 260, 283.

(٢) Ninet (J.) : Op. cit., pp. 354-355. Douin: Op. cit., T. I. pp. 259, 283-285.
American Archives. From the U. S. Consul General. Alexandria, 24,2. 1865.

فلما اكتشف القطن الأشمونى فى مصر وبدأت تجربة زراعته فى سنة ١٨٧٣ ، وظهر فى أول الأمر أن محصوله أكبر من محصول أى نوع آخر من القطن ، اهتمت به الولايات المتحدة فكتبت المقالات عنه فى صحفها ، كما جربت زراعته فى أرضها فى سنة ١٨٧٧ ، فضلا عن وقوفها بوساطة قنصلها العام على طريقة زراعته فى مصر ومدى نجاحه فيها [١] .

وكذلك عندما وصل إلى علم حكومة الولايات المتحدة أن نوعاً جديداً من القطن يسمى (باميه) ظهر فى مصر ، أرسلت إلى قنصلها العام تستفسر عن ذلك القطن . فجاءها الرد بأن قطن باميه هو القطن الأشمونى ، وفى نفس الوقت أرسلت اليها بذوره [٢] .

وأيضاً كان قنصل الولايات المتحدة العام فى مصر يوافى بلاده بأخبار القطن المصرى ومقدار محصوله لما فى ذلك من أهمية تجارية لبلاده . واليك ما يقوله فى رسالة إلى وزارة الخارجية فى نوفمبر سنة ١٨٧٨ : « ربما يكون من المهم لأشخاص كثيرين فى الولايات المتحدة أن يعلموا حقيقة محصول القطن المصرى الذى يجمع الآن ، فهو قليل جداً ورتبته منخفضة » [٣] .

هذا عن القطن . أما الأرز المصرى فقد اهتم به فى سنة ١٨٥١ أمريكى يسمى « دامل » عندما علم بتفوقه على الأرز الأمريكى من براون ، وطلب من حكومته الحصول على كمية من أنواع الأرز المصرى ، فكلفت قنصلها العام فى مصر بذلك . وبناء على هذا فحص القنصل العام أنواع الأرز الذى يزرع فى الدلتا فوجد أنها لا تتفق مع الوصف الذى وصفها به براون ، كما حصل على المعلومات اللازمة عن الأرز المصرى من « لاركنج » وهو انجليزى سكن مصر ١٢ سنة ، واشتغل فيها بزراعة الأرز المصرى والأرز الأمريكى . وقد كتب «لاركنج» تقريراً عن الأرز المصرى جاء به أن لذلك الأرز نوعين : الأول الأرز الأبيض ويسمى عين البنت ، والثانى الأرز الأحمر ويسمى نخل ، وأن الأرز الأمريكى يفوق الأرز المصرى بنوسيه ، وأنه أسهل فى الزراعة لأنه ينضج

(١) American Archives, From the U.S. Consul General, Cairo 4, 5, 1877 and 12, 11, 1877.

(٢) American Archives, From the U.S. Consul General, Cairo, 8, 8, 1878.

(٣) Ibid, 20, 11, 1878.

فى وقت أقصر فيوفر بذلك على الزارع نفقات كبيرة فى الرى فضلا عن سهولته فى عملية الدرس . وقد أرسل القنصل العـام الأمريكى هذا التقرير مع نتيجة فحصه لأنواع الأرز المصرى إلى بلاده [١] .

٢ — الجهود لإقامة العلاقات التجارية وتنميتها

بذلت كل من مصر والولايات المتحدة جهوداً محمودة لإقامة العلاقات التجارية بينهما ، وتنمية تلك العلاقات . واليك تلك الجهود :

أولا — جهود الولايات المتحدة :

١ — وكلاؤها فى مصر وجهودهم :

كان للولايات المتحدة وكيل فى القسطنطينية يرعى مصالحها فى الدولة العثمانية [٢] ، ولم يكن لهـا من يمثلها فى مصر إلى أن عين فى سنة ١٨٣٢ وكيلها فى القسطنطينية تاجراً انجليزياً هو "جون جليدون" مندوباً قنصلياً لهـا فى الاسكندرية [٣] ، يمثله فى القاهرة وكيل له هو ابنه جورج جليدون [٤] .

وفى أواخر سنة ١٨٣٤ كان للولايات المتحدة فى البلاد التى يحكمها محمد على وكالات بالاسكندرية والقاهرة ودمياط فى القطر المصرى وبالقدس ويافا وعكا فى فلسطين وبصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب فى سوريا وبخانيا وقنديا فى جزيرة كريت ، كما أن نائب قنصل الولايات المتحدة فى بيروت اتخذ لنفسه لقب القنصل العام لسوريا وقام بأعمـال تلك الوظيفة . وبناء على ذلك عين كثيراً من الوكلاء فى الثغور التى على ساحل سوريا [٥] .

وقد اقترح "هدجسن" فى تقريره إلى وزير الخارجية الأمريكية المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ ، تعيين قنصل عام لبلاده فى مصر بلقب « القنصل العام

(١) Ibid, Alexandria, 20, 5, 1871 and 15, 6, 1851.
دامل Damill براون Brown

(٢) American Archives. Letter from Hodgson, Pera of Constantinople, 10, 6, 1834.

(٣) Ibid. Report on Egypt by Hodgson, 2, 3. 1835, pp. 29, 59.
From the U. S. Consular Agent, John Gliddon, 8, 12, 1834.

(٤) Ibid. Letter from Hodgson, Malta, 2, 12, 1834.

(٥) Ibid. Report on Egypt by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 57.

لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » لرعاية مصالحها التجارية فى مصر وسوريا وبلاد العرب[1] .

وفى سنة ١٨٣٥ منحت الولايات المتحدة « جون جليدون » مندوبها القنصلى فى الاسكندرية لقب قنصل[2] .

وفى سنة ١٨٣٩ نشبت الحرب بين السلطان العثمانى ومحمد على ، وتدخلت بعض الدول الأوربية ، وانتهى الخلاف بصدور فرمان سلطانى فى فبراير سنة ١٨٤١ عدّل بآخر فى يونيه من نفس السنة ينص على إعطاء محمد على حكومة مصر وراثية ، ثم صدر فرمان آخر بتولية محمد على على أقاليم السودان .

وبهذا تغير الوضع الأول لحكومة محمد على إذ خرجت من نفوذها سوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت فضاع بذلك السبب الأول فى مطالبة « هدجسن » بتعيين قنصل عام لبلاده فى مصر وهو اتساع الأقاليم التى يحكمها محمد على .

وبناء على ذلك استمر « جون جليدون » قنصلا للولايات المتحدة فى مصر حتى وفاته فى يوليو سنة ١٨٤٤ فخل محله « اسكندر تود »[3] .

وفى ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩ وصل « ماك كولى » إلى مصر وهو أول قنصل عام للولايات المتحدة فيها[4] .

هكذا أنشأت الولايات المتحدة فى مصر أول قنصلية لهـا فى سنة ١٨٣٢ وأول قنصلية عامة لهـا فى سنة ١٨٤٩

وقد بذل القناصل العامون للولايات المتحدة فى مصر جهوداً مشكورة لإقامة العلاقات التجارية بين البلدين وتنميتها . ففى سنة ١٨٥٤ أرسل القنصل العـام الأمريكى إلى وزارة خارجيته صندوقاً يحتوى على عينة من المنسوجات القطنية التى يشتد الطلب عليها فى مصر[5] .

---

(١) Ibid. pp. 52-56.

(٢) Ibid. From the U. S. Consul, 20, 10, 1835.

(٣) American Archives. From the U. S. Consulate, 10, 7, 1844.
اسكندر تود Alexander Tod

(٤) Ibid. From the U. S. Consul General, 9, 3, 1849 and 24,2, 1865.
ماك كولى McCauley

(٥) Ibid., Alexandria, 4, 5, 1854.

وفى سنة ١٨٦١ ، عندما حضر إلى مصر مندوب جمعية مانشستر للقطن رغبة فى توسيع زراعة القطن المصرى ، طلب قنصل الولايات المتحدة العام من الحكومة المصرية التصريح لأصحاب المصانع الأمريكية بالحصول على القطن المصرى فوافقت الحكومة على طلبه [١] .

وفى سنة ١٨٦٣ ، عندما أخذت مصر تستورد الآلات البخارية مثل المحاريث والطلمبات لاستخدامها فى الزراعة والرى نتيجة للتوسع فى زراعة القطن ونتيجة لوباء المواشى الذى أنقص عدد حيوانات الزراعة نقصاً كبيراً ، كتب القنصل العام الأمريكى فى مصر إلى وزارة خارجيته رسالة يحرض فيها بلاده على منافسة انجلترا فى توريد تلك الآلات ، مبيناً أن انجلترا تحتكر تقريباً هذا النوع من الصناعة [٢] .

وعلى الرغم من تشابه الحاصلات الأساسية فى مصر والولايات المتحدة مما يضعف العلاقة التجارية بينهما ، أعلن بعض القناصل العامين الأمريكيين فى مصر أنه من المستطاع قيام تجارة بين الطرفين ؛ ففى سنة ١٨٥٣ كتب «رتشارد ب. جونز» القنصل العام الأمريكى فى مصر رسالة إلى وزير خارجية بلاده يتعجب فيها من أن الولايات المتحدة ليست لها سفينة تجارية واحدة فى السنة بين السفن التى تدخل الإسكندرية وتغادرها ، كما يقرر أنه من الممكن بالعناية والحكمة قيام تجارة ناجحة بين البلدين [٣] . وفى سنة ١٨٧٣ أعلن بيرزلى القنصل العام الأمريكى فى مصر فى رسالة إلى وزير خارجيته ثم فى تقرير مطوّل أنه من الممكن بل ومن السهل قيام تجارة مربحة بين مصر والولايات المتحدة إذا وجدت المواصلات المباشرة المنظمة بينهما ، لأن مصر يمكنها أن تصدر إلى الولايات المتحدة البن والبلح والصمغ والعاج وريش النعام والصوف والخرق والجلود ، بينما تستطيع الولايات المتحدة أن تصدّر إلى مصر الآلات وخشب البناء والزيت والبترول والأحذية والجلود والأثاث وآلات الزراعة والرى [٤] .

---

(١) Ibid., 13, 11, 1861.

(٢) Ibid., 18, 6, 1863.

(٣) American Archives. From the U.S. Consul General, Alexanria 1, 6 1853. Richard B. Jones رتشارد ب . جونز

(٤) Ibid., Cairo, 30, 4, 1873. Les Archives Europeennes d'Ismail No. 21, 1. Rapport par Beardsley, Caire. 15, 9, 1873, pp. 36-38.

هكذا بذل قناصل الولايات المتحدة العامون في مصر جهوداً محمودة لإقامة العلاقات التجارية بين مصر و بلادهم ، وتنمية تلك العلاقات .

٢ — بعثة هدجسن :

انتهت الحرب الأولى بين السلطان ومحمد على بعقد اتفاقية كوتاهية في مايو سنة ١٨٣٣ ، وبها أصبح محمد على والياً على سوريا بجميع أقسامها وإقليم أطنه على ساحل آسيا الصغرى ، فضلا عن الأقاليم التي في حوزته من قبل وهى مصر وبلاد العرب والسودان وجزيرة كريت .

هكذا اتسعت الأقاليم التي يحكمها محمد على مما دعا رئيس الولايات المتحدة إلى تعيين "وليم ب . هدجسن" المترجم بالسفارة الأمريكية في القسطنطينية مندوباً خاصاً في مصر للتأكد من مدى الرغبة في إقامة علاقات تجارية مع محمد على منفصلة عن العلاقات التجارية مع الباب العالى ، ومدى استطاعة ذلك من الوجهة العملية (١) .

وقد أرسل وزير الخارجية إلى هدجسن تعليمات مفصلة عن بعثته هذه مؤرخة ١٠ / ١٠ / ١٨٣٣ تتلخص فيما يلى :

١ — التأكد من مدى سلطة محمد على في عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية ، ومدى استطاعة الدخول معه في اتفاق لمصلحة التجارة الأمريكية .

٢ — الوقوف على حالة القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالى .

٣ — معرفة أحوال الزراعة والصناعة والتجارة في مصر ، وبيان أحسن الوسائل لإقامة العلاقات التجارية وتحسينها بين الولايات المتحدة والأقاليم التي يحكمها محمد على .

٤ — الانتهاء من مهمة البعثة في مصر في مدى ثلاثة أشهر ابتداء من الوصول إليها .

---

(1) American Archives. vol. VI Instructions from the Secretary of State to William B. Hodgson Regarding his Mission to Egypt, Washington, 10, 10, 1833.

٥ — الرجوع إلى واشنطن حيث يقدّم تقريراً تاماً مفصلا من موضوع البعثة إلى وزارة الخارجية . وذلك بعد جمع كل المعلومات اللازمة التى تمكن رئيس الولايات المتحدة من الحكم على قيمة العلاقات التجارية القائمة أو التى يمكن قيامها مع الأقاليم التى يحكمها محمد على ، وكذلك على صلاحية و إمكان الدخول معه فى اتفاقات بشأن تلك العلاقات[١] .

تسلم "هدجسن" تلك التعليمات فى ٣ يوليه سنة ١٨٣٤ ، وقام من القسطنطينية فى ٧ يوليه فى طريقه إلى مصر[٢] ، فوصل إلى الاسكندرية فى ٢٤ أغسطس ، وخرج من الحجر الصحى فى ١٣ سبتمبر[٣] .

وبعد خروجه بأيام قلائل قابل محمد على بواسطة "جون جليدون" المندوب القنصلى للولايات المتحدة فى مصر ، كما قابل "بوغوص" ناظر الخارجية والتجارة . وكانت نتيجة مقابلاته لها سارة جداً إذ اشتمل الحديث على الأمل فى قيام اتصال بين البلدين فى المستقبل أوثق مما كان عليه إذ ذاك ، كما بحثت بكل سرور التجارة المنتظرة بينهما ، وأحصيت السلع التى تقوم على أساسها تلك التجارة[٤] .

وفى ٢٩ سبتمبر غادر "هدجسن" الاسكندرية إلى القاهرة عاصمة مصر[٥] . وفيها قابل حبيب أفندى وهو كتخدا محمد على الذى تلقاه بالبشر والسرور وزوده بوصف طويل لموارد مصر الزراعية . ومن القاهرة سار "هدجسن" فى النيل حتى وصل إلى مصنع تكرير السكر فى الريرمون فزاره ، كما زار فى الطريق مصانع القطن فى بنى سويف والمنيا وملوى . ومن ملاحظاته الشخصية فى تلك الزيارات حصل على فكرة صحيحة عن موارد مصر الزراعية والصناعية وعن حالتها السياسية والاجتماعية ، وبعد زياراته هذه رجع "هدجسن" إلى الاسكندرية ، ثم غادرها فى ٥ نوفمبر فى طريقه إلى الولايات المتحدة فوصل

(١) Ibid.
(٢) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Constantinople, 7, 7, 1834.
(٣) Ibid., Alexandria, 25, 8, 1834 and 28, 9, 1834.
(٤) Ibid., 28, 9, 1834. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 55.
(٥) Ibid., Alexandria, 28, 9, 1834.

إلى مالطة فى أول ديسمبر ومكث فى المحجر الصحى بها ٢٠ يوماً مضاها فى تجهيز تقريره المستمد من مصادر متعددة ووثائق بلغات مختلفة [١].

وبعد وصول « هدجسن » إلى وشنطن قدم إلى وزير الخارجية تقريراً مؤرخا ٢ مارس سنة ١٨٣٥ عن موضوع بعثته إلى مصر [٢].

وكان قد أرسل من قبل إلى وزير الخارجية الأمريكية عدداً من الرسائل تتصل ببعثته منها : رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٨٣٤ ، وفيها ذكر بعض المعلومات عن القطن والأفيون فى مصر ، وبين مدى التجارة بين الاسكندرية والولايات المتحدة [٣] ، ورسالة أخرى من الاسكندرية بتاريخ ٢٨ سبتمبر وفيها وصف مقابلاته لمحمد على وبوغوص ، وبين العلاقات بين محمد على والسلطان ، وشرح الخلاف بين « جليدون » المندوب القنصلى للولايات المتحدة « وكامبيل » القنصل العام الانجليزى [٤] ، ورسالة ثالثة من المحجر الصحى فى مالطة بتاريخ ٢ ديسمبر وفيها وصف مقابلته لحبيب أفندى كتخدا محمد على ، وذكر زياراته لمصانع القطن فى بنى سويف والمنيا وملوى ومصنع تكرير السكر فى الريرمون ، وزيارة محمد على التفتيشية للوجه البحرى ، واحتكاره للتجارة . كما وصف حالة الفلاحين المصريين [٥] .

تلك هى المعلومات التى ذكرها « هدجسن » فى بعض رسائله إلى وزير الخارجية . أما تقريره الذى قدمه فى وشنطن فهو تقرير مفصل بحث فيه الموضوعات الثلاثة التى جاءت فى تعليمات وزير الخارجية ، كما ذكر فيه نتيجة ملاحظاته فى مصر عن موضوعات أخرى لا تدخل مباشرة فى التعليمات ولكنها ذات أهمية لوزارة الخارجية ، وكذلك أرفق بالتقرير بحثاً عن الحاصلات الأمريكية والمصرية التى يمكن أن تقوم على أساسها تجارة مباشرة بين البلدين ، فضلا عن النقود والموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر ، وتجارة الصومال [٦] .

(١) Ibid., Lazaretto of Malta, 2, 12, 1834 and 13, 12, 1834.
الريرمون بلدة بالقرب من ملوى — كتخدا = وكيل .

(٢) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p 29.

(٣) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834.

(٤) Ibid., 28, 9, 1834. كامبيل Campbel

(٥) Ibid., Lazaretto of Malta, 2, 12, 1834.

(٦) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 29, 45.

بحث هدجسن فى تقريره الموضوع الأول من تعليمات وزير الخارجية وهو مدى سلطة محمد على فى عقد المعاهدات فشرح العلاقات بين محمد على والسلطان مبيناً استقلال محمد على الفعلى وتبعيته الشكلية للسلطان ، ثم ذكر أن محمد على لم يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، كما لم يعقد معها اتفاقات تجارية مستثنياً من ذلك اتفاقا من المتوقع إبرامه مع الحكومة الانجليزية لتنظيم عوائد المرور على البضائع الانجليزية الآتية من الهند أو الذاهبة إليها بطريق الخط الحديدى الذى ينتظر إنشاؤه قريبا بين السويس والقاهرة . وأخيراً بين هدجسن موقف كل من بريطانيا وفرنسا والروسيا من محمد على [1] .

وفى الموضوع الثانى وهو حالة القنصليات المختلفة فى مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالى ، اعتمد هدجسن على المعلومات التى أمدّه بها كل من القنصل العام البريطانى والقنصل العام الروسى والتى أيد صحتها بوغوص ناظر الخارجية المصرية [2] .

بدأ هدجسن الموضوع بالكلام عن البراءات فذكر أن القناصل فى مصر قدّموا براءاتهم المعطاة لهم من الباب العالى إلى محمد على ما عدا القنصل الفرنسى وقنصلين آخرين من قناصل الدول الصغرى لأن براءاتهم لم تأت بعد من القسطنطينية . غير أن محمد على كان يكتفى بأمر تعيين القنصل دون الاهتمام بالبراءة . أما وكلاء القناصل فى مصر ومن دونهم من الوكلاء فلا يعطون براءات بل يقومون بأعمال وظائفهم بمقتضى أمر من محمد على [3] .

وذكر هدجسن اسم القنصل العام فى مصر لكل من بريطانيا وفرنسا والروسيا وهو فى نفس الوقت مندوب سياسى لبلاده ، وكذلك اسم القنصل العام لكل من النمسا وسردينيا وهولنده والسويد وتسكانيا وصقلية ، وأيضاً اسم قنصل كل من أسبانيا والدانمرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الامريكية [4] .

---

(١) Ibid., pp. 29-33.

(٢) Ibid., p. 33.

(٣) Ibid., pp. 33-35.

(٤) جاء بورنج إلى مصر فى سنة ١٨٣٧ وغادرها فى السنة التالية وقد ذكر فى تقريره أن لكل من أسبانيا واليونان قنصلا عاما فى مصر . (Bowring: Op. cit., p. 81.) . كان لقب جون جليدون مندوبا قنصليا ولكنه فى نفس الوقت يقوم بأعمال قنصل الولايات المتحدة فى الأسكندرية .

وأثبت مرتبات بعضهم ، كما ذكر بياناً بالموظفين فى القنصلية ، وشرح وظائفهم وواجباتهم فقال : إن القنصل العام فى مصر يشرف على شؤون بلاده السياسية والتجارية فى مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت ، ويتصل بمحمد على مباشرة ، ويبعث رسائله رأساً إلى وزارة خارجية بلاده بينما يرسل صوراً من الرسائل الهامة إلى سفيرها فى القسطنطينية . ويقيم كل من القنصل العام الانجليزى والفرنسى والروسى فى الاسكندرية صيفاً وفى القاهرة شتاء تبعاً لمكان انعقاد ديوان محمد على لأنه فى نفس الوقت مندوب سياسى لبلاده . أما القناصل العامون الآخرون والقناصل ومنهم عدد يشتغل بالتجارة فإنهم يقيمون باستمرار فى الاسكندرية . وللقنصل ولاية قضائية فى المسائل المدنية والجنائية على رعايا دولته فى مصر فيفصل بينهم فى جميع الدعاوى أو يعهد بذلك إلى لجنة تحكيم . وفضلا عن تلك السلطة القضائية فإن القنصل يأخذ من السفن التى تحمل البضائع إلى الموانى التابعة لدائرة اختصاصه رسوماً معينة تبعاً لتعريفة محددة [1] .

وكل قنصل يمثله فى القاهرة وهى العاصمة وكيل قنصل ، كما يوجد وكلاء قناصل فى رشيد ودمياط ولا يوجد فى غير تلك الأماكن الثلاثة فى مصر وكلاء قناصل لأية دولة إلا بريطانيا حيث لها وكلاء فى السويس والقصير على البحر الأحمر ، وفى قنا على النيل ، وفى جده ومخا على ساحل بلاد العرب . ولهؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليها ، والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز [2] .

أما مأمور القنصلية فتناط به الشؤون القضائية ويقوم بالأعمال الكتابية فى المحكمة القنصلية ، ويحفظ المحاضر ، ويسجل أعمال القنصلية ، ويحفظ ويسجل الوصايا والعقود والمستندات القانونية الأخرى لرعايا دولته ، كما تودع عنده النقود ، ويعهد اليه بأموال القنصلية [3] .

---

(١) American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, pp. 35-38.
(٢) Ibid., p. 37.
(٣) Ibid., pp. 37-38.

ولما كان الفصل فى القضايا بين المصريين ورعايا الدول الأجنبية فى مصر فى يد محمد على أو من ينيبه ، فإن مترجم القنصلية يحضر محاكمة الأجنبى التابع لدولته سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه [1] .

وفضلا عن هؤلاء الموظفين كان بالقنصليات الفرنسية والروسية والنمساوية والسردينية ملحقون وهم طلبة يدرسون اللغات الشرقية توطئة لتعيينهم مترجمين ثم قناصل بعد ذلك [2] .

وكان بالقنصلية البريطانية أيضاً سكرتير خاص وقواصان أى حارسان تركيان وشخصان آخران للمراسلة [3] .

واليك قائمة بأسماء الجهات التى يعين فيها عادة القناصل ووكلاء القناصل فى الأقاليم التى يحكمها محمد على كما ذكرها هدجسن :

فى مصر : الاسكندرية والقاهرة ورشيد ودمياط .

فى فلسطين : القدس ويافا .

فى باشوية عكا : عكا وصيدا وبيروت .

فى باشوية طرابلس : اللاذقية وطرابلس .

فى باشوية حلب : الاسكندرونة وحلب .

فى باشوية دمشق : دمشق .

فى جزيرة كريت : خانيا وقنديا [4] .

تلك هى المعلومات التى ذكرها هدجسن فى تقريره عن النظام القنصلى فى مصر وهو الموضوع الثانى من تعليمات وزير الخارجية . أما الموضوع الثالث فهو أحوال الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، وأحسن الوسائل لإقامة العلاقات التجارية وتحسينها بين الولايات المتحدة والأقاليم التى يحكمها محمد على .

(١) Ibid., p. 38.

(٢) Ibid., p. 36.

(٣) Ibid., p. 36

(٤) Ibid., p. 42.
منذ أن فتح محمد على سوريا عينت بريطانيا قنصلا عاما لها فى دمشق تابعاً لقنصلها العام فى مصر .

بدأ هدجسن الموضوع الثالث بصادرات مصر ووارداتها فى سنة ١٨٣٢ فذكر أن قيمة الصادرات بلغت ٨٩٥٥٦٤٨ دولاراً وأن قيمة الواردات بلغت ٧٩٦٩٣٨٩ دولاراً ؛ ثم بين مقدار تجارة مصر فى تلك السنة من صادرات وواردات بالدولارات مع كل من النمسا وانجلترا وفرنسا وجزر الايونيان واليونان ومالطة وسردينيا والولايات البابوية وتسكانيا وتركيا والسويد ، ثم أورد قائمة مفصلة بالصادرات المختلفة والواردات المتنوعة التى صدرتها مصر إلى الدول أو استوردتها منها فى سنة ١٨٣٢ [١] . .

ثم قرر هدجسن أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر إذ ذاك كانت غير مباشرة ، ولذلك لم تظهر فى قائمة الصادرات والواردات . ولكنه فى نفس الوقت أرفق بتقريره بحثاً بين فيه الحاصلات الأمريكية والمصرية التى يمكن على أساسها قيام تجارة مباشرة بين البلدين [٢] .

وفى ذلك البحث قرر هدجسن أن الحاصلات الأساسية فى مصر والولايات المتحدة متشابهة ، فكلاهما ينتج القطن والأرز والحبوب والسكر ، ولذلك لايمكن قيام تجارة على أساس تلك الحاصلات الهامة . غير أن فى مصر سلعاً ترد إلى الولايات المتحدة عن طريق التجارة غير المباشرة مما يشجع على إقامة تجارة مباشرة مع الإسكندرية [٣] . وذكر هدجسن الحاصلات المصرية التى تلائم السوق الأمريكية مبيناً سعر كل منها ، والحاصلات الأمريكية التى تلائم سوق الاسكندرية مبينا المقدار المطلوب من كل منها مع سعره فى مصر ، وذلك رغبة فى إرشاد التجار الأمريكيين . وإليك ما ذكره من الحاصلات المصرية :

الصمغ العربى ، وصمغ جدة ، والصمغ العنبرى ، وصمغ البخور ، والصمغ المر ، والعلقم ، وملح النوشادر ، والأفيون ، والسنامكى ، وصبغة الكولا ، والعفص الحلبى ، والحناء ، والملح ، والنطرون ، وملح البارود ، وبذر الكتان ، وبذر البرسيم ، والسمسم ، والحس ، والقرطم ، والبلح ، والكتان ، والمنسوجات البيضاء ، وريش النعام ، والترمس .

(١) Ibid., pp. 43-44.
(٢) Ibid., p. 45.
(٣) Ibid., p. 44

أما الحاصلات الأمريكية التي ذكرها فهي : الفحم ، والقطران ، والقار ، والراتينج (القلفونيا) ، وعطر التربنتينا ، وخشب الموجني ، وخشب القديسين ، وأخشاب الصبغة ، والروم ، وورق التبغ ، والتبغ ، وستة أنواع من السمك ، والمأكولات من لحم وجبن وزبد وبقسماط وبسكويت ودقيق ، والفلفل ، والبهار ، والقرنفل ، والسكر ، والشموع ، ودهن رأس الحوت ، والشاى ، والقرمز الأسود ، والعشبة ، والمنسوجات القطنية ، ومنسوجات الهند الشرقية ، والنحاس ، والرصاص ، والحديد ، وزيت الحوت ، وقشر البلوط للصباغة ، والأخشاب ، والمجاديف ، والرصاص الخام ، والاسبيداج ، والسلاقون [1] .

تلك هي الحاصلات المصرية والأمريكية التي رأى هدجسن أن في الاستطاعة قيام تجارة مباشرة بين البلدين على أساسها . وقد أتبعها بملاحظات هامة للتجار الأمريكيين منها أن معظم الصادرات المصرية تباع بأرخص الأثمان في فصل الشتاء ، وأن حاصلات بلاد العرب تأتى إلى مصر في يناير ، وأن الصادرات ليست عليها رسوم أما الواردات فتدفع عنها رسوم مقدارها ٣ ./. من قيمتها ، وأن بيع الحاصلات المصرية يكون إما نقداً وإما بكمبيالات تستحق الدفع بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر على حسب نوع البضاعة ، وأن السفن الأمريكية تستطيع عند عودتها أن تأخذ حمولتها من الزيت والنبيذ والفوة والفاكهة من الأقاليم المجاورة لمصر وهي سوريا وقبرص وكريت وساحل آسيا الصغرى [2] .

وكذلك أثبت هدجسن في ذلك البحث المرفق بالتقرير بياناً بالنقود والموازين والمكاييل والمقاييس في مصر ، كما شرح تجارة الصومال مبيناً صادراتها ووارداتها وبعض الملاحظات عنها [3] .

هكذا أثبت هدجسن في بحثه المرفق بالتقرير أنه من المستطاع قيام تجارة مباشرة بين مصر وبلاده .

وقد ذكر هدجسن في تقريره كما سبق أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر إذ ذاك كانت غير مباشرة . وأتبع تلك الحقيقة ببيان عن حركة السفن التجارية

---

(1) Ibid., pp. 14 - 23.

(2) تستخرج من جذور نبات الفوة صبغة حمراء — Ibid., pp. 18 - 19, 23.

(3) Ibid., pp. 23 - 28.

فى ميناء الاسكندرية من منتصف سنة ١٨٣٣ إلى منتصف سنة ١٨٣٤ ظهر منه أن الولايات المتحدة لم تكن لها سفينة واحدة بين السفن التجارية التى وصلت إلى الاسكندرية فى تلك المدة وعددها ٦٣٤

ولم يكن عدد السفن التجارية التى تصل إلى الاسكندرية سنوياً ثابتا بل يزيد أو ينقص تبعاً لمقدار الإنتاج ومدى الطلب ، ولذا فقد بلغ عددها فى بعض السنين ١٢٤٠ سفينة [١] .

ويقرر هدجسن أن الواردات إلى الدولة العثمانية حرة من القيود ، ورسومها قليلة إذ يدفع الأجانب المتمتعون بالامتيازات الأجنبية ضريبة على الواردات مقدارها ٣ ٪ بينما يدفع المسلمون ٤ ٪ والذميون ٥ ٪ ، فضلا عما يدفعونه من إتاوات جبرية وعوائد مرور لا يدفعها الأجانب . وتلك القواعد التجارية كانت سارية فى مصر إذ ذاك لأنها جزء من الدولة العثمانية ، ولذا كانت الضريبة على الواردات الأجنبية ٣ ٪ وفى نفس الوقت لا تفرض على السفن رسوم على حمولتها ولا تفرض عليها عوائد ميناء اللهم إلا نصف دولار أو دولاراً واحداً مقابل إذن التخليص من الجمرك . ونتج عن تلك الضريبة القليلة على الواردات الأجنبية أن فرض محمد على ضرائب مباشرة ثقيلة على الصناعة المحلية والثروة الزراعية ، كما أصبحت الصناعة المصرية بدون حماية أمام رؤوس أموال الأجانب ومهارتهم ، فضلا عن حرمان التجارة من الحماية والتشجيع [٢] .

وتبعاً للنظام التجارى فى مصر ، كان للدول التى بينها وبين الباب العالى معاهدات ، الحق فى التجارة مع مصر فلا تفضل إحداها على الأخرى ولا تمنح امتيازات خاصة ، كما لا توضع عراقيل فى سبيل رعايا تلك الدول الذين يتجرون مع مصر ، علماً بأن قنصل كل دولة يتولى حماية رعاياها وممتلكاتهم ، وله عليهم ولاية قضائية فى الشئون المدنية والجنائية [٣] .

ونتج عن المزايا السابقة التى يتمتع بها الأجانب فى الدولة العثمانية أن اشتدت الرغبة فى إنشاء القنصليات فيها وتهافت الأشخاص على مناصبها حتى أنهم كانوا

---

(١) Ibid., p. 45.
(٢) Ibid., pp. 46 - 48.
(٣) Ibid., p. 47.

يعرضون أحياناً آلافاً من الدولارات للحصول على أحد تلك المناصب . وذلك لأن القنصل أصبح — تبعاً للعرف الناتج من سوء استخدام الامتيازات — يحمى أرواح الرعايا المسلمين والذميين وممتلكاتهم من ظلم السلطات التركية وابتزازها الأموال ، ونظير تلك الخدمات يحصل القنصل على المال [١] .

هكذا شرح هدجسن القواعد التجارية فى مصر ، وبين أثرها . وبعد ذلك أثبت فى تقريره بياناً مفصلا عن إيرادات مصر ومصروفاتها فى سنة ١٨٣٣ ، وقد بلغت الإيرادات ١٧,٦١٨,٥٠٠ دولار بينما بلغت المصروفات ١٥,٥١٥,٥٠٠ دولار [٢] .

واختتم هدجسن تقريره ببحث كيفية إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيفية تنمية تلك العلاقات ، فاقترح تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية لحماية مصالحها التجارية ورعايتها فى مصر وسوريا وبلاد العرب وذلك للأسباب الآتية :

١ — اتساع الأقاليم التى يحكمها محمد على : تمتد تلك الأقاليم من جبال طوروس فى آسيا الصغرى إلى جبال الحبشة فى الجنوب ، وتشمل سوريا ومصر وسنار والحجاز وجزيرة كريت وهى أقطار غنية آهلة بالسكان تنتج للتجارة الخارجية ما قيمته خمسة وعشرون مليوناً من الدولارات تقريباً ، ويبلغ عدد سكانها تسعة ملايين ، وتطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر وفى كل منهما تجارة واسعة للولايات المتحدة ، فقد كادت الولايات المتحدة فى وقت من الأوقات تحتكر بن اليمن ، وتقدر صادراته بمليون من الدولارات ، ولا يزال الأمريكيون إذ ذاك يمدون أوربا بذلك البن . ويزمع محمد على فتح اليمن فإذا تمكن من ذلك قويت الأسباب التى من أجلها يجب تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية . وفضلا عن ذلك فإن للولايات المتحدة تجارة غير مباشرة مع مصر وسوريا وجزيرة كريت ، ومن الممكن قيام تجارة مباشرة مع مصر على أساس الحاصلات المصرية والأمريكية التى ذكرت

---

(١) Ibid., p. 48.

(٢) Ibid., pp. 48-51.

فى البحث المرفق بالتقرير ، مع العلم بأن دار الصناعة البحرية بالاسكندرية قد حصلت على بعض الإمدادات من الولايات المتحدة [1] .

٢ — نفوذ محمد على الفعلى فى الأقاليم التى يحكمها : تتمتع تجارة الولايات المتحدة فى الدولة العثمانية بالامتيازات الأجنبية إلا أن تنفيذها فى الأقاليم التى يحكمها محمد على بيده هو لأن الباب العالى لم تعد له أية سلطة فى إدارة شؤون مصر ، كما أن شروط المعاهدة بين الولايات المتحدة والباب العالى التى تضمن للأمريكيين سلامة أرواحهم وأملاكهم فى مصر وسوريا لا تنفذ إلا بوساطة محمد على ، مع العلم بأن فى سوريا من الأمريكيين عدداً من الأسر والارساليات الدينية ، وقد رفع الظلم عن أحدهم بوساطة المندوب القنصلى فى مصر بينما القائم بأعمال السفارة الأمريكية فى القسطنطينية لم يستطع ذلك . ولذا يجب أن يكون تقديم الشكاوى إلى محمد على عن طريق القنصل العام الأمريكى فى مصر . وفضلا عن ذلك فإن الحكومات الأوربية أرسلت تفويضات جديدة إلى وكلائها فى مصر تجعلهم قناصل عامين فى مصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على . وذلك مجاراة منها لمقتضيات الظروف وتحقيقاً لرغبات محمد على [2] .

٣ — رغبة محمد على : أبدى محمد على رغبته فى تعيين الولايات المتحدة قنصلا عاماً لها فى مصر ، كما سأل بوغوص ناظر الخارجية المصرية هدجسن عن مدى استعداد الولايات المتحدة لتعيين قنصل عام لها فى مصر حتى يكون مندوبها مساوياً فى الدرجة لمندوبى الدول الأخرى ، وذلك فضلا عن أن محمد على يتطلع إلى تأييد الدول الأجنبية فإن أرسلت اليه الولايات المتحدة وكيلا مساوياً فى المرتبة لوكلاء الدول الأوربية كان ذلك فى صالح تجارتها فى المستقبل [3] .

هذه هى الأسباب التى بنى عليها هدجسن اقتراحه بضرورة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية .

---

(١) Ibid., pp. 52 - 53.
(٢) Ibid., pp. 53 - 55.
(٣) Ibid., pp 55 - 56.

وقد وضع هدجسن مشروعاً لنظام القنصلية العامة الأمريكية فى مصر كما يلى :

يجب أن يكون لقب القنصل العام للولايات المتحدة فى الاسكندرية « القنصل العام لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » حتى يكون مماثلا فى ذلك لغيره من المندوبين الأجانب ، كما يجب أن يكون له نفوذ على قناصل الولايات المتحدة ووكلائهم الموجودين فى دائرة اختصاصه ، بحيث يكاتبونه ويقدمون اعتراضاتهم على السلطات المحلية إلى الحكومة العليا عن طريقه ، ولا يقوم وكلاء القناصل بتعيين مندوبين أقل منهم دون موافقته .

وتبعاً لذلك النظام يكون موظفو القنصلية العامة ومرتباتهم كما يأتى :

القنصل العـام	٣٠٠٠	دولار
تلميذ قنصلية (يدرس اللغات ويعمل سكرتيراً ومأمور قنصلية)	٦٠٠	«
مترجم	٣٠٠	«
قواص (حارس تركى)	١٢٠	دولاراً
" مراسلة " (تركى)	٦٠	«
المجموع	٤٠٨٠	دولاراً

وفضلا عن تلك المرتبات تحتاج القنصلية العـامة فى مصر إلى نفقات إضافية .

ومن الضرورى أن يكون للقنصلية العامة الأمريكية فى مصر فى أول أمرها مترجم من الإفرنج يحل محله فى آخر الأمر مترجم أمريكى هو تلميذ القنصلية بعد أن يدرس اللغات الشرقية . ويجب أن يكون تلميذ القنصلية من خريجى إحدى الكليات[1] .

تلك هى المعلومات والاقتراحات التى ذكرها هدجسن فى تقريره ورسائله عن بعثته فى مصر ، تلك البعثة التى كان غرضها التأكد من مدى الرغبة فى إقامة علاقات تجارية مع محمد على منفصلة عن العلاقات التجارية مع الباب العالى ، ومدى استطاعة ذلك من الوجهة العملية .

(١) Ibid., pp. 56 - 59.

وقد تمكن هدجسن من استيفاء البحث فى الموضوعات التى تتصل بمهمته فى مصر وأثبت أن من الممكن قيام علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر، كما اقترح تعيين قنصل عام لبلاده فى الاسكندرية لرعاية مصالحها التجارية فى مصر وسوريا وبلاد العرب . وعلى الرغم من أن هدجسن تقدم باقتراحه هذا إلى وزير الخارجية فى تقريره المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ فان أول قنصل عام للولايات المتحدة لم يصل إلى مصر إلا فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩

هكذا كانت جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقات تجارية مع مصر ، وتنمية تلك العلاقات . فعينت مندوبا قنصليا لها فى الاسكندرية فى سنة ١٨٣٢ ، ثم أرسلت هدجسن فى بعثة خاصة إلى مصر فى سنة ١٨٣٤ ، ثم منحت مندوبها القنصلى لقب قنصل فى سنة ١٨٣٥ ، ثم جاء إلى مصر أول قنصل عام لها فى فبراير سنة ١٨٤٩ ، وأخذ قناصلها العامون منذ ذلك الوقت فى خدمة علاقاتها التجارية مع مصر .

ثانيا — جهود مصر :

أما مصر فقد بذلت هى الأخرى جهوداً محمودة لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وتنمية تلك العلاقات . وإليك تلك الجهود :

عنى ولاة مصر بإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وتنميتها ، فعندما عين جون جليدون مندوبا قنصليا للولايات المتحدة فى مصر ، لم يتردد محمد على فى اعتماد تعيينه والسماح له بمباشرة أعماله على الرغم من صغر مرتبته بالنسبة لوكلاء الدول الأجنبية فى مصر إذ اعتبر تعيينه فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى قيامها وتنميتها[١] .

وكذلك أبدى محمد على فى سنة ١٨٣٤ رغبته فى أن يكون للولايات المتحدة قنصل عام فى مصر ، كما استفهم بوغوص ناظر خارجيته من هدجسن عما إذا كانت حكومته تنوى تعيين قنصل عام لها فى مصر حتى يتساوى مندوبها فى المرتبة مع مندوبى الدول الأخرى[٢] .

---

(١) Ibid., pp. 55 - 56.
(٢) Ibid., pp. 55 - 56.

وأيضاً عندما قابل هدجسن محمد على وبوغوص ، كتب إلى وزير خارجيته ينبئه بأن نتيجة مقابلاته سارة جداً ، وأن الحديث اشتمل على عبارات الأمل فى قيام اتصال أوثق بين البلدين فى المستقبل ، وأن إقامة علاقات تجارية بينهما بحثت بكل سرور(١) .

وقد أكد بوغوص لهدجسن فى مقابلتين خاصتين أن محمد على يقدر الولايات المتحدة تقديراً عظيماً ويرغب فى توثيق العلاقات معها أكثر مما هى عليه لاعتقاده أن فى ذلك فائدة متبادلة للبلدين (٢) .

وكذلك عرض محمد على محصول الأفيون فى مصر على تاجر أمريكى ، ولكن ذلك التاجر تنحى عن الشراء (٣) .

وأخيراً أراد محمد على أن يعتمد على الولايات المتحدة فى استيراد ما يحتاج اليه من المواد الخام والأدوات الحربية فى حالة قيام حرب ثانية بينه وبين السلطان واحتمال قطع علاقاته التجارية مع أوربا فى أثنائها . ولذلك أرسل إلى الولايات المتحدة جورج جليدون وهو ابن القنصل الأمريكى فى الإسكندرية للأغراض الآتية :

١ — شراء دائرة لتبييض الأرز ومعصرة لزيت بذر القطن .

٢ — استحضار ستة من الأمريكيين الميكانيكيين والمهندسين لمباشرة إنشاء الدائرة والمعصرة المذكورتين .

٣ — جمع بيانات وتقديرات ورسومات ومشروعات ونماذج واقتراحات عن جميع الموضوعات المفيدة لمصر ، وأيضاً تنشيط ادخال الآلات الأمريكية وغيرها .

٤ — مد التجار الأمريكيين بجميع المعلومات المتصلة بمصر وتجارتها رغبة فى إقامة العلاقات التجارية المباشرة بين البلدين .

---

(١) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 28, 9, 1834.

(٢) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 55.

(٣) Ibid., Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834.

وقد وصل جورج جليدون إلى الولايات المتحدة فى آخر يناير سنة ١٨٣٧ ، وقابل رئيسها فكلفه أن يقدم تقريراً عن العلاقات السياسية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة وتقريراً آخر عن القنصليات الأمريكية فى الأقاليم التى يحكمها محمد على ففعل ذلك ، وبعد أن أتم مهمته فى الولايات المتحدة رجع إلى مصر فوصل إلى الإسكندرية فى ٢١ مايو سنة ١٨٣٨ [١] .

هذه هى جهود محمد على لإقامة علاقات تجارية بين مصر والولايات المتحدة . أما سعيد فقد أعرب لقنصل الولايات المتحدة العام فى مصر فى سنة ١٨٥٤ عن شعور الصداقة العظمى نحو الولايات المتحدة ورغبته فى جعل الاتصال بها أوثق مما هو عليه ، كما عبر عن أمله فى أن يجد تجارها من مصلحتهم إقامة تجارة مع مصر لأنه سيلغى كل القيود التى فرضها سلفه على التجارة . وقد بدأ بإلغاء منع بيع الحبوب وتصديرها ، وكذلك الغاء العوائد المفروضة على المواد الغذائية عند دخولها المدن ، فضلا عن أنه سوف لا يسمح بأية احتكارات فيما بعد ، وقد طلب باخرة أمريكية فإذا أعجبته سيتوسع فى الطلب [٢] .

وكذلك عندما طلب القنصل العام للولايات المتحدة فى سنة ١٨٦١ التصريح لأصحاب المصانع الأمريكية باستيراد القطن المصرى بمناسبة حضور مندوب جمعية مانشستر للقطن إلى مصر ، وافق سعيد على ذلك الطلب ، وقرر معاملة أصحاب المصانع الأمريكية على قدم المساواة مع أمثالهم من البريطانيين فى الحصول على القطن المصرى ، كما صرح للقنصل العام الأمريكى بأنه لم يقصد مطلقاً بما قاله لمندوب جمعية مانشستر للقطن حرمان الأمريكيين من الحصول على نصيب مماثل فى الامتيازات التى أعطيت لأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين [٣] .

وفضلا عن تلك الجهود التى بذلها ولاة مصر لإقامة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة ، عمدت مصر إلى الدعاية لتجارتها فى الولايات المتحدة ،

---

(١) Ibid., From George Gliddon to the Secretary of State. New York, 15, 4, 1837, Alexandria, 10, 7, 1838.

(٢) Ibid., rom the U.S. Consul General, Alexandria, 18, 9, 1854.

(٣) Ibid., 13, 11, 1861.

فاشتركت في معرض نيويورك العام في سنة ١٨٥٣ إذ أرسلت اليه حاصلاتها الزراعية والصناعية [١] ، كما اشتركت في معرض فيلادلفيا في سنة ١٨٧٦ فكان لقطنها وسكرها وقع عظيم ، وقد منحتها هيئة التحكيم دبلومين بينت فيهما المزايا العظيمة لهذين المحصولين . وهكذا احتلت مصر مركزاً مشرفاً في فيلادلفيا ، وتركت في أمريكا ذكريات مؤثرة ، وبدأ الشعب الأمريكي وبخاصة التجار يوجهون اهتمامهم إلى ثروة مصر الزراعية وإلى مقدرة سكانها الإنتاجية ، ومن ثم قدمت بعض الطلبات إلى المنتجين المصريين [٢] .

٣ — مدى العلاقات التجارية

بدأت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية مع بعض بلدان البحرين المتوسط والأحمر قبل قيامها مع مصر فمنذ سنة ١٨٠٤ وهي تستورد من أزمير الأفيون وهو من السلع ذات الأهمية العظمى في التجارة الأمريكية ، ومنذ ذلك التاريخ أيضاً وهي تستورد البن من اليمن حتى أنها كادت في وقت من الأوقات تحتكره ، وكذلك كان لها قنصل عام في وجاقات الغرب قبل أن يكون لها مثل ذلك في مصر [٣] .

والسبب في تأخر قيام العلاقات التجارية الأمريكية مع مصر هو تشابه الحاصلات الأساسية في البلدين إذ أن كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر فلا يمكن قيام تجارة مباشرة بينهما على أساس تلك الحاصلات الهامة [٤] .

وعلى الرغم من رواج التجارة المصرية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر فان هدجسن يقرر أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر تجارة غير مباشرة ، ولذلك لم تظهر في قائمة الصادرات والواردات المصرية في سنة ١٨٣٢ [٥] ،

---

(١) Ibid., 17, 9, 1853.

(٢) Les Archives Europeennes de Règne d'Ismail No. 36/5 From H. Brugsch, Berlin, 20, 1, 1877.

(٣) American Archives. Letter from Hodgson to the Secretary of State, Alexandria, 25, 8, 1834. Report by Hodgson, 2, 3. 1835, pp. 52, 56.

(٤) Ibid., Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 14.

(٥) Ibid., pp. 44-45.

كما يقرر أن الولايات المتحدة تحصل على سلع مصرية عن طريق التجارة غير المباشرة [1] . ولذلك لم يكن هناك تاجر أمريكى واحد فى الاسكندرية بين التجار المقيمين فيها فى آخر سنة ١٨٣٧ وعددهم ٧٢ تاجرا ، كما لم تصل سفينة واحدة للولايات المتحدة إلى الاسكندرية بين السفن التجارية التى وصلت اليها فى السنوات ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ [2] .

وكذلك كانت تجارة الولايات المتحدة مع سوريا وجزيرة كريت غير مباشرة إذ كانت عن طريق أزمير [3] . مع العلم بأن محمد على استمر يحكمهما حتى أوائل سنة ١٨٤١

وعلى الرغم من أن تجارة الولايات المتحدة مع مصر كانت غير مباشرة فى ذلك العهد فان مواطناً أمريكيا باع سفينتين حربيتين لمحمد على فى سنة ١٨٢٥ وأخذ فى مقابلهما حاصلات مصرية [4] . كما وصلت من نيويورك الى الإسكندرية شحنة من خشب القديسين وخشب الموجنى وسلع أخرى لدار الصناعة البحرية التى أنشأها محمد على [5] ، وكذلك اشترى محمد على بعض مكابس القطن الأمريكية لتعبئة القطن المصرى وكان منها فى بولاق ستة مكابس فى حوالى سنة ١٨٣٨ [6] ، كما جلب محمد على من الولايات المتحدة دائرة لتبييض الأرز تدار بالبخار أنشئت فى رشيد وقام بإدارتها شخص جاء من تلك البلاد خصيصاً لذلك [7] .

وقد ذكر هدجسن فى تقريره المؤرخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ أن « بعض شحنات السفن ترسل الآن إلى الإسكندرية » [8] من الولايات المتحدة ، كما قرر فى بحثه المرفق بالتقرير أن التجار الأمريكيين قد بدأوا يدخلون سوق الأفيون المصرى فعلا للضاربة فى هذا العقار الذى يزيد ما به من مورفين ١٢٪

(١) Ibid., p. 14.
(٢) Bowring: Op. cit., pp. 74-76, 80.
(٣) American Archives, Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 53.
(٤) Ibid., p. 53.
(٥) Ibid., p. 53 Letter from Hodgson to the Secretary of State Alexandria, 25, 8, 1834.
(٦) Bowring: Op. cit., p. 20.
(٧) الوقائع المصرية عدد ٢٣ المحرم سنة ١٢٦٣
(٨) American Archives. Report by Hodgson, 2, 3, 1835, p. 53.

عما بالأفيون التركى ، وقد حلل الأفيون المصرى فى كل من لندن وبوسطن [1] .

هكذا بدأت بين مصر والولايات المتحدة تجارة مباشرة ولكنها ضئيلة وغير ثابتة حتى أن القنصل العام الأمريكى فى مصر كتب رسالة فى يونيه سنة ١٨٥٣ إلى وزير خارجيته يتعجب فيها من أن بلاده ليست لها سفينة تجارية واحدة فى السنة بين السفن التى تصل إلى الاسكندرية وتغادرها [2] . ومع هذا فقد صدّرت مصر من الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ٤٨٣ بالة من القطن فى سنة ١٨٥٢ و ٣٠٠ بالة من القطن فى سنة ١٨٥٣ [3] .

وأخذت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة تزداد ببطء ولكن على الرغم من زيادتها لم تكن فى سنة ١٨٦١ كافية لوضعها فى خانة منفردة فى قائمة الصادرات والواردات المصرية ، وكانت أهم صادرات مصر إلى الولايات المتحدة فى تلك السنة الخرق والصمغ ، بينما أهم وارداتها منها الآلات والأثاث والثلج . وقد بلغ عدد السفن الأمريكية التى وصلت إلى الاسكندرية فى تلك السنة ٢٤ من مجموع السفن الواردة وعددها ١٨٤٤ سفينة شراعية [4] .

وقد اضمحلت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية فى أبريل سنة ١٨٦١ حتى أن عدد السفن الأمريكية التى وصلت إلى الاسكندرية نقص من ٢٤ سفينة فى سنة ١٨٦١ إلى ٩ سفن فى سنة ١٨٦٢ من مجموع السفن الشراعية الواردة إلى الميناء فى تلك السنة وهو ٢٠٩٢ سفينة ، ثم إلى سفينة واحدة من نيويورك إلى الإسكندرية وسفينتين من الإسكندرية إلى نيويورك فى سنة ١٨٦٤ [5] .

غير أن تلك الحرب كانت فى نفس الوقت سبباً فى انتعاش تجارة مصر الخارجية لوقف تجارة الولايات المتحدة مع أوربا [6] ، إذ اشتد الطلب

---

(١) Ibid., pp. 14-15.
(٢) Ibid., from the U.S. Consul General, Alexandria, 1, 6, 1853.
(٣) Ibid., 10, 1, 1854.
(٤) Ibid., 27, 1, 1862.
(٥) Ibid., 3, 2, 1863, and 24, 2, 1865.
(٦) Ibid., 3, 2, 1863.

على القطن المصرى وارتفع متوسط ثمن القنطار منه من ١٢ ريالا فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالا فى سنة ١٨٦٢ و ٢٣ ريالا فى سنة ١٨٦٣ و ١/٤ ٣٦ ريالا فى سنة ١٨٦٤ و ٤٥ ريالا فى سنة ١٨٦٥ [١] ، فتوسعت مصر فى زراعته وزادت صادراتها منه من ٦٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ إلى ٨٢٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ و ١,٢٨٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٣ و ١,٧٣٦,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤ و ٢,٥٠٧,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٥ [٢] ، كما زادت قيمة تلك الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن من ٧,١٥٤,٤٠٠ دولار فى سنة ١٨٦١ إلى ٢٤,٦٠٣,٣٠٠ دولار فى سنة ١٨٦٢ و ٤٦,٧٨٢,٤٥٠ دولاراً فى سنة ١٨٦٣ و ٧٤,٢١٣,٥٠٠ دولار فى سنة ١٨٦٤ و ٧٧,٢١٥,٦٠٠ دولار فى سنة ١٨٦٥ [٣] وتبعاً لذلك زادت قيمة الصادرات المصرية من ١٨,٧١٧,٠٥٢ دولارا فى سنة ١٨٦١ إلى ٣٩,٠٣٤,٧٠١ دولارا فى سنة ١٨٦٢ و ٦٠,١٥٧,٢٩٥ دولارا فى سنة ١٨٦٣ و ٨٢,٢٢٨,٥٨٠ دولارا فى سنة ١٨٦٤ و ٨٤,٣٠٦,٧٥٠ دولارا فى سنة ١٨٦٥ ؛ غير أن ثمن القطن المصرى انخفض بعد انتهاء الحرب الأهلية حتى صار متوسط ثمن القنطار ١/٤ ٢١ ريالا فى سنة ١٨٦٦ ؛ وتبعاً لذلك نقصت مساحة القطن فى مصر عما كانت عليه ، فنقصت صادراته فى سنة ١٨٦٦ إذ بلغت ١,٧٨٥,٠٠٠ قنطار قيمتها ٥٧,١٢٠,٠٠٠ دولار ، مما أدى إلى نقص قيمة الصادرات المصرية فى تلك السنة إذ بلغت ٦٥,٣٥٢,٢٥٠ دولارا ، أى أنها نقصت نحو ١٩ مليوناً من الدولارات عن السنة السابقة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمته [٤] .

وكما زادت صادرات مصر من القطن فى الكمية والقيمة نتيجة لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية زادت صادراتها من بذرة القطن كمية ومقداراً وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن ، كما زادت قيمتها نظراً لاستخدامها فى صناعة الزيت والكسب مما رفع ثمنها كثيراً

---

(١) Crouchley: Op. cit., pp. 134-135.

(٢) American Archives. From the U.S. Consul General, Alexandria, 1, 4, 1866.

(٣) Ibid., 24, 2, 1865 and 17, 6, 1867.

الدولار = ٢٠ قرشا

(٤) Ibid., 17, 6, 1867.

فى السوق ، ونظراً لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوربا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها فى الصناعة والزراعة ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها فى سنة ١٨٦٢ أعلى من ثمن الأردب من القمح إلا أنه فى فبراير سنة ١٨٦٣ انخفض قليلا فأصبح ٣½ دولارات بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات[١] .

وقد بلغت صادرات الاسكندرية من بذرة القطن ٣٠٦,٢٥٤ أردبا فى سنة ١٨٦١ قيمتها ١,٢٢٥,٠٦٠ قرشاً و ٤٥,٣٥٩ أردبا فى سنة ١٨٦٢ قيمتها ٢,٦٧٥,٩٥٠ قرشا و ٧٢٦,٢٠٨ أرادب فى سنة ١٨٦٣ قيمتها ٤٧,٣٥٠,٠٠٠ قرش و ٩١٥,٤٠٠ أردب فى سنة ١٨٦٤ قيمتها ٥٣,٠٩٣,٠٠٠ قرش و ١,٢٩٢,٣٠٠ أردب فى سنة ١٨٦٥ قيمتها ٦٣,٥٢٥,٠٠٠ قرش . أما فى سنة ١٨٦٦ فقد نقصت صادرات مصر من بذرة القطن إلى ٧٠٥,٨٧٧ أردبا قيمتها ٤٢,٧١٤,٠٠٠ قرش وذلك تبعا لنقص كميتها وانخفاض ثمنها [٢] .

ويقابل الزيادة فى صادرات مصر من القطن وبذرته فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية نقص فى صادراتها من الحبوب والسكر . وذلك لأن مساحة القطن زادت على حساب مساحات الحبوب والقصب فنقصت صادرات الحبوب حتى انعدمت فى سنة ١٨٦٥ ، كما منعت الحكومة تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة ١٨٦٦ ، وصرحت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية من ٨ مارس سنة ١٨٦٤ إلى أول يوليه سنة ١٨٦٦ ، وبعد انتهاء المدة المحددة فى كل من المنع والاستيراد صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة فى الحالتين ، فعادت مصر إلى تصدير الحبوب إذ صدرت ٢٩٣,٩٥٤ أردبا من الحبوب فى سنة ١٨٦٦ منها ٢٧٩,٦٩٤ أردبا من الفول و ١٢,٥٣٨ أردبا من القمح ، وبلغت صادراتها من الحبوب فى السنة التالية ما يقرب من صادراتها منها

---

(١) Ibid., 3, 2, 1863.

(٢) Ibid , 24, 2, 1865. Douin : Op. cit., T. I. p. 264.

صادرات مصر من بذرة القطن فى سنة ١٨٦٢ أقل من السنة السابقة لها نظرا لاستخدام كمية كبيرة منها فى زراعة القطن المصرى الذى زادت مساحته فى تلك السنة .

فى سنة ١٨٦٣[1] . و إليك بياناً بصادرات الحبوب بالأرادب من ميناء الإسكندرية :

الصنف	سنة ١٨٦١	سنة ١٨٦٢	سنة ١٨٦٣	سنة ١٨٦٤	سنة ١٨٦٧
الفول	٦٠٧٩٦١	٣٩٠٠٠٠	٥١٠٧٠٠	٥٨٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
القمح	٩٣٨٥٣٤	١٢٩٣٨٧٧	٨٥٨٤٠٠	٨٧٠٠٠	٧٩٧٩٠٠
الذرة	٨٩٨٦	٨٣٠٣٣	١٥٣٠٠٠	١٤٠٠	٧٠٤٠٠
الشعير	١٩١١٧٦	٢٧٩٥٧٦	١١٥٩٠٠	٥٦٠٠	١٢٥٥٠٠
العدس	٥٣٧٤٨	٧٥١٨٥	٦٣٠٠٠	٣٧٠٠	٤٢٨٠٠ [2]

أما السكر فقد نقصت صادراته من ١٤١٤٨ قنطاراً فى سنة ١٨٦١ إلى ١٣٢٢٦ قنطاراً فى سنة ١٨٦٢و٧٦٥٧ قنطاراً فى سنة ١٨٦٣و٢٣٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٤و١٥٤٤ قنطاراً فى سنة ١٨٦٥و١٠٩٠ قنطاراً فى سنة ١٨٦٦ ، وفضلا عن ذلك النقص فى صادرات السكر المصرى لم يكن السكر النقى أو المكرر كافياً للاستهلاك المحلى مما أدى إلى استيراده من فرنسا وانجلترا . ولكن منذ سنة ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة للعناية بها تبعا لانخفاض ثمن القطن حتى زادت صادرات السكر المصرى من ٥٤٩٨٢ قنطاراً فى سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦,٦٠٥ قناطير فى سنة ١٨٧٤[3] .

تلك هى آثار الحرب الأهلية الأمريكية فى صادرات مصر . أما وارداتها فقد ازدادت هى الأخرى زيادة كبيرة تبعاً لزيادة القوة الشرائية عند المصريين وبخاصة أصحاب الأطيان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن ، وتبعاً لاستيراد الآلات للزراعة والرى وحلج القطن[4] .

(١) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 24, 2, 1865 and 19, 8, 1869. Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No 21/1 Rapport par Beardsley, Le Caire, 15, 9. 1873, p. 26. Douin : Op. cit., T. I. pp. 260, 283, T.II. pp. 119, 120.

(٢) American Archives. From the U. S. Consul General Alexandria, 24, 2, 1865. Douin : Op. cit., T. II p. 120.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 14, 11, 1876. Les Archives Europeenes de Règne d'Ismail, No 21/1. Rapport par Beardsley, pp. 23-24. Douin : Op. cit., T. I. pp. 263-264.

(٤) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 3, 2, 1863. Douin : Op. cit., T. I. p. 259.

هكذا انتعشت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية بينما اضمحلت تجارتها المباشرة مع الولايات المتحدة .

غير أن انتهاء الحرب فى سنة ١٨٦٥ أحدث تغييراً فى ذلك الوضع إذ بدأت الولايات المتحدة نشاطها التجارى فى الخارج فعادت تجارتها مع أوربا مما أدى إلى انخفاض ثمن القطن ونقص قيمة صادرات مصر ووارداتها ، وكذلك رجعت التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة إلى حالتها الطبيعية بعد فترة الاضمحلال فى أثناء الحرب فوصلت إلى الإسكندرية ٢٧ سفينة أمريكية من ابتداء سنة ١٨٦٩ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ من مجموع السفن التى دخلت الإسكندرية فى تلك الفترة وهو ١١٦٧٤ سفينة [١] .

وقد بلغت قيمة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة ٦,٣٦١,٧٨٤ قرشاً من ابتداء سنة ١٨٦٣ إلى نهاية سنة ١٨٧٢ من مجموع قيمة صادراتها وهو ١١,٢٧٣,١١٨,٨٤٨ قرشاً بينما بلغت قيمة وارداتها منها فى نفس المدة ١٣,١٦٧,١٠٦ قروش من مجموع قيمة وارداتها وهو ٥,١٤٠,٠٤٠,٧٩٥ قرشاً [٢] .

وفى سنة ١٨٧٢ وصلت إلى الإسكندرية خمس سفن شراعية أمريكية من مجموع السفن الواردة إلى الميناء فى تلك السنة وهو ٢٩٥٣ سفينة منها ٩١٨ باخرة . وقد غادرت السفن الأمريكية الإسكندرية فى نفس السنة [٣] .

وبلغت قيمة صادرات الإسكندرية إلى الولايات المتحدة فى تلك السنة ١٤٥,٣٧٩ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٦,٥٢٤,١٩٥ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٣٥٨,٠٠٠ دولار من مجموع قيمة وارداتها وهو ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً [٤] .

وفى سنة ١٨٧٣ بلغت قيمة صادرات الإسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٤٠,٢٩٣ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٥,١٩٤,٣٨٤ دولاراً ،

---

(١) Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail, No. 21/1. Rapport par Beardsly, Le Caire, 15, 9, 1873, p. 19.

(٢) Ibid., p. 28.

(٣) American Archives. From the U. S. Consul General, Cairo, 30, 4, 1873.

(٤) الصادرات إلى الولايات المتحدة فى تلك السنة هى البن والخرق والحديد القديم والصمغ والجلود والسنامكى أما الواردات منها فهى البترول Ibid .

بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٣٦٨,٣٢٢ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٣٢,٢٦٤,٧١٩ دولاراً [١] .

وفى سنة ١٨٧٥ وصلت إلى الإسكندرية ست سفن أمريكية حمولتها ٣٠٢٥ طناً من مجموع السفن التى دخلت الميناء فى تلك السنة وهو ٢٥٨٩ سفينة حمولتها ٨٣٢,١٢٧ طناً . وفى تلك السنة بلغت واردات الإسكندرية من البترول ٤,٣١٥,٠٠١ أقة منها ٣,٦٢٨,٢١٠ أقات من الولايات المتحدة [٢] .

وفى السنة التى نهايتها ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٧ دخلت الإسكندرية ثلاث سفن شراعية للولايات المتحدة وغادرتها ، وذلك من مجموع السفن الشراعية التى وصلت إلى الإسكندرية فى نفس المدّة وعددها ١٧١٣ ، بينما وصلت الميناء فى الفترة نفسها ٨٥٩ باخرة ليست بينها باخرة واحدة أمريكية [٣] .

وفى السنة التى نهايتها ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٧ بلغت قيمة صادرات الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٠٦,٩٢٩ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٢٦,١١٩,٨١٨ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك البلاد ٣٨٠,٨٧٩ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٦٨,٥٤٥,١٩٩ دولاراً [٤] .

وفى السنة التالية التى تنتهى فى ٣١ أغسطس سـنة ١٨٧٨ وصلت إلى الاسكندرية عشر سفن شراعية للولايات المتحدة وغادرتها ، وذلك من مجموع السفن الشراعية التى دخلت الميناء فى نفس المدة وعددها ١٢٣٣ سفينة ، بينما دخلت الميناء فى الفترة ذاتها ١٠٥١ باخرة ليست بينها باخرة واحدة أمريكية [٥] .

---

(١) Ibid., from the U. S. Consul General. Cairo, 22, 4, 1874.

(٢) Ibid., Cairo, 14, 11, 1876. Commercial Report for 1875. pp. 165-166.

كان البترول الوارد إلى مصر يأتى كله من الولايات المتحدة غير أن ربعه تقريباً يصل إليها عن طريق أوربا . وقد زادت واردات الاسكندرية من البترول من ٩٤١٥٠٠ أقة فى سنة ١٨٦٩ إلى ١٣٧٥٦٨٧ أقة فى سنة ١٨٧٠ و ٢٠٧٥٠٠٥ أقات فى سنة ١٨٧١ و ٥٢٣٧٥٦٨ أقة فى سنة ١٨٧٢

(Les Archives Europeenes du Règne d'Ismail No. 21/1. Rapport par Beardsly, Le Caire, 15, 9, 1873, p. 37).

(٣) Ibid., 12, 11, 1877. Commercial Report for the year 1876 - 1877, p. 150.

(٤) Ibid, 30, 12, 1878. Report for the year ending 31, 8, 1878, p. 86.

(٥) Ibid, p. 89.

وفى تلك السنة بلغت قيمة صادرات الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ٦٥٣٤٤ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٣٣,٥٨٣,٢٩٩ دولاراً ، بينما بلغت قيمة وارداتها منها ٤٣٧,٩٨١ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٥٧,١٥٤,٩٧٩ دولاراً[١] .

ويقرر القنصل العام الأمريكى فى مصر فى سنة ١٨٧٨ أن نحو ١٥٠,٠٠٠ جلد من جلود الماعز تشترى سنوياً من جده ، ويصدّر جزء كبير منها إلى الولايات المتحدة عن طريق قناة السويس ، ويقوم بتلك التجارة غالباً تجار من القاهرة[٢] .

وفى المدة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٩ كان نصيب الولايات المتحدة من صادرات مصر ٢,٠ ./· فقط[٣] .

هكذا كان مدى العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر . ومنه يتبين أن التجارة المباشرة بينهما لم تكن رائجة على الرغم مما بذله الطرفان من جهود لإقامتها وتنميتها . وقد قرر القنصل العام الأمريكى فى مصر فى فبراير سنة ١٨٦٥ أن التجارة المباشرة بين البلدين لم تكن فى يوم من الأيام نشيطة جداً[٤] ، كما قرر القنصل العام الأمريكى فى مصر فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٣ أن التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة زهيدة[٥] .

ويرجع عدم رواج التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر إلى سببين :

١ — تشابه الحاصلات الأساسية فيهما : كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر ، ولذلك لم يكن من الممكن قيام تجارة مباشرة على أساس هذه الحاصلات الهامة . وقد قرر هدجسن فى سنة ١٨٣٥ تلك الحقيقة ، ولكنه فى الوقت نفسه عمل قائمة بالحاصلات المصرية والأمريكية التى يمكن قيام تجارة مباشرة على أساسها بين البلدين . غير أن صادرات الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ تبين

---

(١) Ibid., p. 86.
استوردت الاسكندرية فى تلك السنة من الولايات المتحدة ٥٧٧٨٦٦٢ أقة من البترول.

(٢) Ibid., p. 87.

(٣) Crouchley : Op. cit , p. 174.

(٤) American Archives. From the U. S. Consul General, Alexandria, 24, 2, 1865.

(٥) Ibid., Cairo, 30, 4, 1873.

أن ما يقرب من ٧/٨ قيمة الصادرات من القطن و بذرته والقمح والشعير والسكر .
و إليك بيان ذلك :

القطن	٤٦١٨٢٩٩٢	دولاراً
بذرة القطن . .	٥٢٨٦٨١٩	»
القمح	٥٠٥٠٤٩٥	»
الشعير	٦٧٩١٥	»
السكر	٢٥٤٤٧٤١	»
المجموع	٥٩١٣٢٩٦٢	»

وبذلك لا يبقى من قيمة الصادرات إلا ٧,٣٩١,٢٣٣ دولاراً لجميع الصادرات الأخرى منها ١٤٥,٣٧٩ دولاراً قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة .

أما واردات الاسكندرية فى نفس السنة فقد بلغت قيمتها ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً منها ٣٥٨,٠٠٠ دولار فقط قيمة وارداتها من الولايات المتحدة وهى عبارة عن ثمن البترول الوارد من تلك البلاد [١] .

٢ — عدم وجود مواصلات منظمة ومباشرة بينهما : أدى ذلك إلى استيراد الولايات المتحدة بعض السلع المصرية عن طريق التجارة غير المباشرة ، إلا أن تلك السلع يمكن تحويلها إلى التجارة المباشرة إذا أنشئت بين البلدين مواصلات منظمة ومباشرة . وفى تلك الحالة تستطيع مصر أن تصدر إلى الولايات المتحدة السلع الآتية : البن ، والبلح ، والصمغ ، والعاج ، وريش النعام ، والصوف ، والخرق ، والجلود .

وقد بلغت قيمة صادرات الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ من هذه السلع ٣,٠٥٤,١٩٥ دولاراً من مجموع قيمة صادراتها وهو ٦٦,٥٢٤,١٩٥ دولاراً ، كما تستطيع مصر أن تستورد من الولايات المتحدة السلع الآتية : الآلات الحديدية ، وخشب البناء ، والزيت ، والبترول ، والأحذية ، والجلود ، والأثاث ، وقد بلغت قيمة واردات الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ من تلك السلع ٥,٤٨١,٥٧٣ دولاراً من مجموع قيمة وارداتها وهو ٢٩,٥١٤,٥٧٤ دولاراً [١] .

---

(١) Ibid., 30, 4. 1873.

(٢) Ibid., les Archives Europeenes de Règne d'Ismail No. 21/I. Rapport par Bearsley, Le Caire, 15. 9, 1873, pp. 36-38.

قسم الإحصاء

الحصر الشامل والعينة

للدكتور حسن محمد حسين
أستاذ الاحصاء بالكلية

الأسلوب الاحصائي :

أصبح الأسلوب الإحصائي كثير الاستعمال واسع الانتشار ، بل إنه يزداد ذيوعاً وشيوعاً بمرور الأيام نتيجة اكتساب الناس الثقة فيه وفي إمكانياته وفوائده .

وعند ذكر الإحصاء يتبادر إلى الذهن عادة جداول مملوءة بالأرقام التي تشرح ما هو واقع فعلا فيما يختص بظاهرة معينة مثل كميات القطن المنتجة من أنواعه المختلفة في إحدى السنوات ، أو مقادير الصادر من القطن في بضع سنوات مختلفة ، أو سعر قنطار القطن من نوع واحد وفي سنة واحدة في أسواق مختلفة . أو عدد سكان القطر المصري مثلا في سنوات التعداد الحديثة ، أو تقسيم سكان القطر إلى ذكور وإناث ، أو أميين وغير أميين ، أو تبعا للديانات المختلفة ، أو طبقاً لما يقومون به من أعمال لكسب عيشهم . إلى غير هذا وذاك من مئات الجداول التي تصدر عن مصالح الإحصاء وإدارات الإحصاء بالهيئات المختلفة سواء كانت حكومية أو غير حكومية . ولكن هذا التفسير للاحصاء ضيق محدود لا يكشف عن حقيقتها كاملة . فإن هذه الجداول لا تعدو أن تكون وسيلة لبيان الحقائق عن أشياء خاصة كما هي بصورة مرتبة لتسهيل استيعابها ومقارنتها ببعضها البعض وبغيرها مما قد يكون له بها علاقة . هذا بلا شك جانب هام مما يقوم به علم الإحصاء وهو ما يسمى بجمع البيانات وترتيبها وتلخيصها ، إلا أنه لا يعتبر كل شئ في الأسلوب الإحصائي بل ما هو إلا إحدى خطواته .

فالأسلوب الإحصائى يهدف دائماً إلى تحليل الماضى وفحص الحاضر بقصد محاولة التنبؤ للمستقبل . وهو فى ذلك متفق مع أساليب البحث العلمى الأخرى فالعلم لا يقف عند تحليله للماضى ولا يكتفى بفحصه للحاضر بل يتعدى هذا وذاك إلى محاولة التنبؤ للمستقبل مستفيداً فى ذلك بخبرة الماضى والحاضر . وبغير ذلك تنعدم الفائدة فى دراسة الماضى والحاضر .

المجتمع والعينة :

وجمع البيانات كخطوة من خطوات البحث الإحصائى له أهمية كبيرة جداً . إذ أنه لا جدوى إطلاقا من تحليل إحصائى واف متقن لبيانات جمعت بدون عناية كافية فجاءت ناقصة أو خاطئة . ولذلك كان أوّل ما يهتم به الباحث إقتصادياً كان أو اجتماعياً أو زراعياً أو غير ذلك أن يطمئن إلى جمع بيانات وافية سليمة عن موضوع بحثه . ولجمع هذه البيانات يقوم الباحث غالباً بعمل مسح أو استقصاء (Survey) فى المجتمع الذى يهمه بحثه . فإذا كان موضوع البحث هو الحالة الصحية لسكان الوجه البحرى كان المجتمع هو سكان الوجه البحرى ، وإذا أردنا دراسة المستوى الثقافى لجنود الجيش المصرى كان المجتمع هو هؤلاء الجنود جميعاً . وإذا أردنا دراسة حالة سوق الأوراق المالية فى فترة معينة كان المجتمع هو أسعار جميع الأوراق المالية المتداولة فى هذه السوق خلال تلك الفترة . أى أن المجتمع المدروس قد يتكوّن من أشخاص أو مقاييس ، وعلى العموم يقال إنه يتكوّن من مفردات . وعدد المفردات الداخلة فى تكوين أى مجتمع قد يكون محدوداً أو غير محدود . فعدد طلبة الكلية محدود ، وعدد سكان القطر المصرى فى لحظة معينة محدود ، وعدد حبات القمح فى عربة قطار معينة حمولتها ثمانية أطنان محدود لأن هذه الأشياء كلها يمكن عدّها مهما كثرت . ولكن عدد قطرات الماء فى البحر المتوسط غير محدود ، وعدد حبات الرمل فى صحراء ليبيا غير محدود ، وعدد ذرات الرصاص فى العالم غير محدود لأن هذه الأشياء كلها من غير الممكن عدّها ويعتبر عدد كل منها لانهائيا . وواضح أنه عند دراسة مجتمع غير محدود ، أى مجتمع عدد مفرداته لا نهائى ، فإنه لا يمكننا جمع بيانات عن جميع مفرداته ، فنكتفى عندئذ مرغمين باختيار بعض هذه المفردات وجمع بيانات عنها على سبيل المثال

لا على سبيل الحصر . وتسمى مجموعة المفردات المختارة لذلك عينة . ولا يقتصر استخدام العينة على حالة البحث فى مجتمعات غير محدودة بل إننا كثيرا ما نلجأ إليها حتى عند دراسة المجتمعات المحدودة لما لها من مزايا . فهى تساعد على الاختصار فى الوقت والاقتصاد فى التكاليف .

أنواع العينات :

ولكى نتمكن من معرفة خواص مجتمع ما عن طريق دراسة عينة منه يجب أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع تمثيلا جيداً ، أى يجب أن يكون تركيبها يشبه تركيب المجتمع الأصلى ما أمكن . والحصول على مثل هذه العينة من مجتمع لا نعرف تركيبه على وجه الدقة يستدعى اتباع أساليب خاصة أهم ما تهدف اليه العشوائية ، أى عدم التحيز لناحية دون أخرى . فلا بد من إعطاء كل مفردة من مفردات المجتمع نفس الفرصة لكى تكون ضمن المفردات المختارة لتكوين العينة . أى أننا نسعى إلى جعل احتمال اختيار أية مفردة من مفردات المجتمع ضمن العينة متساوياً لجميع المفردات . وليس ذلك بالشئ اليسير بل هو من أصعب المواقف التى تواجه الباحث الاحصائى . وهو موضوع دراسات عميقة نظرية عملية معظمها حديث .

ولاختيار عينة من مجتمع ما لابد من تحديد إطار لها (frame) ، أى حصر جميع مفردات المجتمع . ويستدعى ذلك أولا تعريف وحدة العينة تعريفاً دقيقاً . فعند اختيار عينة من سكان مدينة معينة لإجراء بحث اجتماعى قد نعتبر وحدة العينة الشخص الواحد ، أو الأسرة الواحدة ، أو شاغلى المسكن الواحد ، أو الوحدة السكنية ، أو غير هذا وذاك . وعند اختيار عينة من حقل قطن قد نأخذ وحدة العينة الثمرة الواحدة ، أو العود الواحد بما يحتويه من ثمر ، أو القصبة المربعة من الأرض بما تحويه من أعواد ، أو غير هذا وذاك . والذى يحدد هذا عادة أشياء كثيرة أهمها طبيعة البحث والهدف منه وطبيعة المجتمع وسهولة تقسيمه إلى بعض هذه الوحدات دون غيرها .

بعد الانتهاء من اختيار أفضل وحدة للعينة نقوم بتحديد إطارها . وهذا الإطار نحدده غالباً بإحدى طريقتين هما القائمة (List) والخريطة (Map) . وحتى طريقة الخريطة نفسها تتحول أخيراً إلى طريقة القائمة . فإننا نعطى

مفردات المجتمع كله أرقاماً متتالية تبدأ من الواحد . ولا بد أن يكون ترقيم المفردات عشوائياً يتحاشى التحيز ما أمكن بترتيب حلزونى أو متعرج مثلا . ثم نختار من هذه الارقام العدد المطلوب منها بطريقة عشوائية تماماً باستخدام جداول معينة للأرقام العشوائية ، أو نكتفى باختيار أولها فقط بهذه الطريقة العشوائية ثم باقيها بطريقة رتيبة . فإذا كان حجم المجتمع ن وحجم العينة م كان المجتمع يساوى العينة $\frac{ن}{م}$ من المرات . فإذا كانت ك أقرب عدد صحيح إلى قيمة الكسر $\frac{ن}{م}$ وأصغر منه مباشرة بدأنا باختيار واحد من الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، . . . . . ، م بطريقة عشوائية وليكن ع فتكون العينة هى المفردات ذات الأرقام ع ، ع + ك ، ع + ٢ ك ، . . . . ، ع + (م − ١) ك .

أما إذا كانت لدينا معلومات كافية عن تركيب المجتمع الأصلى من أنواع أو طبقات مختلفة ونسبة كل من هذه الطبقات فإننا نقسم العدد المطلوب احتواء العينة عليه بين هذه الطبقات بنفس النسبة ثم نختار العدد المطلوب من كل طبقة باحدى الطريقتين السابقتين .

واختيار العينة باحدى هذه الطرق قد يتم على مرحلة واحدة أو على مرحلتين أو أكثر ورائدنا فى ذلك أيضاً الدقة والسهولة . فاذا أردنا القيام ببحث مثلا يشمل سكان ٤٠٠٠ قرية وقررنا أخذ عينة من هؤلاء السكان تبلغ $\frac{١}{١٠٠}$ منهم ، فإما أن نأخذ عينة من هذه القرى عددها ٤٠ قرية ثم نجرى البحث على كافة سكانها بطريقة التعداد الكامل فنكون قد انتخبنا العينة على مرحلة واحدة . أو نختار عينة مكونة من ٢٠٠ قرية ثم نأخذ عينة من كل قرية من هذه القرى تبلغ $\frac{١}{٥}$ عدد سكانها فنحصل على عينة بنفس الحجم وهو $\frac{١}{٢٠} \times \frac{١}{٥}$ انتخبت على مرحلتين . أو نختار عينة من ٤٠٠ قرية أى $\frac{١}{١٠}$ المجتمع ، ثم نقسم كل قرية إلى عدد من الأحياء ونختار $\frac{١}{٥}$ الأحياء فى كل قرية ونأخذ من كل حى من الأحياء المختارة $\frac{١}{٢}$ عدد سكانه فنحصل أخيراً على عينة بنفس الحجم أيضاً $\frac{١}{١٠} \times \frac{١}{٥} \times \frac{١}{٢}$ ولكن على ثلاثة مراحل .

واستخدام كل طريقة من هذه الطرق للوصول إلى العينة النهائية له مزاياه كما له عيوبه ولكل منها مواضع تفضل فيها على سواها .

حجم العينة :

عند دراسة عينة من مجتمع والحصول على مقاييس منها فان هذه المقاييس تصف العينة نفسها تماما ، أى أنها تعطينا خواص هذه العينة . ولكننا نقوم بتعميم الفائدة من هذه الدراسة بمحاولة استنتاج خواص المجتمع الأصلى المأخوذة منه العينة ، أى تقدير المقاييس الاحصائية المختلفة للمجتمع من نظيرتها للعينة . هذا التقدير لا يمكن أن يعطينا نفس القيمة لكل مقياس إحصائى كما لو حسب من المجتمع الأصلى تماما ، بل إننا نتوقع غالبا بعض الاختلاف بين القيمة الحقيقية والقيمة المقدرة ، وهذا الاختلاف قد يكون صغيراً أو كبيراً ويسمى الخطأ فى التقدير . ويرجع هذا الخطأ إلى عدة أسباب تشترك فى تحديد قيمته ، وهى على نوعين متميزين أحدهما يمكن حسابه أو بعبارة أدق يمكن حساب حدود له لا يمكن أن يخرج عنها والآخر لا يمكن حسابه إطلاقا .

والنوع الذى لا يمكن حسابه ينتج غالباً عن التحيز غير المقصود فى اختيار العينة أو الاختلافات العرضية . فإذا قمنا بتكرار أى عملية مسح فإننا لا بد أن نحصل على نتائج مخالفة . وليس هذا قاصراً على عملية المسح بالعينة بل يحدث أيضاً إذا لجأنا إلى طريقة الحصر التام . والسبب فى ذلك هو أن عملية المسح على أى صورة تتم تكون محاطة بظروف كثيرة دائمة التغير لا تثبت أبداً بل تتفاوت من وقت إلى آخر . منها الوحدات التى ينقسم اليها المجتمع لنقيس كلا منها ، ومنها أسلوب القياس والوسائل التى نستخدمها فى القياس والأشخاص القائمين بهذا القياس أو جمع المعلومات .

أما الأخطاء التى يمكن حسابها فهى ناجمة عن التفاوت أو التباين بين مفردات المجتمع الأصلى . ويمكن حساب قيمة الخطأ بمعلومية تباين المجتمع الأصلى وحجمه ، أى عدد مفرداته سواء كان محدوداً أو غير محدود ، وحجم العينة أى عدد مفرداتها . وبمعرفة قيمة الخطأ فى أى مقياس من مقاييس العينة يتحدّد مستوى الدقة لهذا المقياس من العينة . وكلما زاد حجم العينة مع تثبيت الظروف الأخرى كطريقة اختيارها وأسلوب جمع البيانات ومستوى الدقة للقائمين بجمعها نقص مقدار الخطأ فى التقدير . ومعنى ذلك أنه عند إجراء عملية مسح بالعينة علينا أن نأخذ عينة ذات حجم كبير لكى نحصل على نتائج دقيقة .

ولما كان كبر حجم العينة يؤدى إلى زيادة الجهود والتكاليف فاننا لا نترك حجم العينة يزداد بدون ضابط بل إننا نقوم أولا بتحديد مستوى الدقة المطلوب فى النتائج النهائية وهذا بدوره يحدد حجم العينة . فباستخدام قوانين خاصة يتعين حجم العينة بمعلومية حجم المجتمع الأصلى ، وتباينه ، ودرجة الدقة المطلوبة .

مزايا المسح بالعينة :

بعض المجتمعات كبير جدا بحيث لا يمكن عمليا دراسته عن طريق الحصر إلا بجهد كبير ونفقات طائلة وتستغرق دراسته وقتاً طويلا . مثال ذلك دراسة حالة السكان فى أى دولة . لذلك تكتفى الدول بإجراء عملية التعداد الكامل للسكان كل عشر سنوات رغم أنها تفضل القيام بها سنوياً لو أمكن لما لها من فوائد كثيرة . كذلك دراسة حالة الزراعة والثروة الحيوانية عن طريق الحصر الشامل مفيدة جداً لكنها مكلفة ومضيعة للوقت لدرجة لا تسمح بإجرائها عادة أكثر من مرة كل عشر سنوات أو خمس على الأقل . وقد أتاح استخدام العينة الفرصة لكثير من الدول المتقدمة للحصول على معلومات عن أشياء كثيرة دون الالتجاء إلى طريقة الحصر الشامل فى فترات قصيرة جداً بالنسبة إلى فترات الحصر الشامل . وذلك لأن عملية المسح التى تحتاج إلى مليون من الجنيهات بطريقة الحصر الشامل لا تزيد نفقاتها كثيراً على ألف من الجنيهات فقط إذا اخترنا لها عينة جيدة يبلغ حجمها جزءاً من ألف من حجم المجتمع الأصلى . كذلك تنخفض الجهود اللازمة لاجرائها بنفس النسبة ، والزمن اللازم لانجاز عملية جمع البيانات وتبويبها ونشرها كذلك . والواقع أن انتشار استخدام أسلوب العينات قد أفاد البلاد التى أخذت به فائدة كبيرة إذ جعلها على علم تام باستمرار بكل مايهمها من إحصاءات وبيانات حديثة عن مرافقها الهامة . فما يضاعف فائدة مثل هذه الاحصاءات قصر المدة المنقضية بين جمع البيانات من مصادرها وتبويبها ونشرها فيتناولها المختصون بالتحليل والاستنتاج قبل أن تفقد جدتها وقيمتها .

أمثلة لما تقوم به بعض الدول :

١ ــ الهندوالباكستان : وهما من أكثر الدول تقدماً فى استنباط النظريات عن أسلوب العينات واستخدامها عملياً . وتقوم بعمليات المسح

بالعينات كثير من إدارات الإحصاء الحكومية بهما وكذلك المعهد الهندى للاحصاء .

فيقوم مكتب العمل مثلا بأبحاث مستمرة لميزانية الأسرة فى الطبقات العاملة . ويقوم المجلس الهندى للأبحاث الزراعية بعمليات مسح لإنتاج اللبن فى بعض المناطق المتخصصة فى تربية الماشية . كما يقوم بتقدير إنتاج بعض الحاصلات .

وفيما يختص بتقدير إنتاج الحاصلات قام المجلس الأخير فيما بين عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ بثلاثين تجربة حصاد لتقدير إنتاج الفدان من الأرز ومن القمح . ومساحة وحدة العينة فى هذه التجارب كانت تتراوح بين ٢٧٢ قدماً مربعاً ، و ٢١٧٨ قدماً مربعاً . وكان اختيار وحدات العينة يتم على ثلاث مراحل . فكانت تختار القرى أولا عشوائياً من مناطق إدارية تتفق ومناطق مأمورية الضرائب . ثم تختار حقول القمح أو الأرز عشوائياً من هذه القرى . وأخيراً تختار عينة المساحات عشوائياً من هذه الحقول . ويقوم بهذه العمليات موظفو الزراعة المحليين وموظفو الضرائب أيضاً أثناء القيام بأعمالهم المعتادة .

ويقوم المعهد الهندى للاحصاء أيضاً بعمليات تقدير للمحصول فى البنغال . وقد اتبع فيها فى السنوات الأخيرة أسلوباً خاصاً ملخصه أن يختار ٤٨٠ منطقة مساحة كل منها ٦٤ ميلا مربعاً من بين مناطق تساويها فى المساحة عددها ١٠٥٠ ، ثم يختار عينة على مراحل من البقاع المزروعة فى هذه المناطق . وفى كل بقعة من العينة يأخذ نقطة عشوائية ويحصد ثلاث دوائر متحدة المركز عند هذه النقطة أنصاف أقطارها ٢ ، ٤ ، $\frac{٥}{٨}$ ٥ قدما على الترتيب .

كما يقوم المعهد أيضاً بتقدير المساحات المزروعة بالحاصلات المختلفة . وطريقتهم فى ذلك أن قسموا البنغال إلى حوالى ١٢٠٠ منطقة ذات مساحات متساوية ومساحة كل منها ٦٤ ميلا مربعاً ثم استبعدوا مناطق التلال والغابات فتبقى ١٠٥٠ منطقة أجريت عليها عملية المسح . ثم قسمت كل منطقة إلى شبكة من المربعات مساحة كل مربع ٢,٢٥ فدان انتخبوا منها ٩٤ مربعاً عشوائياً فى كل منطقة . ولكى يختبروا دقة عمل القائمين بالبحث رتبت المربعات المختارة فى كل منطقة فى مجموعتين متداخلتين تحوى كل منهما ٥٤ مربعاً وتشترك

المجموعتان فى ١٤ من هذه المربعات . وقد اتضح أن المربعات المأخوذة فى العينة نهائياً مقتطعة مما يزيد على المليون حقل مزروع تغطى مساحة حوالى ٦٢٠٠٠ ميلا مربعاً . ولتسهيل عملية جمع البيانات قاموا بتجميع كل ١٦ أو ١٨ من المناطق المتجاورة فى مجموعة واحدة فنتج عن ذلك ٦٠ من هذه المجموعات ، وقام بعملية المسح فى كل مجموعة خمسة من الباحثين وعلى رأسهم مفتش .

٢ – الولايات المتحدة : تستخدم العينات فى البحث على نطاق واسع فى المصالح الحكومية والمؤسسات التجارية والصناعية والهيئات الخاصة .

ومن بين ما يقوم به مكتب التعداد التابع لوزارة التجارة فى واشنطون عملية مسح القوة العاملة شهرياً . وقد بدأ القيام فى هذه العملية منذ أكتوبر عام ١٩٤٣ للحصول على تقديرات لخصائص القوة العاملة ولخدمة أغراض أخرى متصلة بها . وتجمع فى هذه العملية بيانات عن العمالة والبطالة سواء فى الزراعة أو غيرها ، وساعات العمل ، والسن ، والنوع وغير ذلك من خصائص التابعين للقوة العاملة وغير التابعين لها . وهى فى الواقع تعداد للسكان بطريق العينة على نطاق ضيق ، والعينة هنا تشمل حوالى $\frac{١}{١٧٠٠}$ من العائلات .

واختيار العينة هنا يتم على ثلاث مراحل . ففى المرحلة الأولى يدمجون بعض مقاطعات الولايات المتحدة البالغ عددها ٣٠٠٠ مقاطعة مع بعضها الآخر للحصول على أقصى عدم تجانس ممكن ونتيجة ذلك تقسيم الدولة كلها إلى حوالى ٢٠٠٠ وحدة أولية لاختيار العينة . ثم تقسم هذه الوحدات إلى ثمانية وستين مجموعة أو طبقة على أساس نسبة ما تحويه من المدن أو الريف ، والأقليم الجغرافى ، ومقدار الهجرة منها أو إليها منذ عام ١٩٤٠ ، ونسبة المشتغلين بالصناعة من قوتها العاملة وكذلك المشتغلين بالزراعة ، وأنواع الزراعات الهامة بها . ولم يكن لعدد السكان فى الوحدة دخل فى هذا التقسيم . ثم تختار من هذه الطبقات وحدات بكيفية تجعل احتمال اختيار أى وحدة فى هذه المرحلة الأولى يتناسب مع عدد سكانها حسب تعداد ١٩٤٠ ، وعدد الوحدات التى تختار بهذه الكيفية هو ١٥٠ وحدة .

وفى المرحلة الثانية تقسم كل وحدة من هذه الوحدات المختارة إلى عدد من المساحات الصغيرة جداً مثل مربعات المساكن فى المدن ، أو مجموعة حقول

فى الريف تحدّها معالم طبيعية متميزة مثل طرق أو نهيرات أو ترع ثم تؤخذ عينة طبقية من هذه المساحات . ثم تجهز قوائم كاملة للمساكن فى هذه الوحدات المختارة فى المرحلة الثانية . وتستخدم هذه القوائم فى المرحلة الثالثة فى اختيار المساكن التى يشملها البحث على هيئة مجموعات كل منها مكونة من حوالى ستة مساكن .

ويتم الاختيار فى جميع هذه المراحل بالطريقة العشوائية . ويقوم بجمع البيانات فى كل منطقة عدد من العدّادين المتمرنين غير المنقطعين لهذه العملية بل يقومون بها بمكافأة بجانب أعمالهم الأصلية تحت إشراف مشرفين متخصصين منقطعين لذلك . ثم يجرى تحليل البيانات جميعها فى مكتب التعداد نفسه حيث تحسب أخطاء التقدير من العينة بدقة .

٣ — اليونان : فحص قوائم الانتخاب .

فى صيف عام ١٩٤٦ ذهبت إلى اليونان بناء على اتفاقية دولية سابقة بعثة مشتركة من حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة لفحص قوائم الانتخاب التى كانت تجهز للاستفتاء عن نظام الحكم ، ملكية أم جمهورية وذلك بقصد التأكد من خلو القوائم من أسماء لا وجود لها ، ومن عدم حذف بعض من لهم حق الانتخاب . وقد أجرى هذا الفحص بأسلوب العينة . فاختارت البعثة فى المرحلة الأولى ٢٠٠ مدينة وبندر وقرية من طبقات محددة بالتقسيم الجغرافى وبحجم السكان وفقاً لتعداد ١٩٤٠ ، ثم أخذت عينات على مراحل عدة متتالية من هذه المساحات المختارة كانت نتيجتها النهائية اختيار عائلات من كل طبقة بنسبة ثابتة هى ١٪ . وكان اختيار العائلات من القوائم حيثما وجدت قوائم مضبوطة . وكان عمل هذه القوائم فى الأماكن الصغيرة أسهل منه فى المدن الكبيرة ، ولذلك كان يستعان فى هذه المدن بالخرائط والمعلومات المختلفة من التعداد أو من خلافه . وكانت البيانات المجموعة تشمل معلومات عن تسجيل الناخبين وعن النوع والسن والأمية والعمالة . وقد تمت عملية المسح بأكملها واستخلاص النتائج فى سبعة أسابيع فقط .

واجبنا :

من واجبنا فى العهد الجديد الذى يتميز بطابع العمل الجدى المجدى ألا نقف مكتوفى الأيدى نشاهد العالم من حولنا يتقدّم بخطى سريعة ولا نستفيد من خبرة

سوانا . بل واجبنا أن نستفيد من كل أسلوب من شأنه الاقتصاد فى النفقات والاسراع فى استخلاص النتائج التى لا بد من معرفتها لنبنى عليها مستقبل البلاد الزراعى والاقتصادى .

وعلى ذلك أرى أنه ينبغى علينا البدء فوراً بتنفيذ مشروعين يقع أحدهما فى اختصاص وزارة الزراعة والآخر فى اختصاص مصلحة الإحصاء .

١ — إذ يجدر بوزارة الزراعة محاولة الاستغناء عن أسلوب الحصر الشامل فى كثير من عمليات المسح التى تقوم بها واستخدام أسلوب العينة . وليكن ذلك على الأقل فى تقدير إنتاج بعض المحاصيل الهامة سنوياً .

٢ — كما يجدر بمصلحة الإحصاء أن تحاول البدء بعمل مسح دورى للقوة العاملة فى مصر على صورة تعداد مصغر جداً . ويكفى القيام به كل ستة شهور أو كل سنة مبدئيا بدلا من كل شهر كما تفعل الولايات المتحدة أو كل ثلاثة شهور كما تفعل كندا .

ولا شك أن القيام بهذين المشروعين أو غيرهما بأسلوب العينة سيستلزم إعدادا دقيقاً لكشوف وخرائط يتكون منها إطار جيد للعينة قد يستغرق حوالى سنة مع تضافر المختصين من الإحصائيين والفنيين ، وقد يتطلب نفقات . ولكن كل هذا سيعوضه بسرعة الإقتصاد الشديد فى نفقات المسح بعد ذلك وسرعة الحصول على النتائج .

كما أنه مما يستحق التفكير إمكان اقتراح إيفاد بعثة دولية تكون مصر والباكستان مثلا ممثلتين فيها إلى السودان عند عمل الإستفتاء عن نظام الحكم فيه على غرار البعثة التى قامت بفحص قوائم الإنتخاب فى اليونان . وذلك للتأكد من سلامة الترتيبات المبدئية لعملية الاستفتاء وحيادها ودقتها .

المراجع

1. Deming, W.E. Some Theory of Sampling. 1950.
2. Yates, F. Sampling Methods for Censuses and Surveys. 1949.
3. Hansen, M. and Others. A Chapter in Population Sampling. 1947.
4. Statistical Office of the United Nations.
   Sample Survey of Current Interest. (1st & 2nd Reports).

قسم إدارة وتنظيم الأعمال التجارية

التاجر فى وقت الكساد

للأستاذ مليكه عريان

أستاذ إدارة وتنظيم الأعمال التجارية بكلية التجارة

فترة الكساد التجارى هى فترة خطرة بالنسبة للصانع والتاجر ، فقد يقل الطلب على السلع إلى حدّ هو دون الحدّ الأدنى للبيع الذى يكفى لتغطية المصروفات فتظهر الخسائر ، وقد تتراكم هذه إلى درجة تعرض المنشأة كلها إلى أشدّ الأخطار .

وفى هذه الفترة بالذات — لا فى أوقات اليسر والرخاء — تظهر قيمة الكفاية الإدارية ، تلك الكفاية القائمة على أسس من العلم ومن الخبرة ، فهى جديرة بأن تجتاز ما يعترضها من مشكلات وعقبات وتقود المنشأة إلى بر السلامة والأمان .

ولقد سلك الباحثون فى هذه المسألة مسالك مختلفة ، فنصح أحد مشاهير رجال الأعمال فى أمريكا [1] بمحاولة تثبيت الإنتاج على أسس معينة ترمى إلى الاقتصاد فى نفقات الإنتاج وإلى إرضاء مطالب المشترين بكافة السبل الممكنة . وفى عام ١٩٢٣ لما اجتاحت موجة الكساد جميع أنواع المنتجات فى أمريكا وفى غيرها من بلدان العالم تكونت لجنة من الخبراء لبحث الوسائل الكفيلة بانقاذ المنشآت الصناعية والتجارية من الدمار الذى كان ينتظرها ، والذى قضى على كثير منها . فوضعت تقريراً هاماً ، وكانت الخطوط الرئيسية فى هذا التقرير توجيه النصائح التالية إلى أصحاب المصانع :

١ — إنتاج سلع جديدة تنتمى إلى مجموعة السلع الأصلية بعد دراسة رغبات المشترين .

(١) هو الأستاذ Dent — اقرأ كتابه „ Management Planning and Control. "

٢ — تقليل نسبة الربح فى المبيعات .

٣ — تنشيط قسم المبيعات ورجاله .

٤ — محو الاسراف بكافة أنواعه .

٥ — الاستغناء عن العمليات الكمالية التى لا تؤثر فى جوهر الصناعة .

٦ — تشغيل العمال جزء من الوقت (أربعة أو خمسة أيام مثلا بدلا من ستة) .

٧ — توحيد أنواع المنتجات بقدر الإمكان .

٨ — تشغيل الصناع المهرة بأجور مرضية لهم .

٩ — وضع مشروع ميزانية لوقت الكساد ومشروع آخر لوقت التوسع بعد الكساد .

١٠ — قصر الإنتاج على ما ينتظر من الطلب .

١١ — تسهيل عملية الشراء للمشترى بتأجيل الدفع أو تجزئة الثمن على أقساط .

ووجدت هذه اللجنة أن حركة البيع نشطت فى بعض الشركات نشاطاً كبيراً فى وقت من الكساد التجارى بعد أن أنتجت صنفاً جديداً . من ذلك أن شركة كولومبيا للمأكولات المحفوظة بلغت مبيعاتها ٧ ٪ بالنسبة لمجموع البيع من هذه الأصناف فى ولاية كولومبيا بالولايات المتحدة عام ١٩٢١ ، وأنها أنتجت بعد ذلك نوعا جديداً من الحساء عام ١٩٢٢ وقامت بالدعاية عنه فى كافة أنحاء البلاد وبذلك ارتفعت مبيعاتها إلى ٢٢ ٪ من المجموع فى آخر العام الأول ثم إلى ٣٣ ٪ فى نهاية العام الثانى .

أما المصانع التى لا تستطيع أن تفعل ذلك فيجدر بها أن تعنى بملاحظة النصائح الأخرى التى تهدف كلها إلى التوفير فى النفقات المختلفة . ويلاحظ بالنسبة للعمال أن أصحاب الرأى يرون التمسك بالمهرة منهم فى وقت الكساد وعدم الاستغناء عن العمال الآخرين ، بل تشغيلهم جزءاً من الوقت ، لأنه عندما تعود الحركة الطبيعية إلى مجراها يكون المصنع محتاجا إلى تشغيل العمال

تشغيلا كاملا، ولأن الاستغناء عن عدد منهم ربما يسئ إلى سمعة البيت ويوحى بالشك فى مقدرته على متابعة الإنتاج .

وينصحون بضرورة إيجاد تعاون وثيق بين الإنتاج والتوزيع فى وقت الكساد ، أى أن الصانع عليه أن يكون دائم الاتصال بتاجر التجزئة ، لأن هذا الأخير هو العالم بطلبات المستهلكين وهو الذى يختبر رغباتهم وأذواقهم ، وهو الذى يستطيع أن يرشد الصانع إلى أنواع البضائع التى تحوز رضاء هؤلاء المستهلكين ، وبذلك يقصر البائع إنتاجه على هذه الأنواع دون غيرها . ولقد نجحت هذه التجربة فى أمريكا وغرب أوربا عقب أزمة سنة ١٩٢٩ فإن كثيراً من المصانع فى تلك البلاد كونت لجاناً دائمة من ممثلين لها وممثلين لتجار التجزئة ، وبذلك استطاعت أن تنتج السلع التى يقبل عليها المشترون ، وأمكنها أن تجتاز تلك الأزمة بسلام . ومن ذلك الوقت اتضح بطريقة لا تقبل الشك أن دراسة رغبات المشترى أمر على جانب كبير من الأهمية فى أوقات الكساد . أما طرائق دراسة هذه الرغبات فهى موضع بحث آخر ، وعلى الراغب فى معرفتها أن يرجع إلى المؤلفات الحديثة التى عالجت هذا الموضوع [1] .

كما أن هذا الاتصال المباشر بين المنتج والموزع قد يسفر عن نتائج أخرى تفيد وقت الكساد . فقد يجد الموزع أن بعض السلع يمكن أن تستخدم فى أغراض أخرى بجوار تلك التى صنعت من أجلها فتزيد من توزيعها بواسطة الإعلان عن تلك المزايا الإضافية المكتشفة . أو أن مجرد تحوير بسيط فى الصناعة قد يؤدى إلى إخراج السلعة بشكل جديد يرضى المستهلك أكثر من ذى قبل . وفى بعض السلع مجرد تغيير اللون أو الشكل أو الحجم قد يؤدى إلى زيادة تصريفها

وأول واجب على التاجر فى هذه الفترة أن يحدد الرقم الأدنى لمبيعاته التى يستطيع بما يعود عليه من الربح فيها أن يغطى جميع مصروفاته المختلفة .

(١) توجد مراجع كثيرة فى دراسة السوق ومن المراجع العربية المفيدة : « إدارة المبيعات » لمحمد مرزبان ، ودراسة السوق للسيد أبو النجا ، و « التسويق » للدكتور زهير ، ، « طرق الإعلان والنشر » لمنيكه عريان .

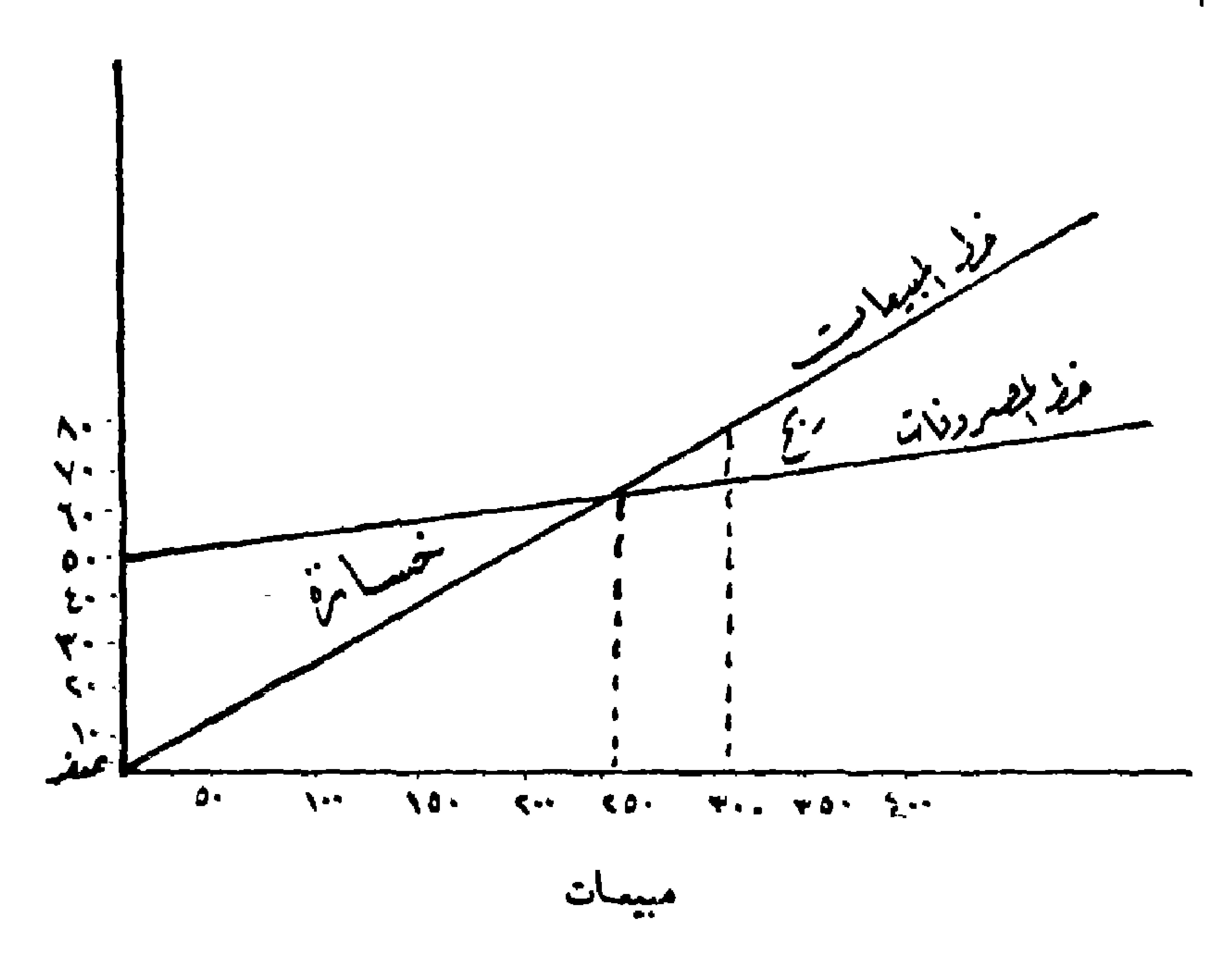
وطريقة تحديد هذا الرقم تتطلب حصر كافة المصروفات — صناعية وإدارية وتجارية — فى فترة زمنية معينة ، تطول أو تقصر تبعا لنوع الصناعة أو التجارة . ففى بعض المصانع التى تطول فيها مدة العملية الصناعية تحتسب المدة على أساس هذه المدة الصناعية . وفى المصانع التى تعمل للسوق بصرف النظر عن الطلب تحتسب المدة سنة كاملة . أما فى المصانع التى تنتج السلع بحسب الطلب فقط فتكون المدة هى المدة اللازمة لإنتاج كل طلب على حدة .

وفى المتاجر تختلف المدة بحسب نوع السلعة المباعة وقابليتها للتلف أو لتغير الشكل أو الزى . فتاجر اللحوم الطازجة الذى يغير بضاعته كل يوم تحتسب المدة يوماً واحداً . وتاجر الخضر والفاكهة — أسبوعا ، وتاجر الملابس والأزياء — ثلاثة شهور ، أما تاجر البضائع غير القابلة للتلف ولا لتغير الشكل فتكون المدة سنة كاملة كتجارة الأخشاب والحدايد وأدوات البناء والأدوات المنزلية والأثاث والآلات والعدد والأجهزة والعقاقير وما إليها .

فإذا ما احتسب التاجر كافة مصروفاته فى تلك المدة فإنه يستطيع الوصول إلى الحد الأدنى للبيع بعملية حسابية بسيطة . ولنفرض حالة مبسطة لزيادة الإيضاح :

تاجر أرز يشترى الجوال من دمياط بسعر ٢٧٥ قرشاً ويكلفه النقل والتأمين وغيرهما ١٠ قروش للجوال — ويبيعه فى القاهرة بسعر ٣٠٥ قرشاً . فيكون الربح الإجمالى فى الجوال ٢٠ قرشا . ولنفرض أن هذا التاجر يدفع مصروفات شهرية من إيجار ومهايا وأجور ونقل وتصليح وضرائب وغيرها قدرها ٥٠ جنيها ، فيكون الحد الأدنى للبيع بالنسبة لهذا التاجر هو $\frac{٥٠٠٠}{٢٠}$ قرش = ٢٥٠ جوالا فى الشهر . مثل هذا التاجر لو باع أقل من ٢٥٠ جوالا فى الشهر لأصابته الخسارة . غير أن هذا المقدار لا يشبع رغبته ، لأنه إذا باع هذا المقدار وجده لم يكسب شيئاً بل ينبغى أن يبيع أكثر منه لو ابتغى ربحاً . فإذا أراد أن يكون ربحه الصافى ٢٠ ٪ مثلا وجب عليه أن يزيد الحد الأدنى بهذه النسبة أى ٢٥٠ + ٥٠ جوالا = ٣٠٠ جوالا .

هذا فرض مبسط لحالة سهلة ، وما يجرى فى التجارة العملية أكثر تعقيداً واشكالا ، غير أن القاعدة واحدة فى جميع الأحوال ، ويزيدها إيضاحا الرسم التالى :



فى هذه الحالة يبدأ خط البيع من صفر فى أول الشهر ولكن خط المصروفات لا يبدأ من الصفر لأن هناك مصروفات ثابتة واجبة الأداء مهما كانت الظروف وقد قدرناها بمبلغ ٥٠ جنيهاً ، فيبدأ خط المصروفات منها . ويلاحظ أن هذا الخط لا يرتفع كثيراً لأن المصروفات التى تطرأ بعد ذلك هى فى الغالب من نوع مصروفات البيع التى تتطلبها عملية بيع البضاعة فقط وهى طفيفة . ويلاحظ أن الخطين يتلاقيان عند نقطة ٢٥٠ جوالا وهى نقطة الصفر — صفر مكسب وصفر خسارة — ومن بعدها يبدأ الربح الصافى ويزداد بنسبة كبيرة بعد هذه النقطة لأن كل المصروفات الثابتة قد دفعت .

والمفروض فى وقت الكساد أن التاجر لا يمكنه أن يصل إلى هذا الحد الأدنى لقلة مقدرة المستهلكين على الشراء ، وتقوى هذه الظاهرة على الأخص فى المحال التى تبيع الكماليات أو نصف الكماليات ، أى السلع التى يمكن

الاستغناء عنها . وما دام الأمر كذلك فالتاجر يجد نفسه فى خسارة محققة، وليس من الصواب أن يظل مكتوف اليدين متفرجا على الخسارة ، بل هناك من الوسائل ما يمكنه من التغلب على هذا الموقف المزعج .

فعلى هذا التاجر أن يسلك أحد السبيلين :

١ — إما أنه يعتقد أنه فى الاستطاعة الوصول إلى رقم البيع المربح ببذل قسط إضافى من النشاط واستخدام الوسائل العملية فى الدعاية وفى فن البيع الحديث .

٢ — أو أنه يعتقد أن ذلك ليس فى استطاعته فيعد مشروعا لميزانيته على أساس تخفيض رقم البيع .

والواقع أن نوع البضاعة له دخل كبير فى تقرير أحد الأمرين . فالسلع ذات الاستهلاك اليومى اللازمة لحياة الإنسان أو لقيامه بأعماله العادية يمكن فى كثير من الأحوال المحافظة على مستوى البيع فيها . وليس الحال كذلك بالنسبة للسلع الأخرى .

فإذا اتخذ التاجر لنفسه الطريق الأول فإنه يساعد نفسه لو أمكنه التمييز بين الأصناف البطيئة الحركة والأصناف السريعة التصريف ، ثم أكثر من وسائل الإعلان والدعاية عن الأصناف الثانية واهتم بتحسين طرق بيعها . فعامل البيع الذى يتولى عملية البيع للمستهلك يمثل حلقة هامة فى وقت الكساد . ومن الخطأ الاستغناء عن عمال البيع المهرة الذين اكتسبوا خبرة طويلة فى عملهم توفيراً لأجورهم العالية ، لأن هؤلاء هم أقدر من غيرهم على تصريف البضائع فى هذه الأوقات العسيرة ، والعامل الحديث الرخيص لا يستطيع القيام بهذا العمل ، بل قد يسئ إلى سمعة المحل إساءة بليغة قد تتدرج إلى إصابة قاتلة . وليس من حسن السياسة الإهمال فى وسائل الإعلان بقصد التوفير . فالإعلان أكثر ضرورة فى هذه الأوقات من غيرها .

على أن الغالبية من المتاجر لا تستطيع أن تحافظ على مستوى البيع المربح فى أوقات الكساد وتجد نفسها مسوقة إلى اتخاذ الطريق الثانى وهو مواجهة هبوط البيع ، وعليها أن تعدّ نفسها لهذا الموقف ، وليس أمامها أفضل من أن ترسم ميزانية لها على هذا الأساس .

ومشروع الميزانية التجارية أساسة تقدير المبيعات للعام التجارى المقبل . وحتى نصل إلى تقدير دقيق قريب من الواقع فهناك قواعد واعتبارات مختلفة ، ليس هذا مجال بحثها وشرحها [1] ، على أنه بفرض الوصول إلى هذا التقدير الدقيق فمن السهل تقدير الميزانيات الأخرى للانتاج والمشتريات والمصروفات بكافة أنواعها والميزانية النقدية وميزانية التعديلات أو التوسع ، ومن كل هذه الميزانيات الفرعية تتكون الميزانية العامة .

والأصل فى هذا البحث أن المبيعات ستهبط بسبب الكساد . وعلى ذلك فالميزانية ستنبنى على الهبوط فى جميع الأرقام . ولنفرض أبسط الفروض فى الحالة الآتية :

تاجر بلغت مبيعاته السنوية ١٠,٠٠٠ ج فى المتوسط فى الأحوال العادية ، رأى بعد البحث والدراسة أنه لن يستطيع أن يصل إلا إلى رقم ٧٥٠٠ ج فى السنة التالية . وحتى يبنى مشروع ميزانية يمكنه أن يفكر بالطريقة التالية :

بفرض أن هذا التاجر يرغب فى ربح صاف قدره ١٠ ٪ من البيع أى مبلغ ٧٥٠ ج فيكون المبلغ الباقى قدره ٦٧٥٠ ج وهو المبلغ الذى يشترى به البضائع ويغطى به كل المصاريف . وإذا فرضنا أن سعر التكلفة [2] يبلغ فى هذا المحل ٧٠ ٪ من ثمن البيع فيكون مجموع المشتريات ومصاريفها هو مبلغ ٧٥٠٠ × ٧٠ ٪ = ٥٢٥٠ ج

وعلى هذا فتكون الأسس الأولى لميزانية هذا التاجر عن العام المقبل هى :

	جنيه
مشتريات	٥٢٥٠
مصروفات بكافة أنواعها	١٥٠٠
أرباح	٧٥٠
مبيعات	٧٥٠٠

(١) توجد مراجع كثيرة تبحث هذا الموضوع منها "Heckert : "Bus. Budgets and Control و Dent : " Budgetary Control " ومن الكتب العربية « الرقابة العليا فى الشروعات التجارية » تأليف مليكه عريان .

(٢) نقصد بسعر التكلفة هنا سعر الشراء مضافا اليه كافة مصاريف النقل والشحن والتأمين وغيرها حتى تصل البضاعة إلى محل البائع معدة للبيع .

والمهم فى هذا الحساب هو الوصول إلى تحديد رقم المصروفات الذى لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن يتعداه التاجر فى وقت الكساد .

هذه المصروفات تشمل كافة المصاريف الإدارية والمصاريف التجارية وتشمل أيضاً المصاريف الصناعية فى الورش والمصانع . وفى هذا البحث نقسمها إلى قسمين فقط :

١ — مصروفات ثابتة .

٢ — ومصروفات متغيرة .

ونقصد بالنوع الأوّل المصروفات التى لابدّ من دفعها سواء باع المحل أم لم يبع ، مثل إيجار المحل ، ومهايا الموظفين ، وأجور العمال ، والاستهلاك ، ومصاريف الانارة والصيانة والتصايحات والمراسلات والانتقالات والضرائب وغيرها . أما المتغيرة فهى تلك التى تنشأ أو تزداد مع الحركة التجارية . وأغلبها مصاريف تتعلق بالبيع كمصاريف عملية البيع ، مثل لف البضاعة وإرسالها إلى المستهلك ووسائل نقل البضاعة من سيارات أو دراجات ، وعمولة البيع ، الخ . وهذه المصروفات المتغيرة تبلغ فى مجموعها نسبة ضئيلة جدا من مجموع المصروفات .

ومن المسلم به أن التاجر يجد نفسه فى وقت الكساد التجارى مضطراً لضغط مصروفاته والتوفير فيها بقدر المستطاع . والمراد هنا معرفة البنود التى يمكن الاقتصاد فيها بشرط عدم الاخلال بالعملية التجارية وعدم مس سمعته فى الأسواق .

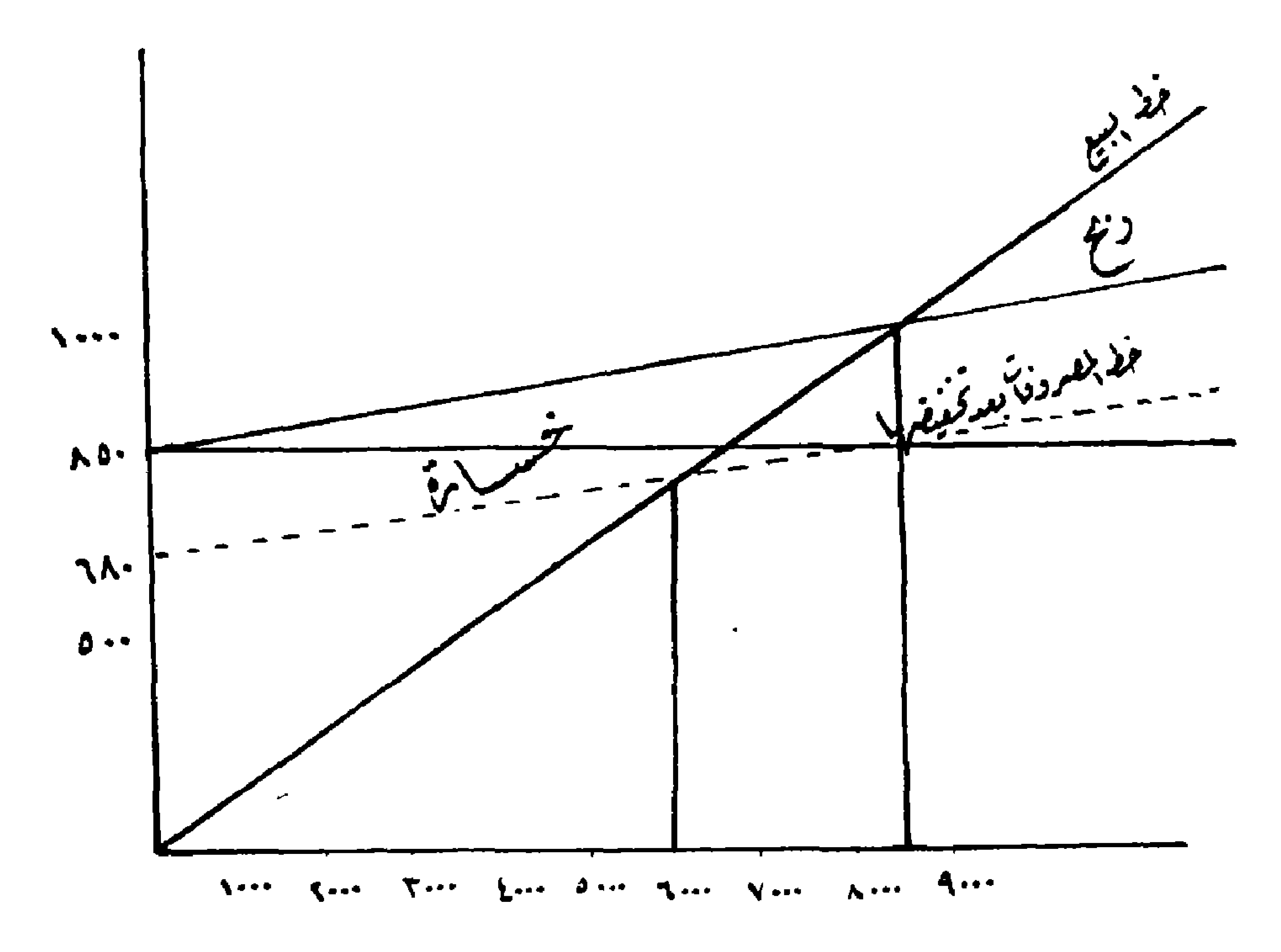
وبديهى أنه إذا أريد تخفيض المصروفات فيجب أن ينصب هذا التخفيض على الجزء الأكبر منها لا على الجزء الأصغر . أى أن المصروفات الثابتة هى التى ينبغى ضغطها . ويساعدنا فى ذلك أن الظروف القائمة تضطرنا إلى ذلك ، لأن النوع الثانى من المصروفات أى المصروفات المتغيرة تافهة بالنسبة للمجموع كما قلنا ، وفى أغلب الأحيان لا يمكن التوفير فيها . ومن جهة أخرى فإن التوفير فى المبالغ الكبيرة أجدى من التوفير فى المبالغ الصغيرة . فإذا بلغت المصروفات الثابتة ١٠٠٠ جنيه والمتغيرة ١٠٠ جنيه فى منشأة ما وأمكننا توفير ١٠ ٪ من كل من النوعين فإن الـ ١٠ ٪ من النوع الأوّل

توفر لنا مبلغ ١٠٠ جنيه ، فى حين أنها فى النوع الثانى لا توفر إلا مبلغ ١٠ جنيهات فقط .

وقد ثبت أنه إذا أمكن إجراء توفير جوهرى فى المصروفات الثابتة استطاعت المنشأة أن تحقق ربحا بمجهود أقل فى البيع . وهذا الوضع هو الذى يتناسب مع حالة الكساد التى ينتظر فيها أن يقل البيع بطبيعة الحال . والمثال التالى يفسر لنا هذه النظرية بوضوح تام :

إذا فرضنا أن مؤسسة تجارية تبلغ مجموع مصروفاتها الشهرية ١٠٠٠ جنيه منها ٨٥٠ جنيها مصاريف ثابتة و ١٥٠ جنيها متغيرة ، وأنها عند ما تبيع بمبلغ ٨٥٠٠ جنيه فى الشهر تغطى جميع المصروفات ، وإذا باعت أكثر من ذلك فإنها تحقق أرباحاً صافية . مثل هذه المنشأة لو أمكنها تخفيض مصاريفها الثابتة بمقدار ٢٠ ٪ لأمكنها أن تصل إلى نفس النتيجة لو باعت بمقدار ٦٠٠٠ جنيه فقط . وهذا ما يتمناه المشرفون على إدارة المؤسسات فى وقت الكساد التجارى .

أنظر الرسم التالى :



ويظهر بوضوح أن خط البيع يتلاقى مع خط المصروفات فى نقطة ٨٥٠٠ جنيه وهذه هى نقطة الصفر (صفر مكسب وصفر خسارة) وأنه لو خفضت المصروفات الثابتة بمقدار ٢٠ ٪ أى أصبحت ٦٨٠ جنيه لتلاقى خط البيع بخط المصروفات عند نقطة ٦٠٠٠ جنيه بيع .

على أنه من الممكن بل من المفضل محاولة ضغط المصروفات المتغيرة أيضا . مثال ذلك إذا كانت هناك أربع سيارات لنقل البضائع إلى المستهلكين فيمكن الاستغناء مثلا عن واحدة أو اثنتين منها . ويمكن التوفير كذلك فى مصاريف البيع الكمالية وموظفى قسم البيع . ولكن من المهم مراعاة استبقاء الموظفين والعمال المهرة الأكفاء لأن هؤلاء هم الذين يساعدون على إنقاذ المنشأة من الورطة التى تهددها . والاستغناء يكون قاصراً على الموظفين أو العمال الذين يهملون فى أعمالهم أو الذين لم يبرهنوا على كفاءة خاصة فى مدة خدمتهم السابقة .

قسم المحاسبة

تقويم الأصـــول المعنوية

Valuation of Intangibles

للدكتور حسن احمد الشريف

مدرس المحاسبة بكلية التجارة

١ — يبحث علم المحاسبة بصفة عامة مشكلتين رئيسيتين :

(ا) السجل المحاسبي من ناحيته الشكلية أى مجموعة المستندات والدفاتر اللازمة للشروع وترتيبها وعلاقة بعضها ببعض وطرق القيد فيها ثم استخلاص نتائج التشغيل والمتاجرة وتحضير الحسابات الختامية التى تبين المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين .

(ب) معالجة القيم التى تثبت فى تلك الدفاتر من الناحيتين القانونية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من تقويم العناصر المكونة لحسابات النتيجة والأصول والخصوم المختلفة .

وقد ركز المحاسبون جل اهتمامهم فى معالجة المشكلة الأولى ويلمس الباحث فى تاريخ علم المحاسبة تطوراً كبيراً فى النظريات والطرق [1] المحاسبية وفى شكل المستندات والدفاتر وعلاقتها بعضها ببعض وفى طرق عرض الحسابات الختامية ولا يزال الجدل العلمى دائراً حول النواحى الشكلية للسجل المحاسبي ونوع وكمية البيانات الواجب إظهارها فى الحسابات الختامية والقوائم المالية بعد أن تعددت الجهات التى تهتم بتلك البيانات وتضاربت مصالح المشتركين فى عملية الإنتاج فى ظل النظام الإقتصادى الحديث ، وعلى أية حال يمكن القول بأن المبادئ الأساسية فى تلك الناحية قد تبلورت لحدّ ما . ولم تحظ المشكلة

(١) راجع Wolfe, History of Accountancy.

الثانية بنفس الإهتمام التى حظت به المشكلة الأولى من جانب المحاسبين فقد كان محصولهم العلمى فى معالجة القيم التى تقيد فى السجل المحاسبى ضعيفاً بالقياس إلى ما أحرزوه من تقدم فى تكييف السجل المحاسبى ويرجع ذلك إلى عوامل عدة من أهمها اتجاه المعاهد المشرفة على الثقافة المحاسبية إلى النواحى العملية بدرجة كبيرة وإهمال الجانب العلمى فى تلك المادة مما سبب جموداً فيها وجعلها لا تتطور بنفس السرعة التى تتقدم بها العلوم الأخرى . ويجب أن لا يتبادر إلى الذهن أن المحاسبين قد أغفلوا تلك الناحية إغفالا تاماً إذ أن التطور الملموس فى حسابات التكاليف والجدل العلمى الحاد القائم الآن حول تقويم الأصول الثابتة ونظرية القيمة الاستبدالية(Replacement Cost theary) لدليل قاطع على النضوج العلمى ونمو الوعى المحاسبى فى تلك الناحية .

ويعالج هذا البحث ناحية من نواحى القيمة فى علم المحاسبة « تقويم الأصول المعنوية » وهو موضوع حساس فى تلك المادة وللكاتب رأى خاص فيه يود أن يعرضه للباحثين فى المادة راجياً أن يعير انتباههم لماله من أهمية خاصة من الناحية العملية ولأنه سيهدم بعض العقائد الراسخة فى الفقه المحاسبى . وسنعرض فيما يلى بشكل مختصر مجمل الآراء السائدة بخصوص الأصول المعنوية وطرق تقويمها ثم ننتقل إلى بيان رأينا الخاص فيها .

٢ — تعددت تعاريف الأصول المعنوية واختلفت الآراء فى العناصر المكونة لها وطرق تقويمها ، على أنه يمكن تلخيص المبادئ العامة التى تتلاقى عندها تلك الآراء فيما يلى :

أولا : تكون الأصول المعنوية قيمة إضافية على أصول المشروع الملموسة تمكنه من تحقيق أرباح أعلا مما تحققه المشروعات المماثلة أو كما وضعها : (Professor Patou,)

"The intangible value in a particular case is a residumm, an amount by which the value of the business as a whole exceeds the sum of the values of its objective parts Computed individually [1] " .

---

(١) W. A. Paton, " Advanced Accounting : Macmillan and Company : New York. 1949. " Ch. 18, P. 397.

ثانياً : تتوقف قيمة الأصول المعنوية أكثر من غيرها من الأصول على استمرار المشروع (a going Concern) .

ثالثاً : تعتبر الأصول المعنوية أقل الأصول قابلية للتحويل إلى نقدية دون تأثير على استمرار المشروع .

رابعاً : تتوقف قيمة الأصول المعنوية على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح .

" The Amount of intangible value is primarily a question of earning power"

خامساً : تعتمد الطرق المختلفة فى تقويم الأصول المعنوية على تقسيم الأرباح التى يحققها المشروع إلى قسمين : أرباح عادية وأخرى غير عادية . ثم تقدر القيمة الحالية لعدد من الدفعات قيمة كل منها مساو للأرباح غير العادية وعددها يتوقف على مدى سريان مفعول العناصر المكونة للأصول المعنوية . ونظراً لصعوبة تقسيم الأرباح إلى عادية وغير عادية من ناحية وعدم وجود أسس علمية صحيحة لتقدير مدى سريان مفعول العناصر المكونة للأصول المعنوية من ناحية أخرى يرى بعض المحاسبين تقويم الأصول المعنوية على الأسس الآتية :

(ا) تقوّم الأصول الملموسة تقويماً صحيحاً بقدر الإمكان .

(ب) تقدّر الأرباح المتوقع تحقيقها فى ظل دراسة الأرباح السابقة والظروف الاقتصادية المتوقعة .

(ج) تقدير قيمة العائدالعادى (Normal Incame Rate) على رأس المال .

(د) من البيانات السابقة تقدّر قيمة الأصول الكلية التى تنتج الأرباح التى حققها المشروع موضوع البحث بالنسبة إلى رأس المال الذى ينتج الربح العادى .

(ه) وبطرح قيمة الأصول الملموسة (المقوّمة تقويماً صحيحاً) من الناتج السابق تتبين قيمة الأصول المعنوية .

W. A. Patan, Aolranced Accounting: Ibid, P. 398. (١)

وهنا تعترضنا مشكلتان أيضاً من الصعب تكييفهما وهما التنبؤ بالأرباح المقبلة واختيار قيمة العائد العادى ، هذا علاوة عن تباين الآراء فى تقويم الأصول الملموسة .

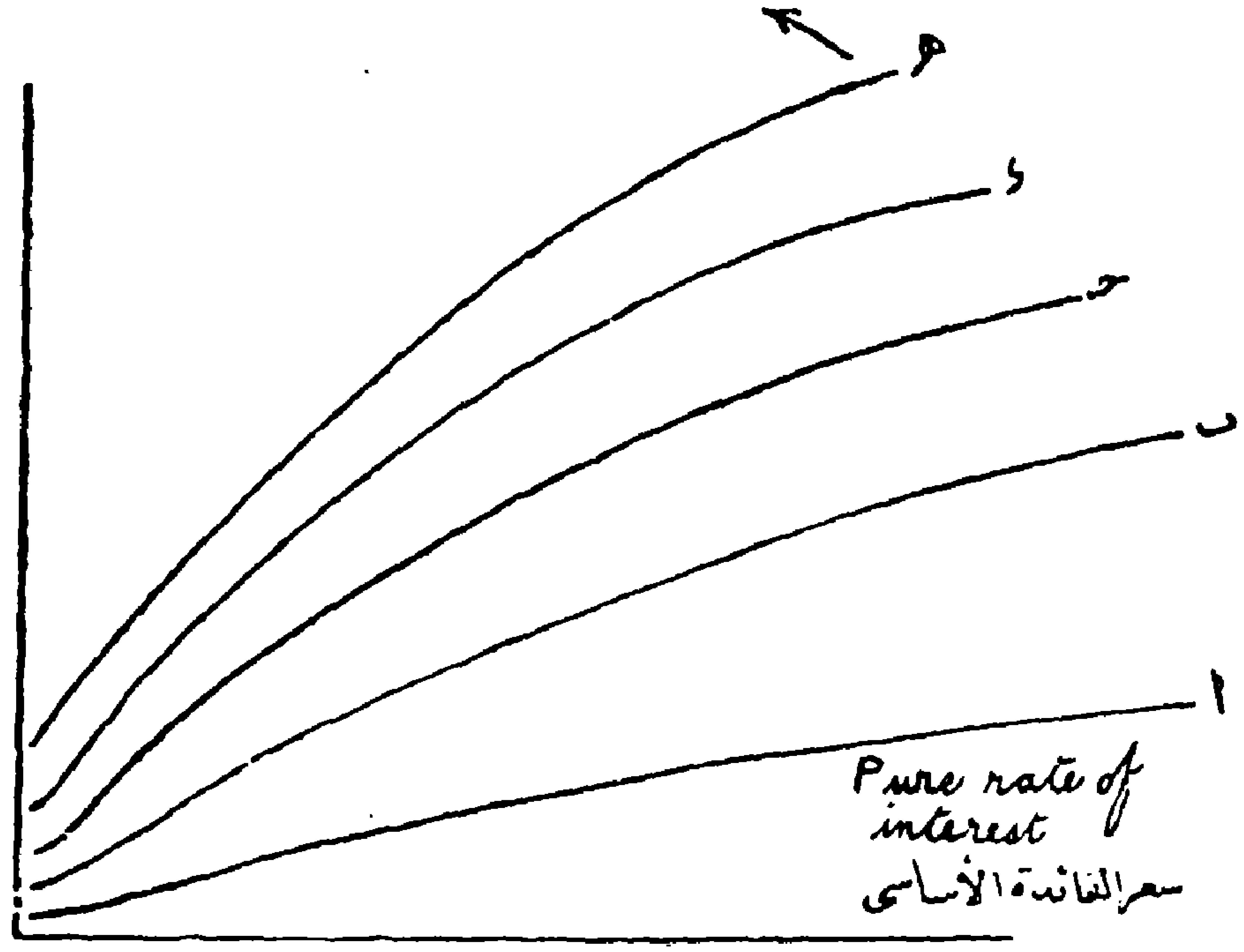
٣ — مما سبق يتبين أن الأساس (مهما اختلفت الآراء) فى وجود ما يسمى أصولا معنوية هو مقدرة المشروع على تحقيق أرباح غير عادية . وفى رأينا أنه ليس هناك أساساً علمياً دقيقاً لتقسيم الأرباح فى مشروع ما إلى أرباح عادية وغير عادية إذ أن الأرباح فيه كتلة واحدة لا تتجزأ ، واختلاف ما يحققه مشروع ما عما يحققه مشروع آخر منها إنما يرجع إلى اختلاف عوامل المخاطرة فى كل منهما ، لا إلى وجود أصول معنوية فى المشروع الذى يحقق أرباحا أعلا من الآخر .

وتنقسم عناصر المخاطرة إلى قسمين رئيسيين :

(١) عناصر داخلية (Internal Risks) كالكفاية الإدارية ومصادر التمويل وكيفية استثمار رأس المال الخ . .

(ب) عناصر خارجية (External Risks) كتغير القوة الشرائية للنقود ودرجة مرونة عناصر الإنتاج (Elasticity of Factors of Production) ودرجة مرونة الطلب على السلع المنتجة واحتمال منافسة السلع البديلة الخ . .

فاختلاف عناصر المخاطرة فى كل منشأة إذاً هو الذى يؤدى إلى تفاوت الأرباح فى المشروعات المختلفة ، ويعبر الإقتصاديون عن ذلك بوجود أسعار فائدة (a structure of rate of interest) يختلف كل منها باختلاف درجة المخاطرة التى يتحملها المستثمر فى تحقيق تلك الفائدة والرسم البيانى رقم (١) يوضح ذلك .



Structure of the rate of interest
رسم ايضاحى رقم (١)

فالخط البيانى (ا) يبين سعر الفائدة فى حالة ما إذا كانت المخاطرة تكاد تكون معدومة نتيجة لعملية الاستثمار لا من ناحية العائد السنوى ولا من ناحية استرجاع رأس المال كاستثمار مبلغ من المال فى سندات حكومية تابعة لدولة كبيرة ذات مركز مالى متين لمدة طويلة (حتى نتفادى بقدر الإمكان عناصر المخاطرة الخارجية) والخط البيانى رقم (ب) يبين العائد من استثمار الأموال فى سندات شركة عالمية ذات مركز متين وسعر الفائدة فى تلك الحالة أعلا من سعر الفائدة فى الحالة السابقة إذ بالطبع مهما كان مركز الشركة متيناً فإنه يقل عن مركز حكومة دولة كبيرة و بالتالى يتعرض المستثمر لبعض أنواع من المخاطر فى الحالة الثانية أكثر مما يتعرض له فى الحالة الأولى ولذلك لابد أن يتقاضى عائداً أعلا ثمنا لتلك المخاطر وهكذا فى باقى الخطوط البيانية حتى نصل إلى الاستثمار فى أسهم عادية لشركة صناعية ضعيفة حيث يتعرض المستثمر لكل أنواع المخاطر ولذلك وجب أن يتقاضى عائداً عال جداً .

و بالطبع يختلف بناء سعر الفائدة هذا اتساعا وضيقاً باختلاف الدورة الاقتصادية (Business Cycle) .

ومن ذلك يتبين أن كل ربح يتحقق هو ثمن لمخاطرة ما إما داخلية أو خارجية أو هما معاً . ولما كانت قيمة « الأصول المعنوية » متوقفة على مقدرة المشروع على إنتاج أرباح « غير عادية » فى المستقبل كما سبق أن بينا ، فباستبعاد فكرة الأرباح غير العادية على أساس أن كل ربح إنما هو ثمن لمخاطرة ما وجب إعادة النظر فى الآراء الخاصة بالأصول المعنوية ويستدعى ذلك دراسة وافية لعناصر المخاطرة الداخلية والخارجية والقيمة النسبية لكل عنصر من هذه العناصر فى ظل نظام اقتصادى كثر فيه تدخل الحكومات فى الحياة التجارية علاوة على ما ينذر به المستقبل من تطور كبير فى عمليات الإنتاج .

وللموضوع أهمية خاصة فى مصر الآن حيث تحتاج إعادة بناء الدولة اقتصادياً إلى تقويم رؤوس الأموال المستثمرة فى كل فرع من فروع النشاط تقويماً صحيحاً حتى يمكن تقدير العائد الحقيق على رأس المال المستثمر فى كل ناحية من نواحى النشاط كأساس ضرورى لرسم سياسة استثمار سليمة وخصوصاً أننا فى ظروفنا هذه لا نتحمل التبذير فى توجيه رؤوس الأموال .

الرقابة المحاسبية والقوائم المالية

للدكتور عبد العزيز محمد حجازى

مدرس المحاسبة بكلية التجارة

المحاسبة علم تطورت نظرياته وقواعده مع تطور النظام الاقتصادى والمالى وتعددت أغراضه وغاياته بزيادة الحاجة المستمرة إلى ما يقدمه من بيانات ومعلومات . فكلما كان المشروع صغيراً كلما تمكن صاحبه أو مديره من الاشراف على العمليات والتعرف على كل صغيرة وكبيرة ، وكان فى مقدوره أن يعرف كل موظف أو عامل باسمه ، واستطاع أن يقرأ بنفسه كل المكاتبات ويتصفح الطلبات الواردة والصادرة ؛ يتجول فى أقسامه ليتعرف نواحى الضعف فيعمل على تقويتها ومراكز الكفاية فيشجعها ، فهو فى الواقع يبدأ معه ويستمر ، فينمو أو يضمحل ، هو المسئول إن قصر لقى جزاءه ، وإن أتقن عمله تمتع بالعائد .

ولكن كلما كبرت المشروعات ونمت ، وتعقدت عملياتها وتزايدت ، وتعددت مشاكلها وتنوعت ، كلما أصبح من الضرورى بل من المحتم أن يعتمد مديرو الأعمال بداخل المشروع والمستثمرين خارجه ، على التقارير المكتوبة التى تمكنهم من تتبع أوجه النشاط العديدة بانتظام ، والحكم على مدى كفاية من ائتمن على المال . إن أوفى بالعهد وعمل على النجاح ، استمروا فى توكيلهم لهم ، وإن أسرف أو تهاون قدروا عليه رزقه أو تحولوا عنه .

نعم . يقوم المديرون بالمشروعات بقضاء جزء كبير من وقتهم فى دراسة هذه التقارير لتتبع نشاطه والمحافظة على استمراره طبقاً للسياسة المرسومة . كما يمكنهم تشكيل السياسات المستقبلة على ضوء تجارب الماضى ونتائجه واحتمالات المستقبل وآثارها . إن أرادوا الايضاح والتفصيل فهو ممكن ،

فالدفاتر الحسابية موجودة ، والفنيون من حولهم يزودونهم بطلباتهم ، يعرفون السبب والنتيجة ، يطلعون ويناقشون بل يقترون وينفذون . لا يقيدهم فى إعداد التقارير إلا ما تمليه عليهم ظروف المشروع وسياساتهم الداخلية ، فهم أحرار فيما يتبعون من طرق، إن أرادوا السرية فهم حافظوها ، و إن أرادوا العلانية عملوا لهـا .

أما المساهمون أو المستثمرون ، وهم الفئة التى اختارت لنفسها المشروع وسيلة لاستثمار مدخراتهم ، فمقصدها الربح ، وهدفها نجاح المشروع . ليس لهم تلك الحرية المطلقة ، وهم أصحاب الأموال ، فى توجيه سياسة المشروع أو الإشراف على الأعمال إلا بقدر ما تسمح به قوانين المشروع النظامية من حيث إعداد ما يسمى بالحسابات الختامية وما يصحبها من تقارير ، أو مناقشات فى الجمعيات العمومية للساهمين . وقد حماهم التشريع فى بعض الدول ، فنص على نشر بيانات وأرقام لهـا معناها ومغزاها ، وحدد مسئوليات القائمين على إعدادها من مديرين أو مراقبى حسابات . ولهذا وجدت قوانين الشركات المساهمة فى انجلترا مثلا أو ما يشابهها فى أمريكا وغيرها . فاختلفت الدول فى مدى ما يجب أن يعلن من بيان حسابى عن نتائج الأعمال والمراكز المـالية للشروعات . فمنها ما هو بالتفصيل والإيضاح ، ومنها ما هو بالإجمال والغموض . الأولى ترشد وتهدى ، والثانية لا تمكن المساهم من تفهم حقيقة الأحوال أو الحكم على نتائج الأعمال . فهى سبيل مضلل للستثمر إذا أراد أن يوجه مدخراته . . . . فالأرقام وحدها ليست تكفى ، وإن وجدت فمقاييسها غير مرضية .

ونحن نتساءل : هل حقق المحاسبون ومن ورائهم مراقبو الحسابات ومديرو الشركات ذلك الهدف الذى وضعت من أجله نصوص العلانية فى نشر الحسابات الختامية للشركات المساهمة ؟

لو دققنا النظر لوجدنا أن المحاسبين المتهنين فى أنحاء العالم غير متفقين فيما بينهم على الطريقة التى يجب أن تعمل بها قائمة الأرباح والخسائر ، أو حتى على المبدأ الذى يحدد على أساسه ذلك الرقم الذى يطلقون عليه « صافى الربح » أو « صافى الخسائر » رغم ما له من أهمية فى تحديد التوزيعات

للمساهمين أو توجيه للمدخرات ووفاء لأعباء ضرائب الدخل المتنوعة . ولو زدنا البحث لعلمنا أن هناك رأى جديد يؤكد أن طرق المحاسبة المقبولة لا ينتج عنها وحدها تحديد صحيح لمقدرة المشروع على الاكتساب ، فلا هى توفى بالأغراض الإدارية والإقتصادية أو الفنية والمالية .

فإذا عدنا إلى قائمة المركز المالى أو الميزانية ، لعلمنا أن هذا التوازن الحسابى البحت ، قد جمعت أرقامه بطريقة أو أخرى من الدفاتر ، حتى أصبح المراجعون وقد تعودوا الإشارة إلى تلك العبارة التقليدية المطاطة : « إن الميزانية تمثل المركز المالى الحقيقى للمنشأة طبقاً لما يقدم إليهم من معلومات أو بيانات . . . الخ » .

حقاً إن ما يعرضون من أرقام يطابق ما هو موجود بالدفاتر ، ولكن هل يعنى ذلك أن تصوير الميزانية بهذا الشكل يفيد المساهم أو المستثمر وينقل الحقيقة أو الواقع ؟ ؟ إذا كانت المحاسبة هى علم الحقائق فعلا ، فعلى مراقبى الحسابات أن يتأكدوا من أن كل رقم بالميزانية يعنى شيئاً حقيقياً فعلا ، لا مجرد أرقام صماء تخفى وراءها الحق والصواب . . ولنتساءل هل الأرقام التذكارية للأصول الثابتة التى نراها بالميزانيات المنشورة تمثل الواقع ، ونعنى به التكلفة الفعلية للأصول على أساس أنها ما زالت تكوّن جزءاً من المشروع المعروف أنه قائم ونعتبره فى عمل مستمر (going concern) .

ودع عنك ما تساويه هذه الأصول فى السوق أو أسعار إحلالها عند الأوان ؟ .

إذا كان لمراقب الحسابات أن يقوم بدوره فى بناء مجتمع صحيح تسود فيه الثقة المتبادلة بين المساهم أو المستثمر ومديرى المشروعات ، بل بين طبقات الأفراد الذين تهمهم أحوال المشروع المالية ، فالحاجة ماسة إلى أن تتغير نظرة المحاسب والمراقب إلى القوائم المالية من مجرد جداول محددة تتخذ شكل « الأكلشيه » تعرض بها أرقام تخفى وراءها الحقائق ، إلى أن تكون أداة صالحة للرقابة والإرشاد . فعلينا أن نواجه الحقائق ونبين مدى صحة هذه القوائم وإمكان اعتماد المساهمين والمستثمرين بل والمديرين ، وعدد كبير منهم ذو معلومات محاسبية محدودة — على ما تحتويه القوائم المالية المنشورة من بيانات — ولهذا نعرض للبحث بعض النواحى موضع الخطأ والتضليل .

أولا — قياس الأرباح أو الخسائر وأثر النفقات الثابتة :

يقرأ الكثير منا قوائم الأرباح والخسائر ، فهل راودته نفسه أن يفحص عناصر النفقات ويحدد أثرها على قياس رقم الربح أو الخسارة ؟ الكثير منا يفضل القديم على علاته ويبتعد عن الصواب ولو بانت ميزاته . فهذا ما تعلمناه فى الماضى ، وذاك ما نشأنا عليه فى مهنتنا ، وما سارت عليه مشروعاتنا منذ سنين . ولكن أما آن لنا أن ندقق وقد ضاق مجال الربح ، وأن نعمل على تحقيق الكفاية وقد تزايدت عناصر النفقات وبخاصة الثابتة منها . وإليك عن طريق المثال أثر الخطأ فى معالجة تلك النفقات الثابتة على تحديد رقم الأرباح أو الخسائر .

إذا افترضنا لأغراض الإيضاح أن مشروعا توازنت مصروفاته وإيراداته عن مدة مالية على أساس تحقيق رقم أعمال معين . فلا هو بالرابح أو الخاسر . ولذا رأت الإدارة أن توكل أمره إلى من يعمل على شد أزره ، وتحقيق ربح معقول . . . وكان أن اختار المدير الجديد زيادة رقم الإنتاج متفائلا بما يمكن أن يحققه من زيادة فى رقم المبيعات . ولكن لم تجد عليه الأيام بما تمنى ، فلم يزد رقم أعماله عن مبلغ سابقيه فى حدود تكلفة وإيراد متشابهة لما تحقق سلفاً . . . ولكنه مع هذا كله أظهر قائمة الربح برقم دائن كافأته عليه الإدارة . . . إذا ما بدى ذلك غريباً لأول وهلة ، لك أن تثق بأنه الواقع الذى يحدث فى كثير من المشروعات ومن محاسبين أو مراقبى حسابات لهم مكانتهم ، ولا غرو فميزانياتهم مقبولة ، وحساباتهم معتمدة ، والكل مرتاح لما جاء بها حتى يأتى المستقبل بما يخبئ أو أن يسمح الزمان بمن يرشد أو يوجه ويبين أو يوضح .

وهاك « شركة النجاح » على سبيل الفرض تصنع سلعة واحدة ، وحساب

الأرباح والخسائر عن العام المنتهى فى سنة ١٩٥١ والذى تحقق فيه التوازن بين المصروف والإيراد يظهر كالآتى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات	
جنيه	مليم	جنيه	وحدة	
٧٥٠,٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	المبيعات
٥٠٠,٠٠٠	٠٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	ثمن تكلفة المبيعات
٢٥٠,٠٠٠				إجمالى الأرباح
٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠			مصروفات الإدارة والبيع والتوزيع
لا شئ				صافى الأرباح (على أساس التكلفة المتوسطة)

وكأى مشروع تتعرض شركة النجاح لنوع من المصروفات التى يمكن اعتبارها نفقات ثابتة فى حدود الأجل القصير ونطاق ظروف معينة . وليكن مقدارها ١٥٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً منها ١٠٠,٠٠٠ جنيهاً ضمن ثمن تكلفة البيع التى تشمل المصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة والـ ٥٠,٠٠٠ جنيهاً ضمن مبلغ مصروفات الإدارة والبيع والتوزيع . . وعليه يمكن إعادة تصوير القائمة طبقاً لذلك كما يلى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات	
جنيه	مليم	جنيه	وحدة	
٧٥٠,٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	المبيعات
			٥٠٠,٠٠٠	ناقصا — ثمن تكلفة البيع (نفقات صغيرة)
				جنيه مليم
	٨٠٠			مصروفات صناعية ٤٠٠ ٠٠٠
٦٠٠,٠٠٠	٤٠٠			مصروفات بيع وتوزيع ٢٠٠ ٠٠٠
١٥٠,٠٠٠				إجمالى الأرباح
				ناقصا — النفقات الثابتة
				جنيه مليم
	٢٠٠			صناعية ١٠٠ ٠٠٠
١٥٠,٠٠٠	١٠٠			إدارية وبيع وتوزيع ٥٠ ٠٠٠
لا شئ				صافى الأرباح

وكما قلنا دعى تفاؤل المدير الجديد إلى اتباع سياسة زيادة الإنتاج على أساس توقع بيع كمية أكبر فى سنة ١٩٥٢ ، فطلب من المصنع زيادة إنتاجه إلى ٧٥٠,٠٠٠ وحدة سلعية . ولكن أمله لم يتحقق ، ولم يزد رقم البيع عن الـ ٥٠٠,٠٠٠ وحدة كما كانت الحـال فى سنة ١٩٥١ ؛ الأمر الذى تخلف عنه موجوداً سلعياً فى نهاية سنة ١٩٥٢ مقداره ٢٥٠,٠٠٠ وحدة سعرت على أساس التكلفة المتوسطة بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيها وبيان ذلك كالآتى : —

(٢٥٠,٠٠٠ وحدة × ٨٠٠ مليم) + ($\frac{٢٥٠.٠٠٠}{٧٥٠.٠٠٠}$ × ١٥٠,٠٠٠)

نفقات متغيرة   نفقات ثابتة

= ٢٠٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠ جنيها مصريا

= ٢٥٠,٠٠٠ جنيها مصريا

وهكذا تظهر قائمة الأرباح عن السنة المنتهية فى سنة ١٩٥٢ على أساس عدم تغيير عناصر النفقات كالآتى :

مبلغ إجمالى	سعر الوحدة		عدد الوحدات	
جنيه	مليم	جنيه	وحدة	
٧٥٠٠٠٠	٥٠٠	١	٥٠٠,٠٠٠	المبيعـات
			٥٠٠,٠٠٠	ثمن تكلفة البيع (النفقات المتغيرة)
				جنيه
	٨٠٠			٤٠٠,٠٠٠ صناعية
٦٠٠٠٠٠	٤٠٠			٢٠٠,٠٠٠ بيع وتوزيع
١٥٠٠٠٠				اجمـالى الأرباح
				ناقصا ـ الفنقات الثابتة (نصيب الجزء المباع)
				موجود سلعى — للمنتج كله
				جنيه — جنيه
	٢٠٠			٣٣,٣٣٣ — ١٠٠,٠٠٠ صناعية
١٠٠٠٠٠	١٠٠			١٦,٦٦٧ — ٥٠,٠٠٠ إدارية
٥٠٠٠٠	صافى الأرباح			٥٠,٠٠٠ — ١٥٠,٠٠٠

وبينما تمثل الأرقام المستخدمة فى المثال السابق حالة افتراضية بحتة قد تكون متطرفة ، إلا أنها توضح حقيقة محاسبية يتبعها أصحاب المذهب التاريخى القائل بضرورة توزيع جميع عناصر النفقات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على وحدات السلع المنتجة وكيف أن هذا الطريق ينتج عنه بيان خاطئ لأرقام الأرباح والخسائر ؟ فلا يعقل أن المشروع حقق أرباح دون بيع فعلى بل نتيجة تضخيم رقم الموجود السلعى بنصيبه من النفقات الثابتة ؟ وهذا أمر يتنافى مع المنطق والحقيقة ، وهو إجراء لا يؤيده المعنى العلمى .

لا شك أن « الجوكر » فى هذه الحال هو مجموعة النفقات الثابتة التى يحمل بها الموجود السلعى فى نهاية العام ، وهكذا تكون الخلاصة التى لا مفر منها ، هى إمكان الحصول على أرقام أرباح صحيحة نسبياً طبقاً لطرق المحاسبة التاريخية إذا لم يحدث أى نوع من التغير فى كمية الموجود السلعى بين أول المدة وآخرها وهذا أمر لا يتفق والواقع فى الحياة العملية . . . ويكفى أن نراجع ميزانيات الشركات لعدد من السنين لنرى مدى صحة ذلك !

ونضيف أن الخطأ الحسابى فى طرق تحديد الأرباح له خطورته من ناحيتين على الأقل :

الأولى : البيان غير الصحيح لرقم الأرباح والخسائر السنوى الذى تظهره القوائم المالية السنوية والتى على أساسها يقرر توزيع الفائض للمساهمين ، وتحديد وعاء ضريبة الدخل ، وإنه لتعليق عجيب أن تؤدى الطرق المحاسبية المعتمدة إلى نتائج مثل هذه ، فيزداد رقم الربح بازدياد الموجود السلعى فى نهاية العام ، وينخفض الربح كلما انكمش رقم الجرد .

الثانية : أثر النتائج التى تظهرها القوائم تبعا لذلك على سياسة الإدارة داخل المشروع من حيث التمويل والإنتاج والبيع ، وكذلك من حيث توجيهها المساهمين أو المستثمرين لاستمرار استثمار أموالهم بالمشروع أو تحويلها عنه . وكلا الناحيتين من الخطورة بمكان لآثارهما على الاقتصاد القومى .

ولو درسنا القوائم المالية لعدد من المشروعات بشكل من التفصيل لا تضح لنا مدى تباين الموجودات السلعية بين أول المدة وآخرها من ناحية ، واختلاف تكوين عناصر النفقات وتوزيعها بين ثابت ومتغير من ناحية أخرى . والأمر

أكثر خطورة إذا ما علمنا أن عناصر النفقات الثابتة فى تزايد خاصة فى المشروعات الصناعية الكبيرة التى تعتمد على عدد من الأصول الثابتة والأقسام الإدارية والفنية كبير ، كما تؤيد ذلك نتائج الأبحاث التى قام بها بعض المحاسبين المتهنين فى أمريكا . فقد اختلفت نسبة هذه النفقات الثابتة إلى مجموع النفقات بالصناعات وتراوحت مابين ١٣ ./· تقريباً فى صناعات النسيج إلى ٤٥ ./· فى الصناعات الاستخراجية . وذلك بالإضافة إلى ما يجب إتباعه فى القياس من طرق علمية تعتمد على التحليل الإحصائى لفصل عناصر هذه النفقات التى كثيراً ما تظهر مندمجة مع عناصر متغيرة . والأبحاث موجهة حالياً نحو أمثال هذه الدراسات .

ومن الواضح أنه ليس من المحتمل أن تحدث تغيراً جوهرياً فى طرق المحاسبة بشكل عام فى يوم وليلة ، وليس من المعقول كذلك لشركة واحدة أن ترسم حساب الأرباح والخسائر المنشور بشكل يتعارض مع ما هو متبع فى العادة ، أى ما هو متفق عليه « كعرف وتقليد » حتى ولو لم يكن صحيحاً . ولكن ليس هناك ما يمنع إطلاقاً من عرضه بالشكل المعروف مع إجراء قائمة تسوية أو توفيق لتصحيح الخطأ أو كشف الغموض ، فالإخفاء لايجدى مهما طال الأمد .

ثانياً — تصوير المراكز المالية (الميزانية) والتضخم النقدى :

نعلم أن المحاسبين المتهنين وهم مراقبو الشركات المساهمة دأبوا على قاعدة ثبات الوحدة النقدية واستقرار العملة « stability of monerary unit » عند إعداد حساباتهم ، ولكن على ضوء الظروف الإقتصادية التى سادت فى السنوات الأخيرة فى معظم دول العالم نجد تخفيضاً مستمراً فى قيمة العملة من حيث قوتها الشرائية ، مما أثار الجدل بين المحاسبين أنفسهم ، وبينهم وبين معاهدهم حتى تكونت حلقات للبحث لم تأت لنا باتفاق تام فيما يجب أن يتبع . . . وهكذا ساد الخلاف وبقيت ميزانية الإستغلال على أساس التقويم التاريخى أو القيم الدفترية فى معظم الحالات هى المقصد .

ولكن لنا أن نتساءل عن أثر تغير العملة على المحاسبة وهو علم المال والحقائق ؟ هل يقوم مراقب الحسابات بدور الأمين على ما ائتمن عليه ،

يصور الواقع ، ويرشد إلى مواطن الضعف ؟ نسمع قوله إن الميزانية تبين ذلك المركز الحق الصادق « true and fair » ونتراجع أملا فى أن يوضح كيف تجمع قيم البنود التى يشملها كل جانب من جانبي الميزانية ؟ فقد يضم أحد الجانبين وحدات نقدية ذات قيم متشابهة لا تقارن . ففى فترة التغير والتقلب ، إليك النقدية بالخزينة والبنوك ، وأوراق القبض والدفع تظهر بقيمتها الحالية ، بينما تضاف البضاعة أو المواد بالمخازن فى تاريخ الميزانية بوحدات نقدية اختلفت وتنوعت تبعا لطريقة التسعير أو التقويم التى يتبعها كل مشروع ، وهى كثيراً ما تكون وحدات مخفضة . أما الأصول الثابتة من آلات وأثاث وأدوات فتمثل عدداً من القيم المتفاوتة تعتمد على الفترات التى اقتنت فيها المنشأة هذه الأصول . وأخيراً وليس آخرا لا يوضح لنا رقم الاستهلاك طريقة الاستهلاك المتبعة ومدى كفاية المال المحجوز فى المنشأة لاستبدال الأصول .

ألا ينظر المحاسب للمستقبل ويعمل له ! كيف لا وهو يحذر الخسارة ويحتاط لها حتى ولو لم تتأكد ، ويهمل الربح الذى لم يتحقق ، ويبتعد عن أرقامه . فهو يبحث عن الحقيقة ، إن وجدها أثبتها ، وإن خفيت عليه أهملها . ولذلك اعتبرت المحاسبة علم الحقائق الإيجابية (An objective science) .

وهناك جانب آخر احتمى فيه المراقب الحسابى وحير معه المساهم البعيد عن المحاسبة وأصولها ، فهو يعرف القليل من مبادئها ، ويتفهم الواضح من مصطلحاتها ، إذا ما اختلط عليه الأمر استسلم لرقم الربح الأخير وقنع برزق يعتقد أنه الحلال . ولكن هلا دققنا معه فى « خسائر » تجمع فى جانب الأصول مع « أصول » أسماها المحاسب بأسماء منها الثابت والمعنوى ومنها المتداول والوهمى . تعددت أقسامها واختلفت من ميزانية لأخرى حتى انتقدها الكتاب وظن الكثيرون أن المحاسبة علم الأغراض يترجم حاجيات مجالس الإدارة أحياناً ، ورغبات المساهمين ومحاسبيهم تارة أخرى ، حتى أصبحنا نخاف على المهنة أن ينحدر مستواها ، وعلى العلم أن يسير فى ركاب الرغبة والحاجة .

نريد القول الصريح ، هل تفيد الميزانيات بوضعها الحالى فى مصر فى الأغراض التى وضعت من أجلها ؟ وهل مراقب الحسابات مقتنع

بما يورده فيها من أرقام تمثل الحقيقة وتنقل الواقع إلى كل قارئ ؟ وهل ليس في مقدور المحاسبين المتهنين أن يعملوا على رفع مستوى تقاريرهم فيوجهوا بدل أن ينقلوا من الدفاتر فقط ، وأن يسترشدوا بخبرة غيرهم بدل أن يحتموا فى قوانين ناقصة وأوضاع يعلمون أنها لابد أن تتغير .

إذا ما أريد للمهنة أن تسمو ، ولأفرادها أن يكونوا كما كان غيرهم فى بلاد الغرب رواداً يحملون مشاعل النور التى تضئ الطريق ؛ وطريق المال والرزق صعب وخطير ، إذا لم يحافظ عليه قاد صاحبه إلى الإفلاس والزوال . فكم من مساهم يشكو وهو محروم ، ومن مستثمر فرح وهو لا يدرى ما أخفاه الدهر لمشروعه . كلنا لاشك يعلم أن الحقائق المحاسبية لو أعلنت كما هى وكما يجب أن تكون لأراحت الكثيرين من عامل يحسد صاحب المال على عائده ، ومن مساهم يشك فى نوايا وكلائه « مجالس الإدارة » ، ومن مستثمر يحبس أنفاسه أمام مراقب الحسابات لجهله وخوفه من خوض غمار نقاش محاسبى يعلم الله أنه جاهل فيه . كم من مرة قدمت ميزانيات واعتمدت دون تغيير أو تبديل ، وكم من مراقب للحسابات اعتمد ميزانيات وهو يعلم مقدار ما احتوت من حقائق ؛ وكم من مجالس إدارة ناقشت وهى تحاول أن تقنع وهى لا تقتنع . فالكل فى واد والمشرع بعيد يترقب وينتظر .

أما آن الأوان ! !

(مطبعة جامعة فؤاد الأول ٧٣٢ / ١٩٥٢ / ٥٦٠)

ECONOMICS

A Socio-Political Outlook to the Philosophical Method and Teaching of the Marshall-Pigovian School.

Dr. Abd El Razek Hassan

The Marshallians were aware of the ills embodied in the politico-social and economic framework of society but they did not commit themselves to a wide or rapid change. " The rights of private property " affirmed Marshall, " have been inseparable from solid progress " and the problem that such rights arose had to be approached " cautiously and tentatively " before abrogating or modifying them (1). Marshall felt the same about competitoin and warned that, before stamping it as anti-social or wasteful, one should remember that it is, in a way " essential to the maintenance of energy and spontaneity " (2). His advice was that it could be abolished if man became virtuous, which is not the fact, or likely to be the case in the near future, according to Marshall. To retain stability, progress must be slow (3), and there can be no hope of collectivism or bureaucracy to solve the human problem without re-education of the people and saturating their nature with economic " chivalry " in work and using wealth (4).

(1) Marshall : Principles, p. 48. According to Pigou, " property rights are the child of law, which is itself the creation of the public political authority ". Cf. Pigou : Studies in Public Finance, p. 5.

(2) Marshall : *op. cit.* p. 8.

(3) *Ibid.* p. 249.

(4) *Ibid.* p. 719 and Memories p. 339.

resulting in the starvation of efforts directed towards the remote future relatively to those directed to the 'near future' (1). This would necessitate a super-individual power to rid the community of such disharmony and look after future generations (2).

" Then any substantial number of people are assembled fairly close together" stated Pigou, "they are certain to experience a need for some form of governing authority; if only to maintain peace and order among them" (3). Maintaining peace and order was the main function of the State, a principle that does not need any more clarification. It is accepted under any regime and whatever the doctrine.

The Marshallians, while praising the system of free play of self interest which "tends to make rates of return everywhere equal" (4) and that any obstruction to it might threaten the national dividend being cut, revealed the weakness in the system which would call for State interference. "No invisible hand", declared Pigou, "can be relied on to produce a good arrangement of the whole from a combination of separate treatments of the parts". "It is, therefore, necessary", he emphasized "that an authority of wider reach should intervene and should tackle the collective problems" of society (5). Nothing should obstruct the State dealing with any problem that might affect its citizens and nothing could challenge the legality of the authority's actions so long as they do not contradict with any written constitution (6). Thus, a Government like that of Britain could legislate for anything under their jurisdiction. This is of course outside the field of new development in international law, and the formation of international organisations (7).

---

(1) Pigou (A. C.): Economics of Welfare, p. 25.

(2) *Ibid.* p. 89.

(3) Pigou: Economics of Stat. States, p. 62.

(4) Pigou: The Economics of Welfare, p. 141.

(5) *Ibid.* p. 195.

(6) Pigou (A. C.): Studies in Public Finance, p. 5.

(7) I refer here to the Nuremberg Trials of war criminals and the existence of the U.N.O.

It seems, therefore, that in a capitalist society, the trend is towards the inequality of rewards of the factors of production and that the community tends to drift through a disequilibrium. The Marshallian analogy that economic activity is moving backward and forward in a pendulum swung over the point of equilibrium, is only applied in the vacuum.

The Marshallians faced another difficulty in trying to isolate each factor of production, to determine its return. In spite of the human element attached to each factor and which could hardly be separated [1], there is an unlimited number of possibilities in the combination of the factors of production, and in each case the productivity differs. One cannot judge by the marginal productivity because one cannot point out where the marginal case is. An accurate measure might well be understandable in an algebraic formula, where the units are in uniformity and could not be affected, whatever the combination, space or time.

When the Marshallians commit themselves to objective and hypothetical study, they seem to lose their course of calling for welfare, which has to be emphasized not in mathematical terms but rather in material and non-material products. Isolated individuals, by their very nature, are incapable of understanding the implications of welfare, which can have no place in their attempts to survive. On the contrary, welfare is a fundamental problem to any group of individuals. If specialisation is characteristic to the civilised man, the job of looking after his welfare should be the concern of a specialised group capable of knowing first of all where the contradiction and disintegration between individuals lie. Even if one accepts the assumptions of the individual's time preference, a disharmony in distributing the resourees between the present and the future would occur,

---

(1) If we apply the element of time, capital would originate as Pigou pointed out "ultimately in labour, land, waiting and thus to constitute a derivative not an ultimate factor of production". Cf. Pigou: Econ. of Stat. States, p. 26.

Even time, agreed Marshall, might work "both for and against the manual workers in their dealing with the capitalist employing class" (1).

If one agrees with the Marshallians that each factor had a reward in isolation of another factor, the aggregate return of the separate factor would be less than the aggregate in the case of co-ordination of the different factors. This excess product which arose from no separate action, seems to increase profits and widen the gap between the rewards.

The harmony between the factors of production, embodied in the Marshallian assumption, is misleading. Their equilibrium analogy is rather of an individual character and generalising from this to the community (2) would suggest the full employment of the factors of production. The Marshallians in this, to use Davenport's phrase are optimistic in a manner appropriate to the upper-class Victorianism (3). They find no contradiction with the assumption of equilibrium if 6 % or 10 % unemployment exists. Such an amount was described by Pigou as not being "a devastating calamity" to those unemployed, and that the social loss involved as insignificant (4). It would appear from this, that Pigou was putting foremost a half-heated plea to justify the hard hitting crisis which became identical with the capitalist system in its complex stage. Marshall, on the other hand, did not hide the disintegrating power of interests in society when stating that in the development of mankind in quantity and quality "the struggle for survival tends to make those methods of organisation prevail, which are best fitted to thrive in their environment, but not necessarily those best fitted to benefit from their environment" (5).

---

(1) *Ibid.* p. 69.
(2) Stark (W) : The Ideal Foundation of Economic Thought.
(3) Davenport : The Econ. of Alfred Marshall, p. 34.
(4) Pigou (A.C.) : Employment and Equilibrium, p. 15.
(5) Marshall : Principles, pp. 596-7.

certain returns, and to what extent there is freedom of exchange between the factors, effective enough to result in the equalisation of their reward in the long run.

According to the Marshallians, interest and profit are as important as wage to labour. Interest is the price of the time waited by the owner of capital and, in the case of the individual, equivalent to the rate of discount for future satisfaction : profit, on the other hand, is the reward to the entrepreneur for his risk-taking. The necessity of interest was based on the assumption of the "superiority of present goods, namely the subjective under-valuation of future needs" which is not the general application (1). Consumption or employment of materials in the present or the future might be a technical phenomenon no talways governed by an absolute preferability of present consumption. The motive of interest is not necessarily the stimulant of saving ; it is a product of certain politico-social and economic structure of society, a factor which one cannot ignore or isolate, and judge simply from the abstract. The same could be said of the return of the entre-preneur in a society based on individual freedom of exchange.

The equality of the rewards in the margin was assumed by the Marshallians on the grounds of the complete mobility of the factors and the transferability of one to the other in a static state, which is not the case in actual conditions. The ownership of land, for instance, according to Marshall himself, has "dominated human relations" in some stages of social history "and this might again assert a pre-eminence" (2). The freedom of exchange cannot explain the degradation of a section of human beings, a condition which is not a matter of their own choice but rather of inequality of opportunity and the power to which they were subject (3). Labourers have little choice but to compete with machines, with the result that the latter would have the advantage.

---

(1) Wicksell (K.): Lectures on Pol. Econ. Vol. I, p. 169.

(2) Marshall: *op. cit.* p. xv.

(3) Pigou: Memories of A. Marshall, p. 9.

exchange system. Even among the people in the same income group one cannot escape the differences in evaluating the utility of the reward as against the disutility of work in gaining it.

Profit is assumed to be the motive in the background of all individuals. This implies in its turn, that people impelled by such motives, strain every nerve in order to maximise the output from the combination of a certain amount of material factor and to minimise cost. But this is rather the behaviour of a successful entrepreneur than that of the marginal or the 'average' individual. It also "deflects producing from its social goal" (1).

The economic life of a community is not subjected mostly or entirely to struggle for a bigger share, but "is directed by institutions the framing of which is a political process" (2) working fundamentally for human happiness. Work in itself, as Hawtrey quite clearly stated, is an action "done for some ulterior motive, especially, but not exclusively, for payment or material reward" (3). The Marshallians committed themselves to the very fault of the Ricardians, whom Marshall attacked for "building assumptions on the city man" (4).

In the course of freedom of employment and exchange, the reward of each factor of production is expected to be determined by the demand and supply of the factor, with a trend in the long run of equality in the margin. The Marshallians assume that each factor produces real income quite independently and is capable of doing so in isolation (5) in spite of the fact that they co-operate in production. Leaving for the time the means suggested for separating the return or the share of each factor out of the national dividend, one has to examine their factors and to find out to what extent they are justified in drawing

(1) Schumpeter (J. A): Capitalism, Socialism and Democracy, p. 76.
(2) Hawtrey: Economic Destiny, p. 2.
(3) *Ibid.* p. 6.
(4) Marshall: *op. cit.* pp. 154-5.
(5) Pigou, (A. C.): The Economics of Stationary States, p. 25.

different degrees of utility or desirability in such a manner as to equalise the marginal in each case [1]. The reactions of such a neutral individual was taken by the Marshallians, and more specifically by Pigou, as representing those occurring in social life, in spite of the fact that some actions and reactions by and on the individual are merely of a social character.

To make room for middle-men and organisers, to effect the valuation of materials according to the mechanical system of exchange, Pigou made every individual specialise on what he thinks more suitable to himself, but, in the meantime, being free to choose his job, ignoring the time element and the low mobility of labour. In the pecuniary society composed of such individuals, there is reciprocal feature always in motion to balance the effects with the desires or supply and demand. In the field of exchange, individuals are using money as media to settle their bargains [2]. This medium not only measures on 'the average' the reward of work or effort, but also the benefit or desires and utilities [3]. The 'average' was used as an attempt to overcome the difficulties facing Marshall in the case of the differences embodied in the individual valuation, and also as "to cause the personal peculiarities of individuals, to counterbalance one another" [4].

The repercussion of giving the same utility to the units of money results in allocating the factors of production to produce commodities, not according to their utility, but according to their position in the schedule of effective demand. The main difficulty in any correct calculation is largely due to the inescapable differences in the individual purchasing power, which is in itself due to the conditions of the individuals in the economic and social strata, and the means by which the distribution of the national dividend is enacted and the degree of perfection in the

(1) Marshall: *op. cit.* pp. 20-21.

(2) In this manner money income was thus taken as an indication of efficiency and the comparative return for each factor of production

(3) *Ibid.* p. 18.

(4) *Ibid.* p. 18.

the sake of knowledge, but rather ... for the healing that knowledge may help to bring"(1) This, no doubt, is an acceptable and good intentional solution to our human problem. But the Marchallians did not adhere to this principle; they largely commited themselves to subjective analysis in such a way as to shield the existing state of affairs.

The Marshallian symbolic man is that individual with high nature, motivated largely by the noble emulation and ambition rather than any love of wealth (2), competing with his neighbours in a manner to demonstrate the best quality and energy of human nature aiming at public good and not individual selfishness(3). Such is a business man, emphasised Marshall, "on whose work the progress of industry most depends, care (s) for wealth more as an indication of successful achievement than for its own sake"(4). If his motives are so, thus his success and the success of our system could only be predicted by his freedom of choice of occupation. But one must remember that man is not perfect, and a margin has to be drawn for the imperfection which still clings to human nature(5). This is rather a reformed style of the classical man, far from that of real life.

In some ways, the Marshallians, in an escapist manner, reduced their man to the subjective and fictitious character of Robinson Crusoe. Thus they assumed him in a closed economy and in a stationary state "perpetually engaged, under the sway of the principle of maximum satisfaction, in balancing desires against aversions from the means by which desires are satisfied (6). In other words the Marshallians supposed their man, in a way, to be rational, and proceed to measure advantages and disadvantages of each action before entering into it, and comparing the

---

(1) Pigou (A. C.): Economics of Welfare, p. 5
(2) Marshall : *op. cit.* p. 14.
(3) *Ibid*, pp. 6-9.
(4) *Ibid*, p. 331.
(5) *Ibid*, p. 9.
(6) Pigou (A. C.): The Economics of Stationary States, p. 33.

Studying the Marshallian School from that historical background, we find that it have followed the teachings of the Utilitarians[1] and the Marginalists. In their attempt to build up a homogeneous formula for society, they tried to clarify the economist position in interpreting the mechanism of economic forces. In a way, they succeeded in clearing away some of the dogmatic assumptions upheld by the traditional economists, but, on the other, their liberal discussion left the door wide open for more attacks on the politico-social and economic framework of the society which they meant to preserve.

In a rather self-conscious defence, Marshall expressed the "gentle and sympathetic temper" of the founders of modern economics, and how they were "touched with the enthusiasm of humanity (and) cared little for wealth for themselves" and how "they cared much for its wide diffusion among the masses of the people" [2]. Marshall claimed that the economists supported all the social reforms, but, being aware of their responsibility, they were cautious in advocating any rapid change that might disturb the systematic evolution in the biology of nature [3]. He emphasised that economists, or at least himself, dealt with man as he is, not "with an abstract or economic man", with "a man of flesh and blood" [4] in his actions and reactions, in his motives and in his manner for good or evil, to change and progress [5]. The matter of concern, then, is man "who is largely influenced by egoistic motives in his business life" [6]. In the same manner, Pigou, attempts to convince his readers that the main motive of economic study is to help social improvement, that, when "we elect to watch the play of human motives ... that are ordinary ... our impulse is not the ... knowledge for

---

(1) Pigou (A.C.): Memories of Alfred Marshall, pp. 7-9.

(2) Marshall (A): Principles of Economics, p. 47.

(3) *Ibid*, pp. 47-48.

(4) *Ibid*, pp. 26-27.

(5) *Ibid*, p. 27.

(6) *Ibid*, p. 27.

A SOCIO-POLITICAL OUT LOOK TO THE PHILOSOPHICAL METHOD AND TEACHING OF THE MARSHALL-PIGOVIAN SCHOOL

BY

Dr. ABD EL RAZEK HASSAN

Faculty of Commerce

The Marshall-Pigovian School succeeded the Marginalists and took effective steps to purge economic theory of the ambiguities and fallacies which it contrived. Economic theory seemed to be vulnerable in the pre-1914 war period and was assailed during the period of uncertainty which followed it. It soon regained its ground and confidence by the deliberate return to international transactions. The near-stability in world political conditions after that, accompanied by an achievement in the economic field, seemed to justify the Marshall-Pigovian school's assumptions and conclusions. But the undercurrent trends in the body politic, side by side with those changes in the socio-economic framework, which were thought to be of significance, culminated in the Great Depression and a violent upheaval in the international political sphere.

The Marshallian [1] theory reflected the optimism of the capitalist system and its belief in its own capability to overcome the difficulties that might emerge in application. The conflict between the different economic factors and politico-social forces in the community, while being recognised as existing, were thought to be superficial and capable of being ironed out in one way or another.

---

[1] We will use the word Marshallian to mean Marshall-Pigovian.

REVIEW OF ECONOMICS & BUSINESS STUDIES

Issued by Members of The Staff of The Faculty of Commerce, Fouad, 1st University, Giza.

BOARD OF EDITORS

Correspondence should be addressed to the Secretary of the Board, Faculty of Commerce, Fouad 1st University, Giza.

REVIEW OF ECONOMICS
AND
BUSINESS STUDIES

MARCH 1953

No. 1 **FIRST YEAR**

CONTENTS

CAIRO
Fouad I University Press
1953


Bibliotheca Alexandrina
0531824